الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عين تموشنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع:

انعكاسات الصراع بين الدولار و البريكس على النظام المالي العالمي

دراسة قياسية و تحليلية للفترة–2000–2023

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبة

طلبة نور الهدى

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ: زناقي سيد أحمد	.....	**رئيسا**
الأستاذ: لحسن جديدن	.....	**مشرفا**
الأستاذة: طويل مريم	.....	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عين تموشنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع:

انعكاسات الصراع بين الدولار و البريكس على النظام المالي العالمي

دراسة قياسية و تحليلية للفترة–2000–2023

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبة

طلبة نور الهدى

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ: زناقي سيد أحمد	.....	**رئيسا**
الأستاذ: لحسن جديدن	.....	**مشرفا**
الأستاذة: طويل مريم	.....	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023-2024

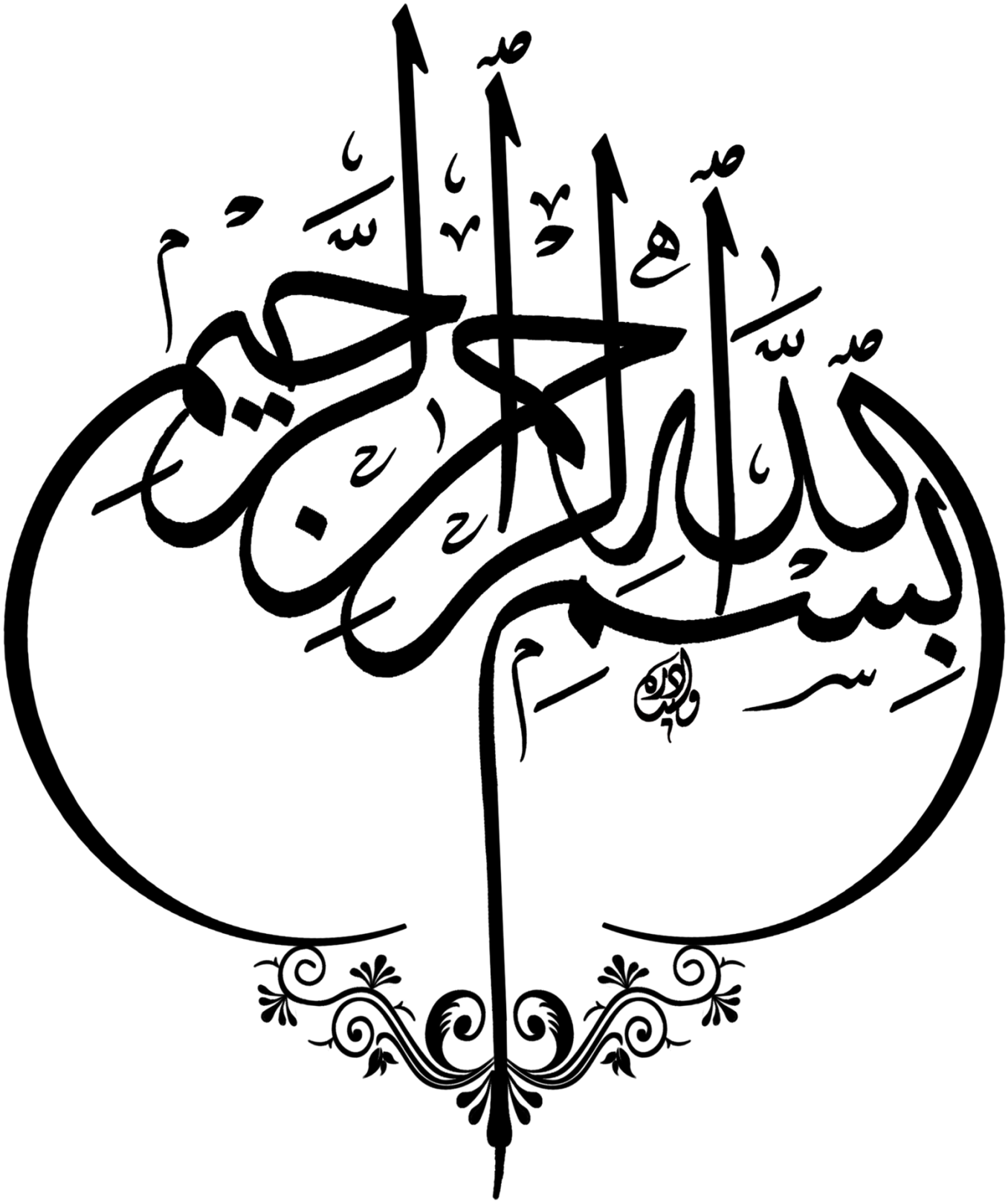
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

إن الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل،

راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا،

ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا

به .

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لي أن أتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف "جديدن لحسن" الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيري، ولما قدمه لي من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة،

وكذا حرصه الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل .فله خالص التحية والعرفان الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

اهداء

قال تعالى : (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون (إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله ﷻ

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد ﷺ

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار

وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة

إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى من تعلمت معهم معنى الأسري أخواتي الأعزاء

إلى جميع من كان لهم الفضل علي

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة وفي الأخير نسأل الله أن يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه الكريم،

وأن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

نور الهدى

الملخص:

ان الصعود الاقتصادي والسياسي لدول البريكس كمنتدى تعاوني غير رسمي، فضلا عن ظهورها الفردي على المسرح الدولي أدى إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، و ظهور دول البريكس بعد الأزمة المالية قد غير الديناميكيات الهيكلية للنظام المالي، الذي يهيمن عليه الغرب، و تهدف الدراسة الى توضيح أثر انعكاسات الصراع بين الدولار و البريكس على النظام المالي العالمي خلال الفترة 2000-2023.

و قد قمنا بتقدير النموذج من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تم التقدير باتباع منهجية الانحدار الذاتي VAR باستعمال برنامج EVIEWS 9، و تم التوصل الى وجود أثر ايجابي للناتج الداخلي الخام لدول البريكس على هيمنة الدولار.

الكلمات المفتاحية:

الدولار، البريكس، النظام المالي العالمي، الناتج الداخلي الخام، وحجم التجارة الخارجية.

Abstract:

The economic and political rise of the BRICS countries as an informal cooperative forum, as well as their individual emergence on the international stage, led to a change in the power dynamics in the global system, and the emergence of the BRICS countries after the financial crisis changed the structural dynamics of the financial system, which is dominated by the West. The study aims to Explaining the impact of the repercussions of the conflict between the dollar and BRICS on the global financial system during the period 200-2023.

We estimated the model by studying the stability of time series. The estimation was done using the VAR autoregressive methodology using the EVIEWS 9 program, and it was concluded that there is a positive effect of the volume of foreign trade of the BRICS countries on the dominance of the dollar.

Keywords:

The dollar, the BRICS, the global financial system, the gross domestic product, and the volume of foreign trade.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
البسملة	-
الشكر	I
الاهداء	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
المقدمة العامة	5-1
الفصل الأول: الاطار النظري للصراع بين الدولار و البريكس وتطور النظام العالمي	
تمهيد	7
المبحث الأول: النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ الحرب الباردة	8
I. ملامح التحول نحو النظام العالمي الجديد	8
II. التحولات في هيكل القوة لفترة ما بعد الحرب الباردة	14
III. التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد	22
المبحث الثاني: مكانة الدولار و البريكس في الاقتصاد العالمي	
I. الدولار الأمريكي من الأزمة الى السيادة	24
II. ماهية البريكس و عوامل بروزها	27
III. أثر الصراع بين الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي	28
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	
I. دراسات سابقة حول النظام المالي العالمي	31
II. الدراسات السابقة حول تأثير الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي	33
III. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	35
خلاصة	38
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية و القياسية لانعكاس الصراع بين الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي	
تمهيد	40

المبحث الأول: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي	41
I. التحولات الاقتصادية الكبرى لدول البريكس	41
II. مساهمة دول البريكس في النمو العالمي	47
III. التأثير الجيو سياسي لدول البريكس في النظام الدولي	48
المبحث الثاني: استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والانضمام	52
I. استمرارية استراتيجية روسيا في تكتل البريكس تجاه النظام الدولي	52
II. انضمام الامارات الى دول البريكس	53
III. انضمام الجزائر الى دول البريكس	54
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	55
I. منهجية التقدير	55
II. نتائج الدراسة القياسية	57
III. تحليل دوال الاستجابة	73
خلاصة	75
خاتمة عامة	78
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-1)	**مؤشرات تنمية دول البريكس**	**22**
(02-1)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (BoP) (بمليارات الدولارات الأمريكية)	**23**
(01-2)	مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسي للبرازيل 1940-2023	**37**
(02-2)	**المؤشرات الاقتصادية الداخلية الروسية الرئيسية 1999-2022**	**41**
(03-2)	نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	**71**
(04-2)	**تطور الاحتياطات دول البريكس خلال الفترة 2000-2023**	**72**
(5-2)	**اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF**	**74**
(6-2)	**التكامل المتزامن**	**75**
(7-2)	**نموذج تصحيح الاخطاء**	**76**
(8-2)	**تحليل دوال التباين**	**79**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	**أدوار العملة الدولية**	**26**
(02-1)	**ملخص إزالة الدولار**	**27**
(01-2)	**الانتعاش الاقتصادي البرازيلي لسنة 2017-2018**	**39**
(02-2)	ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار بنسبة 3.2 %في الربع الرابع من عام 2020.	**40**
(03-2)	الإيرادات والنفقات والميزان الحكومي العام للفترة ما بين 2012-2018	**43**
(04-2)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي على أساس سنوي من جانفي 2019 إلى جانفي 2024.	**49**
(05-2)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي الصيني: 1979-2018	**51**
(06-2)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي الصيني: 1979-2018	**52**
(07-2)	حصص الناتج المحلي الإجمالي في الهند للقطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات للفترة ما بين 1950-2008	**48**
(08-2)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند في عام 2018	**50**
(09-2)	**تطور الاحتياطات دول البريكس خلال الفترة 2000-2023**	**73**
(10-2)	**دوال الاستجابة**	**78**

مقدمة عامة

تمهيد:

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991موقعاً متميزاً كقوة مهيمنة في العالم، مما شجع العديد من الدول الأخرى على التعاون معها بدلاً من التنافس معها، ونتيجة لذلك، أصبحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية غير قابلة للهيمنة لفترة قصيرة. ومع تعمق الاعتماد العالمي المتبادل واندماج الأسواق الناشئة الديناميكية في الاقتصاد العالمي، اكتسبت هيمنتها زخماً أكبر، ولكن بحلول العقد الثاني من الألفية الجديدة، ظهرت مراكز قوة عالمية جديدة يمكنها تحدي النظام الليبرالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وسرعان ما تغيرت بنية وطبيعة السياسة العالمية تغيرت بسرعة.

فقد وصل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانون في سبتمبر 2003 إلى طريق مسدود عندما قررت البلدان النامية حشد عدة تحالفات متداخلة لعرقلة مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية حتى يتم تلبية مطالبها. وكانت كانكون رمز إلى استياء البلدان النامية من العولمة ورغبتها في العمل من أجل مصالحها الجماعية ومنافسة البلدان المتقدمة بقوة أكبر. وللتعبير عن هذا الاستياء الجماعي، أخذت القوى الناشئة في البلدان النامية مثل البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا زمام المبادرة وانضمت إلى العديد من البلدان النامية الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء مجموعة البريكس، وهي اختصار لأربعة اقتصادات ناشئة: استُخدمت لأول مرة في ورقة بحثية بعنوان "بناء اقتصاد عالمي أفضل لدول البريكس" نشرها الاقتصادي في جولدمان ساكس جيم أونيل في عام 2001. وتم استخدامه وأصبح حقيقة واقعة بين عامي 2006 و2008.

وقد حددت وثيقة أهداف تكتل البريك، والتي كان من بينها تعزيز الحوار والتعاون بين قادة دول البريك بطريقة تقدمية وإيجابية وعملية ومنفتحة وشفافة. وبعد قمة البريك الثانية التي عُقدت في برازيليا في عام 2010، دُعيت جنوب أفريقيا كعضو في قمة سانيا في عام 2011، والتي أضافت حرف "S" إلى المختصر.

على مدى العقود الماضية، لعبت دول البريكس دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي كمصدر للناتج الإجمالي وتدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية والأسواق الاستهلاكية المحتملة. وقد ساهمت سياسات النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي لدول البريكس في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي وتعزيز خلق فرص العمل والحد من الفقر ومكافحة عدم المساواة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا، فقد شهدنا تحولاً جيوسياسياً حيث عززت البلدان النامية الكبرى صوت الجنوب في النظام الدولي، وبالتالي تحدت هيمنة الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالاتي:

ما هي الآثار المترتبة لتجمع دول البريكس في كتلة اقتصادية موحدة على االنظام المالي العالمي؟

- **الأسئلة الفرعية:**
  - ما هو الوزن الاقتصادي والسياسي التي تتمتع به دول البريكس في النظام الراهن؟
  - ما هو واقع النظام الحالي؟
  - ما هو مستقبل تكتل البريكس في النظام الدولي؟
- **فرضيات الدراسة:**
  - تمتلك دول البريكس مجموعة من العوامل والمقومات التاريخية والسياسية و الإقتصادية التي تجعل منها قوة صاعدة وفاعلة في النظام الدولي.
  - النمو المتزايد لإقتصادات دول البريكس يهدد الإقتصاد الأمريكي مما يؤثر على دورها العالمي.
  - يوجد اثر لتكتل دول البريكس على الاحتياطات العالمية بالدولار وعلى النظام المالي العالمي
- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في فهم دور البريكس في النظام الدولي، وتحليل التوقعات والتحديات التي تواجه توسيع مثل هذا الدور وتقييم الآثار المحتملة للعلاقة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ويلقي الموضوع اهتماما على الصعيد الدولي وله أهمية قصوى على المستوي العربي والمحلي في ظل التحولات الراهنة، وهذه المشكلة لا تزال دون حل ناجح وهي تحتاج أكثر من أي وقت مضي إلى مزيد من الدراسة والتفكير في إيجاد الحلول التي تمكن البلدان النامية من إنهاء سيطرة الدولار والمؤسسات الدولية على نظام المدفوعات الدولية والقضاء علي الهيمنة الغربية.

- **أهداف الدراسة:**

عملت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- إللمام بجوانب وحيثيات الصراع القائم بين عملات الإقتصاديات الكبرى في العالم والممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي والصين .

- تحليل التأثيرات المتبادلة بين العملات الدولية ومكانة كل عملة في الصراع القائم بينها وفي الساحة النقدية الدولية.
- دراسة الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي، والآثار المتوقعة لتجمع البريكس.

➢ **منهجية الدراسة:**

للإجابة على اشكالية الدراسة و تحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي على النحو التالي:

تم اعتماد المنهج الوصفي للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل و لبناء الإطار النظري حيث قمنا بتعريف مختلف المصطلحات والتقنيات و الطرق لتوضيح محتوى هذه المعطيات واستعمالها كأساس في تحليل الموضوع، من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية التي تخص الموضوع.

و تم استخدام المنهج التحليلي في بناء الدراسة التطبيقية و تحليل أثر انعكاسات الصراع بين الدولار و البريكس على النظام المالي العالمي.

➢ **محتوى الدراسة:**

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث و الإجابة عن الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعة تم تقسيم البحث الى فصلين كالتالي:

الفصل الأول نظري المعنون ب " **الفصل الأول: الاطار النظري للصراع بين الدولار و البريكس وتطور النظام العالمي**" تضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ الحرب الباردة

المبحث الثاني: مكانة الدولار و البريكس في الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني تطبيقي المعنون بـ " **الفصل الثاني: الدراسة التحليلية و القياسية لانعكاس الصراع بين الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي**"، وتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي

المبحث الثاني: استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والانضمام

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

الفصل الأول:

الاطار النظري للصراع بين الدولار و البريكس وتطور النظام العالمي

تمهيد:

باعتبار أن التكتلات الاقتصادية من الفواعل التي أفرزتها العولمة والنظام الإقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على المنهج الرأسمالي، ولعل أبرز هذه التكتلات الاقتصادية تكتل البريكس، الذي ظهر على إثر الأزمة المالية العالمية 2008، بهدف إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية وإنشاء مؤسسات مالية موازية لنظام برتين وودز وغيرها من القضايا الرئيسية الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها من أجل خلق نظام دولي أكثر عدلا وانصافا.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه الى ثلاث مطالبتين كالتالي:

المبحث الأول: النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ الحرب الباردة

المبحث الثاني: مكانة الدولار و البريكس في الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ الحرب الباردة

بشرت نهاية الحرب الباردة ببدء حقبة انتقالية في النظام الدولي، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بـ "النظام العالمي الجديد" والذي يتسم بالقطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أدى إلى إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة في النظام الدولي الجديد.

I. ملامح التحول نحو النظام العالمي الجديد

إن تأثير وأهمية انتهاء الحرب الباردة على مسيرة تطور النظام الدولي، دفعه على طريق بدء مرحلة تاريخية اصطلح على تسميتها بالنظام الدولي الجديد، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

1.I ماهية النظام الدولي الجديد

شرعت مرحلة القطب الواحد عام 1991، حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم، وأعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (1989-1992) ميلاد النظام العالمي الجديد في خطابه أمام الكونجرس:" إننا نتطلع إلى نظام عالمي يصبح أكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب". ثم عرض رؤية أمريكا للنظام العالمي الجديد في الجمعية العامة للأمم المتحدة"، إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي الجماعي، وخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسالم، وتخفيض الأسلحة". (الضاري،إ، الجبوري،م، 2016، ص14)

أظهرت السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، خاصة من عام 1991 إلى عام 2001م، فترة عرفت بفترة " القطب الواحد"، وهي الفترة التي كانت للولايات المتحدة فيها السيادة المطلقة على النظام العالمي.

يقوم النظام الدولي الجديد على القانون والعرف، بما في ذلك القوانين والأعراف والعقود المكتوبة أو الشفهية، وترتكز العلاقات بين الدول على تعريفه لطبيعة العلاقات الدولية، وخاصة العلاقات بين الدول الكبرى التي أنشأت هذه الأنظمة. وباعتبارها المنظم والمرجع للعلاقات الدولية، فلا بد من الرجوع إليها عند الموافقة أو الرفض على مستوى معين أو موقف معين. العلاقة بين دولة ودولة أخرى، أو العلاقة بين الأنظمة الوطنية، الخ... (المخادمي، ر، 2010، ص 42)

يعتبر النظام العالمي الحالي نظاما أحادي القطب، لم يعد خاضعا لهيمنة دولة واحدة، بل لهيمنة النظام بأكمله، وهو الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي ومنطقة المحيط الهادئ، وهو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة بما يكفي للعب دور حاسم في أي صراع تختار المشاركة فيه، في أي مكان في العالم، وبالتالي استخدام العناصر المختلفة لقوتها لوضع قواعد صراع النظام الدولي الجديد إذا اختارت أن تفعل ذلك، وهذا ما جعل البعض يؤكد على أن النظام الدولي الجديد ليس نظام العالم الجديد، بمعنى نظام الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن ما حدث في حرب الخليج الثانية يعتبر نموذجا لهذه القدرة، مما مكن الولايات المتحدة من حشد التأييد الدولي، بصورة أو بأخرى في مجلس الأمن ضد الاحتلال العراقي للكويت؛ بل أكثر من ذلك فقد أظهرت بأن العمل ضد العراق على أنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد.(سعادى، م، 2019، ص88)

ويختلف العديد من الباحثين في تسمية النظام بـ "الدولي" أو "العالمي" إذ يرى البعض أن تسميته بالنظام الدولي الجديد ليس اسمًا عبثيًا أو محض صدفة، بل هو نتيجة لرغبة الولايات المتحدة في إثبات أن قيادة هذا النظام وسيطرته وهيمنته تعود إلى دولة واحدة فقط: الولايات المتحدة الأمريكية، إلى دول العالم. إن ما يسمى بالدولية وليس العالمية يعني الرفض القاطع لوجود شركاء لإدارة العالم معها، كما أنه يحد من الطبيعة الدولية للمنظمة ومساهمتها في إدارة العالم ويقلل من أهميتها.

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على العالم نظام التفرد الأمريكي أو الزعامة الأمريكية، وحددت له الأهداف التالية والتي نسميها بالأهداف المعلنة للنظام الدولي الجديد، ومن بينها: (زاقود، ع، 2014، ص 11-12)

- الحفاظ على الاستقرار العالمي من خلال تطبيق قواعد الشرعية الدولية واحترام دور الأمم المتحدة، حيث يسعى النظام العالمي الجديد إلى فرض احترام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وخمس دول كبرى تتمتع بحق النقض (الفيتو). إن مصير العالم سوف يتحدد من خلال السياسات والمصالح، وليس من خلال أهداف ومصالح وتطلعات البلدان النامية. (بن عريفة، ا، ص429)
- تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض الحكم الاستعماري.
- نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض الهيمنة الاستعمارية.

- التجديد الشامل لأنظمة الحياة، سواء على مستوى العلاقات بين الأفراد والأمم والدول، أو على مستوى الإنسان والبيئة .
- إزالة بعض القضايا العالمية من العلاقات بين البلدين والعمل على إيجاد حلول لأهم القضايا، لأنه بحسب الولايات المتحدة فإن وجود أي توتر سيعيق استقرار أساس النظام العالمي الجديد.
- وفقاً لوجهة النظر الغربية، يتم إضفاء الطابع الديمقراطي على الأنظمة الاستبدادية لدعم حقوق الإنسان.
- تحقيق التقدم والرخاء لجميع الشعوب والدول من خلال العولمة الاقتصادية.

بدأت تتعرض الرأسمالية العالمية للخطر من جذورها وفي عمق قواعدها، منذ أن هزت الأزمة المالية العالمية (2008) التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وهددته هذه الأزمة بمرحلة طويلة من الركود الذي أدى إلى تقويض أركان العصر الأمريكي برمته، وبالتالي تقويض الرأسمالية العالمية رأسا على عقب، ومن الملامح العامة للنظام العالمي الجديد ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي ونمور آسيا واليابان ثم الصين التي أصبحت اليوم القوة الاقتصادية الثانية في العالم، كما تبدو القوة الاقتصادية هي المتحكم الرئيسي في مجرى الأحداث والتطورات القادمة في العالم مما قلص من أهمية ودور الأحلاف العسكرية، التي كانت هي السائدة في العلاقات الدولية في فترة من الفترات. (طشطوش، ع،2012 ، ص68-69)

وطبقا لما سبق ذكره ورغم اختلاف وتعدد التعاريف حول مفهوم النظام الدولي الجديد، غير أنه يمكن وضع تعريف إجرائي له كالتالي:

هو عبارة عن إحداث تغيير في مجموعة داخلة بوتقة نظام ما؛ الذي يقوم على الأساس القانوني والعرفي؛ الذي تبنى عليه العلاقات بين الدول؛ من حيث تحديده لطبيعة العلاقات الدولية؛ باعتباره الناظم والمرجعية في العلاقات الدولية، وهكذا فإن هذا النظام يتركز أساسا على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار الهادف لإنهاء واضعاف الفواعل الأخرى."

2.I العولمة والنظام الدولي الجديد

لقد استخدم مصطلح العولمة على نطاق واسع في العقد الماضي، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن هذه لظاهرة التي يشير إليها هذا المصطلح ليست جديدة كما قد توحي حداثته، حيث أن العنصر الأساسي في فكرة العولمة هو زيادة العلاقات المتبادلة بين الدول، سواء على شكل تبادل السلع والخدمات، أو

نقل رؤوس الأموال، أو انتشار المعلومات والأفكار، أو تأثر دولة بقيم دولة أخرى، كل هذه العناصر معروفة للعالم منذ قرون، ومنذ ذلك الحين توطدت العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والشعوب، باستثناء فترات اتجهت فيها بعض دول إلى الاعتماد على نفسها، فانخفضت معدلات التجارة الدولية وتحويلات رأس المال، مما تركت هذه الدول معزولة باستثناء عدد محدود من الدول. أو أنها فضلت لسبب ما العزلة عن العالم، كما كان الحال مع الاتحاد السوفييتي في العقود الثلاثة الأولى، أو مع الصين في الخمسينيات والستينيات، ومن ثم فإن عمر هذه الظاهرة لا يقل عن خمسة قرون، وترتبط بدايتها وتطورها بالتقدم في تكنولوجيا الاتصالات والتجارة منذ اختراع البوصلة والقمر الصناعي. (جلال، أ،2009، ص17)

عرف أنتوني ماكجرو" Anthony McGrew " العولمة بأنها: "تشكل تعدد الروابط والترابط الذي يتجاوز الدول القومية)وضمنيا المجتمعات(التي تشكل العالم الحديث"، وهنا يحدد أنتوني عملية يمكن من خلالها للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء من العالم، أن يكون لها عواقب مهمة على الأفراد والمجتمعات في أجزاء بعيدة جدا من العالم. (Simon, R,1998,p5)

تهدف العولمة إلى تحقيق جملة من الأهداف على النطاق العالمي نذكر أهمها ما يلي: (الحيضري، م، 2000، ص151)

- الوصول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة بدون حواجز أو جمرك أو فصل إداري أو قيود مادية أو فصل عنصري، وما إلى ذلك. وبدلا من ذلك، خلق سوق موسعة تشمل العالم كله بكل مؤسساته وقطاعاته وأفراده. سواء من حيث المصالح والمصالح المشتركة والجماعية، أو من حيث تصور خطر واحد يهدد البشرية جمعاء، أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي على نطاق عالمي، مما يجعل العالم كلاً متكاملاً ومتكاملا.
- الإعلان عن نطاقها الشامل وبعض عناصرها الإيجابية، فضلا عن أهمية مواجهة أي خطر يهدد الاستقرار والأمن العالميين، ومعالجتها من خلال الجهود المشتركة والعمل والتعاون الكامل للجميع .
- تحقيق الانسجام العالمي، سواء عن طريق الحد من الاختلافات في مستويات المعيشة، أو الحد الأدنى من الكفاف، أو حقوق الإنسان.
- إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة العالم، يتم التخاطب بها بين البشر أو بين الحواسيب الإلكترونية أو ما بين مراكز تبادل البيانات، وخلق صناعة المعلومات، ومن ثم فإن كثرة الاحتكاك

والتداول سوف يدفع إلى ظهور لغة اشتقاقية تزيد من عملية التقارب اللغوي إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة .

- وبعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى، يكسب تيار العولمة من القوة والقدرة ما يؤهله لمزيد من التدفق القوى من المنابع إلى اتساع التجارب، إلى إقامة الطموحات.

II. التحولات في هيكل القوة لفترة ما بعد الحرب الباردة

منذ نهاية الحرب الباردة، ومع تطور مجال العلاقات الدولية، طرأ على مفهوم القوة بعض التغييرات، فقد تغير مفهوم القوة على مستويين: المستوى الأول خاص بالعناصر التي تشكل القوة، والمستوى الآخر خاص بالعناصر التي تشكل القوة، والمستوى الآخر خاص بالعناصر التي تشكل القوة. الأشكال التي تتخذها؛ الطرف الذي يمسك بالسلطة، والجهات الفاعلة من غير الدول، وبعض مصادر القوة والنفوذ في العلاقات الدولية والتغيرات التي تؤثر على أشكال القوة، وخاصة التكنولوجيا الحديثة لما لها من تأثير مهم على ممارسة السلطة و تطور النفوذ في العلاقات الدولية. (إيهاب خليفة، 2017،ص40)

1.II التحول في القوة العسكرية

يعتبر مفهوم القوة مفهوما أساسيا في العلاقات الدولية إلا أن المفهوم مر بالعديد من التحولات التي تعكس التطورات في واقع العلاقات الدولية ومحاولات تنظير هذا الواقع بشكل علمي. لقد مثلت أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية منذ البداية، فالعلاقات بين الدول تقوم على القوة العسكرية.

ومع تزايد التسلح والحروب، تتزايد أيضاً المخاطر المرتبطة باستخدام القوة، وخاصة ظهور وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والمخاطر التي يفرضها استخدام القوة ووجود جمهور عالمي. وفي مقابل وجهة النظر هذه الخاصة باستخدام القوة، يتم تقليل استخدام القوة العسكرية ولم تعد المصالح بين الدول في احتلال أراضي دولة ما، بل في المنطقة التي تطورت فيها التجارة والبيئة والاقتصاد وجوانب الصراع الأخرى مع ثورات التكنولوجيا. مثل الهجمات الإلكترونية. لقد تمكنت الجهات الدولية من تدمير أهدافها دون جيوش نظامية وحرب، وأصبحت الأهداف معادية للمجتمعات وأهدافها السياسية.(سماح عبد الصبور عبد الحي، 2014، ص11)

يعد العنصر العسكري أحد المكونات المهمة لدولة ما للقيام بأدوارها الإقليمية والعالمية، وتعتمد فعالية نفوذ الدولة على الإستراتيجية التي تتبناها الدولة، كما تعتمد إستراتيجية الدولة على قدراتها العسكرية. إن الدول التي تتمتع بقدرات عسكرية هائلة قادرة على تحمل المسؤوليات الاستراتيجية العالمية، لكن على الرغم من الرأي القائل بأن تأثير القوة العسكرية تراجع نسبياً لصالح متغيرات أخرى، إلا أن تأثير القوة العسكرية ما زال مستمراً، ويتميز ب : (يونس مؤيد يونس، 2015، ص29-30)

- استمرار التسلح الجيد في عالم ما بعد الحرب الباردة .
- استمرار اعتبار أن القوة العسكرية تلعب دورا مهما في العلاقات أو التفاعلات الدولية المتبادلة ما بين الوحدات الدولية .
- ترسيخ جدلية الارتباط بين حجم القوة العسكرية لأي بلد وقوة موقفه السياسي ومدى قدرة قيادته السياسية على فرض إراداتها في مجتمع دولي ال مكان للضعيف فيه .
- أطروحات عدد من القوى الإقليمية لأداء دور مؤثر عبر تعزيز قوتها العسكرية.

2.II التحول في القوة الاقتصادية

لقد تركت العولمة، والأزمة المالية لعام 2008، والاضطرابات السياسية بصماتها على العالم، مع تحولات متعددة الطبقات في سلطة الدولة لم تعيد تشكيل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أعادت تشكيل العلاقات السياسية والاجتماعية أيضا، في حين أصبح الوعي بتحولات القوة أمرا بالغ الأهمية. تنمو أيضا. ومن هذا المنظور، لم تكن الفترة من 2005 إلى 2015 فترة ازدهار فحسب، بل كانت أيضا فترة ركود عالمي، حيث لم يتعاف الاقتصاد العالمي بشكل كامل من الأزمة المالية العالمية. لذا فقد أثر هذا الانهيار بشكل خطير على الدرجة العالية من التصنيع والترابط العالي بين الدول، وخاصة الولايات المتحدة، لكنه قيد أو قيد أيضًا مسار نمو ما يسمى بالدول النامية. (Xuewu Gu,2018, p6)

واجهت البلدان المتقدمة تحديات من الاقتصادات الناشئة في السنوات التي سبقت الأزمة المالية عام 2008، والتي لم تزودها بفرص جديدة فحسب، بل طالبتها أيضا بأن يكون لها رأي مماثل في الشؤون الدولية. ووجد مركز الأبحاث العالمي أن الدول المتقدمة تقليديًا للغاية مدرجة في قائمة التصنيف، بإستثناء كوريا الجنوبية،

من بين الدول التي تخلت عن الحصة الأكبر من السلطة الأكبر المعبرة عنها، هي الولايات المتحدة الأمريكية ب (-3.84) واليابان ب (-1.76) وفرنسا ب (0.94) من خلال معدلات تحويل الطاقة (PSR) المطبقة هنا.

من ناحية أخرى، نجد البلدان الأكثر حظ هنا الصين (5.53+) والهند ب (0.78+) وكوريا الشمالية (0.55+)، حيث تمثل البرازيل وروسيا وجنوب افريقيا واندونيسيا والمكسيك والأرجنتين وتركيا والمملكة العربية السعودية اتجاهات قوة إيجابية، تشير إلى أن البلدان النامية والبلدان.

3.II التحول في القوة التكنولوجية والتقنية

إن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان متفاوت للغاية، ومن الواضح أن التصنيف الإقليمي مستقطب. وتحتل البلدان المتقدمة دائما مكانة رائدة، في حين تتخلف بلدان أفريقيا وجنوب آسيا عن الركب. التنوع بين الدول. ويحقق قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق آسيا مثل هونغ كونغ وسنغافورة، فضلاً عن البلدان المتخلفة مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل جنوب أفريقيا وموريشيوس، تقدماً، في حين تحرز معظم البلدان تقدماً. وتتخلف دول المنطقة عن الركب. ويتجلى هذا الاتجاه بشكل خاص في مجال التكنولوجيا. وتنتقل الهواتف القديمة، مثل الخطوط الأرضية، إلى الهواتف المحمولة، مما يدل على أن تكنولوجيا الهاتف المحمول يمكن أن تساعد في سد الفجوة الرقمية. وحتى لو كانت هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة قد يتم تصنيفها بشكل مختلف، مما يسلط الضوء على أهمية خيارات السياسات. (UNCTAD,2004,p98)

III. التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد

قد تم تقسيم النظام الى ثلاث مستويات كالتالي:

1.III نظام القطبية الأحادية

وهو المفهوم الأكثر استخداماً بعد الحرب الباردة لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي، ولأنها تعتبر الرائدة في النظام الأحادي القطب، فإنها تتمتع بالموقع الأكثر أماناً من أي دولة أخرى في العالم. نفوذها وقدرتها على المشاركة في معظم الصراعات التي تقرر المشاركة فيها، فضلاً عن الفرصة المتاحة لها للسيطرة الفعالة على السلوك الداخلي والخارجي لأي دولة صغيرة أخرى. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن "زعيم النظام الأحادي

القطب" قوي، إلا أنه لا يستطيع تجنب احتمالية خضوعه للرقابة والتوازن من قبل معظم أو كل القوى الكبرى، وللتخلص تماما من هذا الوضع، يجب أن يكون أقوى من جميع القوى الكبرى. وقد تكون هذه القوى بمثابة ثقل موازن للتحالف بهدف احتوائه. (Stephen G. Brooks & William C,2016,p7)

يرى ستيفن بروكس وويليام وولفورث أن «النظام الدولي يكون أحادي القطب إذا كان يحتوي على دولة تضعها قدراتها في فئة خاصة بها مقارنة بكل الدول الأخرى .ويظل تعريفها متوافقاً مع معنى القوة العظمى الموروثة من الحرب الباردة، ولكن فعاليتها تتضاءل على نحو متزايد بسبب انتشار القوة. ركز نونو مونتيرو على ثلاث خصائص للنظام الأحادي القطب:

- ✓ ما يميزه من الإمبراطوريات أنه نظام بين الدول.
- ✓ نظام فوضوي، لذلك فإن القطب الأوحد غير قادر على ممارسة السيطرة في أنحاء العالم كلها، ما يعني أن الدول الأخرى تملك هامشًا للمناورة؛
- ✓ يعتمد على قوة عظمى واحدة فقط، تحظى بالتفوق في القوة ولا تواجه منافسة، فإذا ما ظهرت هذه المنافسة كفّ النظام عن كونه أحادي القطب. ويكشف هذا التمييز بين القطبية الأحادية والأنظمة الأخرى (الإمبريالية والقطبية الثنائية وتعددية الأقطاب ... إلخ) "عن الطابع التاريخي الفريد لحقبة ما بعد الحرب الباردة".

ويتزامن الاستخدام الواسع النطاق لمفهوم القطب الواحد مع الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة وحرية العمل الهائلة، والتي تمكنها من امتلاك مجموعة واسعة من الاستراتيجيات العسكرية ضد الخصوم المحتملين من القوى الكبرى. لكن حرية العمل هذه التي لا مثيل لها محكوم عليها بالتراجع، خاصة في الأراضي الأجنبية الأقرب إلى الصين، كما أن تطور القدرات الصينية، خاصة في بحر الصين، يحول دون الخيارات العسكرية التي فكرت فيها الولايات المتحدة في الماضي. ولذلك فإن المستوى العالمي قد يكون وراء بعض التغيرات التي تحدث على المستوى الإقليمي. وينطبق الشيء نفسه على الأزمتين الروسية والأوكرانية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا السيناريو، فإن النظام الدولي سيظل أحادي القطب طالما ظلت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتمتع بقدرات كبيرة لنشر قوات في الخارج. تستطيع الصين أن تطور اقتصاداً مساوياً أو أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة، وأن تمتلك قدرات تكنولوجية مماثلة، ولكن ما لم تختر استخدام مواردها لتطوير القدرات العسكرية لقوة عظمى فإن العالم سيبقى على حاله. قطب واحد.(Nuno Monteiro, 2012,p13-14)

2.III نظام متعدد الأقطاب

يشير هذا النظام إلى عدد كبير من الجهات المؤثرة، بما فيها فواعل غير دولية، وسيكون على الولايات المتحدة والقوى الأخرى منافستها، بالإضافة إلى أنه يشير إلى زيادة التوترات على نطاق الموارد والتجارة، وزيادة من فرص تقاسم الأعباء، وتنشيط المؤسسات العالمية المتعددة الجوانب. (صموئيل رمسيس2010 ص92)

يظن البعض أن النظام الدولي الجديد يتميز بأنه أصبح نظاما أحادي القطب، بينما يرى البعض الآخر أنه أصبح نظاما متعدد الأقطاب، يتوازن بين خمس قوى عظمى على الأقل: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا. وقوة واحدة عظيمة. وترى المجموعة الثالثة أن النظام الحالي هو مجرد مرحلة انتقالية بين انهيار النظام القديم ثنائي القطب وظهور بنية النظام الجديد، ولم تتشكل بعد خصائص النظام الجديد. ويرى التقييم أنه يتجه نحو المعاملات "الجماعية"، أي نحو نظام جماعي، سيكون نظاما مكونا من مجموعات متعددة ومجموعات رئيسية، وليس نقطة متطرفة. فإذا توقفت الدولة عن كونها الأساس الأساسي لصياغة رؤية العالم في المستقبل، مهما بلغ حجمها على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو الديموغرافي، فلن يكون لنظام الدول المستقلة مكانة مهمة، إلا من خلال طابع الجماعة الأوروبية المجموعات الرئيسية، بينما تشكل الجماعة الأوروبية الجماعة الأوروبية. القوة الاقتصادية الأقوى، والمجموعة التي تتجه نحوها الدول الصناعية ومنظومة جنوب شرق آسيا، والتي تجد من خلالها مكانها بين دول العالم الجديد.

ان التقاء المصالح الاقتصادية في عالم تتنافس فيه المصالح يظهر هذه الكتل وتكاد تسير شؤون العلاقات الدولية المعاصرة، بصورة شبه كاملة إلا أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية، بل تمد نظرها إلى أفق أرحب للتحول إلى كتل سياسية كبرى، فالعصر القادم هو عصر المجموعات السياسية الكبرى، الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها، إلا أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها. (عبد العزيز بن مُحَمَّد الصغير،2015، ص. 164)

نشر الخبراء الأمريكيون أعمال تنبئ بنهاية النظام العالمي الأحادي، هذا النموذج الجديد أثار جدلا كبيرا فيما يتعلق بالنظام العالمي على الرغم من أن الغالبية العظمى من المناقشات ركزت على النظام العالمي، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة تعرف نفسها بأنها مناهضة التراجع AntidecIinist تؤمن بهيمنة الولايات المتحدة، ولا تقبل بأن القوى الصاعدة قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ويرون أن معظم القوى الصاعدة غير قادرة على حل قضاياهم الداخلية أو عرض مشروعهم على الساحة الدولية، ومع أن هناك من يزعم وجود ركود للولايات

المتحدة إلا أن المناقشات ترتكز على شكل النظام العالمي الجديد، من ناحية هناك علماء ومراقبون للنظام الدولي، يعتقدون أن النظام الصاعد سيكون نظاما ذا قطبين، بقيادة الولايات المتحدة والصين. (قليج بوغرا قنات، 2014، ص42)

3.III نظام اللاقطبية

هو النظام الدولي الذي يقوم على أساس وجود، مجموعة كبيرة من القوى المؤثرة في جوانب مختلفة من العالم أفقدت قوى "المركز" الانفراد في التأثير، وأصبح العالم اليوم عالما يهيمن عليه عدد كبير من الفواعل من غير الدول، أنواعا مختلفة من القوة تمارس بما يتناسب ومصالحهم المتنوعة، ويقصد بالفاعل هنا، أي جهة تقوم بدور محدد في العلاقات الدولية كالشخصيات والمنظمات والمؤسسات الدولية على اختلافها وتنوعها، (Haass,2017,p1) حاول مفكري العلاقات الدولية صياغة مصطلحات جديدة تصف العالم من بينهم ريتشارد هاس الذي يرى أن الصفة الرئيسية للقرن الحادي والعشرين هي اللاقطبية أي عالم تهيمن عليه عشرات الفاعلين الذين يمتلكون ويمارسون أنواعا مختلفة من السلطات على عكس صامويل هنتنغتون الذي وصف العالم بأنه هيكل متعدد الأقطاب مع قوة عظمى واحدة والعديد من القوى الكبرى، حيث تتطلب تسوية القضايا الدولية الرئيسية إجراءات من قبل القوة العظمى الوحيدة، ولكن دائما مع مزيج من الدول الكبرى الأخرى. وهنا نجد هنتنغتون لا يأخذ بعين الاعتبار عنصرين رئيسيين في النظام الدولي: الفاعلون غير الحكوميين والاعتماد المتبادل، على عكس هاس يركز على الفاعلين غير الحكوميين، لامتلاكهم قوة أكبر مما يتمتعون به بالفعل، يقول هاس من الذي يمكنه أن يصبح مركزا يتمتع بسلطة ذات مغزى، أي لديه القدرة على التأثير بشكل كبير على النظام. (De Tomas (Renard,2009,p17

وقد وضع هاس مجموعة من الضوابط التنظيمية لتحديد شكل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، لحصول تحول نسبي للقوة بعيدا عن القوى التقليدية، حيث بنى حجة مقنعة نسبيا على أساس افتراضين رئيسيين هما دور الدول في النظام الدولي وطبيعة القوة كآلية للتأثير داخله. وتغير نموذج السياسة الدولية الحالية بتقييم هاس للعالم غير قطبي حيث يرى أن الهيكل الدولي قد تغير إلى درجة أن القوة تكمن الآن في العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية والدولة على حد سواء انضمت جهات فاعلة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وحتى الجماعات الإرهابية إلى الدول القومية، لتصبح مراكز قوة قادرة على التأثير على النظام الدولي؛ علاوة على ذلك فإن تأثير هذه الجهات الفاعلة قوي للغاية، ولهذا فإن "الدولة القومية فقدت احتكارها للسلطة

وفي بعض المجالات تفوقها أيضا"، ولقد فتح صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية في المجتمع الدولي جنبا إلى جنب مع الدول القومية الباب لتشكيل القوة التي لم تدرك حتى الآن، وبالتالي لم يكن لها تأثير كما كانت عليه من قبل بالإضافة إلى ذلك يجب أن نضيف صعود صناديق السيادية التي تسيطر عليها مجمعات الثروة، ومعظمها ناتج عن صادرات النفط والغاز. وتعمل اللاقطبية بشكل جيد في تفسير الزيادة في عدد الفاعلين في السياسة العالمية، التي أحدثتها العولمة وكلما زاد عدد الفاعلين المشاركين زادت القوة المنتشرة، ويقل تأثيرها من خلال العدد الهائل من الأقطاب التي تحاول أن تمارسه، حيث تساعد نظرية هاس في تفسير التعقيد المتزايد للسياسات الدولية، ومع ذلك فإن اللاقطبية تقصر عند محاولة شرح بعض الجوانب الرئيسية في الحالة الراهنة للشؤون العالمية. (Miguel A. Cruz,2019, p49-50)

المبحث الثاني: مكانة الدولار و البريكس في الاقتصاد العالمي

من الضروري لكل دولة الاشراف على نظامها النقدي وفقاً لمصلحتها داخليا، أما على المستوى الدولي فان الأمر لا يختلف لذلك فإنه لا بد من وجود نظام نقدي عالمي كفء لتسهيل وتنظيم عمليات التبادل الدولية.

I. الدولار الأمريكي من الأزمة الى السيادة

يشير هذا النظام إلى مجموعة القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية (تادريس قريصة ،ص 1984، ص14)، وقد عرف النظام النقدي الدولي مراحل ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:(عفيفي، س، 1994، ص161)

- ✓ **مرحلة قاعدة الذهب:**

منذ بداية القرن 19 ارتكزت الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية على قاعدة الذهب واستمر إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص (أوقية –ذهب 20,67 دولار أمريكي).

- ✓ **مرحلة قاعدة الصرف بالذهب:**

نظراً للتطورات الحاصلة في التجارة الدولية والتي صاحبتها تحركات للتدفقات النقدية والمالية بعد الحرب العالمية الأولى والتي تتطلب سيولة نقدية كافية وهو ما لم تستطع البنوك المركزية تحقيقه بالذهب وأدركت القوى

النقدية العالمية حتمية إعادة النظام النقدي الدولي بإعادة الاعتبار للذهب ليصبح أساس المعاملات، تقوم هذه الآلية على خروج غير مباشر على نظام قاعدة الذهب حيث أن الوحدة النقدية غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولكنها قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالذهب، وبذلك تلعب دور وسيط بين وحدة النقد المتداولة وبين الذهب. (مدحت، ص،1997، ص28)

- ✓ **نظام بريتون وودز:**

كان نتيجة أحداث فترة الثلاثينيات من القرن العشرين (التقلبات التي مست أسعار صرف العملات، و تخفيضات الدول لأسعار صرف عملاتها تشجيعا لصادراتها والتقليل من وارداتها دون النظر إلى اختلالات العلاقات الاقتصادية الدولية والتقييد الذي مس حركة التجارة الخارجية والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية) أدت إلى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، ورأت أمريكا وبريطانيا العمل على بناء نظام نقدي جديد يكون أساسًا لعلاقات نقدية لما بعد الحرب.

- ✓ **قاعدة التعويم المدار:**

منذ سنة 1973 أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف، حيث تقوم السلطات النقدية بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، وهكذا قام صندوق النقد الدولي بإدخال تعديلات على اتفاقية إنشائه، وتم الاتفاق بيان بعض أحكام الصندوق أطلق عليه اتفاقية " جامايكا". والذي دخل حيز التنفيذ في 1978 بعد أن حصل على الأغلبية المطلوبة من مجموعة القوة التصويتية 60% من مجموع الدول الأعضاء في الصندوق.

يشتمل النظام النقدي كل أنواع النقود في الدولة كما تشمل جميع المؤسسات ذات السلطة والمسؤولية في خلق النقود وإعدامها إضافة إلى كل قوانين وتعليمات وإجراءات منظمة لعملية خلق النقود وإعدامها، وقد عرف تاريخياً عدة نظم نقدية مختلفة وهي:

- ✓ ارتباط بقاعدة الذهب الدولي خلال نهاية القرن 19 وبداية القرن 20
- ✓ نظام بريتون وودز واستمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات.
- ✓ نظام حرية الصرف الذي بني على نظام بريتون وودز (العصار،ر، الحلبي، ر، 2000،ص29).

وتم تسجيل في الموازين الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1946 - 1949 فائضا منتظما، راجع إلى الطلب الأوربي المتزايد على سلعها (مشروع مارشال)، وفي نهاية الأربعينات كانت الدول الأوربية في طريق الانتعاش الاقتصادي فبدأت فوائض أمريكا تتنافص وتحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي إلى عجز سنة 1951، حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار الذي أدى إلى ازدهار الاقتصاد الأمريكي، أما بالنسبة للدول التي تزيد احتياطياتها من الدولار فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم ، ومن هنا أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقاً للدولار الأمريكي، إلى أن تجاوزت الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزن الذهب الأمريكي، عندما بدأت أسعار الذهب بالارتفاع في الأسواق نتيجة ارتفاع معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ووصلت إلى حدود 40 دولار للأوقية الواحدة عام 1961 نتيجة عمليات الشراء المضاربي، فتدخلت الدول الصناعية في نهاية السنة للدفاع وحماية السعر الرسمي للذهب المحدد في إطار اتفاقية بريتون وودز ب 35 دولار للأوقية، فتراجع انخفاض الدولار مقابل الذهب وانسحب المضاربون مؤقتاً. ولاستحالة تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب انتقل النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، وقد عمل بصفة عادية نظير وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة. ومع تزايد الضغط على تنفيذ التزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب وعجز ميزان مدفوعاتها وانخفاض المخزون الذهبي الرسمي وذلك في سنة 1971، مما جعل الحكومة الأمريكية على اتخاذ القرار من نفس السنة يقضي بالتخلي عن التزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب، فكان ذلك بمثابة المؤشر إلى نهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي بيرتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب.(عبد الفضيل، م، 1978،ص 48)

II. ماهية البريكس و عوامل بروزها

البريكس هي اختصار لمجموعة الدول التالية البرازيل والاتحاد الروسي والصين والهند وجنوب أفريقيا، وهي تركيبة من الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، و في عام 2001، سعى رئيس البحوث الاقتصادية العالمية (جيم أونيل) في (غولدمان ساكس) إلى إنشاء فئة للبلدان النامية الكبيرة سريعة النمو، اعتقادا منه أنها ستكون مفيدة في التحول الاقتصادي العالمي الحالي، ولم يأخذ أونيل العديد من الجوانب السياسية في الاعتبار وابتكر المجموعة بناء على المؤشرات الاقتصادية، مع التركيز على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان، و في سعيه لجذب المستثمرين في ورقة الاقتصاد العالمي رقم 66 لعام 2001 الخاصة به بعنوان "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس"، توقع جيم أونيل أنه على مدى السنوات العشر القادمة، سيزداد وزن دول بريكس وخاصة الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يؤدي

إلى زيادة قضايا مهمة حول التأثير الاقتصادي العالمي للسياسة المالية والنقدية في دول البريكس، علاوة على ذلك، لم يتوقع جيم أونيل أن يتطور التجمع سياسيا، فقد ابتكر مصطلح بريك مع وضع التطورات السياسية الهامة في ذهنه في ذلك الوقت(Stuenkel Oliver,2020,P11)

في البداية، كان تأثير المصطلح مقصورا على العالم المالي، فبدال من صعود دول البريكس، هيمنت آثار الهجمات الإرهابية والتعبئة العسكرية الأمريكية اللاحقة، وغزو أفغانستان على الجدل الجيوسياسي في السنوات التي أعقبت11 سبتمبر 2001.

نشر غولدمان ساكس ورقة في أكتوبر 2003 ، بعنوان "الحلم مع دول البريكس: الطريق إلى عام 2050 ،"كان على شكل تنبؤات أكثر تحديدا وبعيدة المدى، وتوقع أنه بحلول عام 2050 ،ستكون اقتصادات البريكس أكبر من حيث القيمة بالدولار الأمريكي من مجموعة الدول الست (G6) التي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا و أثرت هذه الورقة على المستثمرين والمصرفيين، و تجاوز تأثير هذه الورقة حدود العالم المالي، مما ساعد مصطلح بلدان بريكس على التحول في السنوات التالية، و في عام 2005 ،جادل غولدمان ساكس بأن دول بريكس سترتفع بشكل أسرع مما كان متوقعا في عام 2003 ،وفي عام 2010 ،أطلق غولدمان ساكس على السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين اسم "عقد البريكس. " (Stuenkel Oliver,2020,P11)

وفي سبتمبر 2006 تم عقد اجتماع وزراء "بريك" كأول خطوة لجعل المجموعة رسمية، بعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة: البرازيل، روسيا، الهند والصين، و في 9 جويلية 2008 التقى الرئيس الروسي بالرئيس البرازيلي ورئيس الوزراء الهندي والرئيس الصيني على هامش قمة مجموعة الثماني بمبادرة روسية، و بناءا على هذه المبادرة استضاف ايكاترينبرج قمة البريك الأولى وتم اصدار بيان مشترك حدد فيه أهداف تكتل البريك، ناقش الوزراء ورؤساء البنوك المركزية لدول مجموعة "بريك" عددا من القضايا، بما في ذلك استقرار وتنظيم الأسواق المالية الدولية، التهديد الحمائية، إصلاح المؤسسات المالية الدولية. (BRICS information portal2019,P1)

ومنذ عام 2011 دول عقدت دول البريكس اجتماعات على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسة الاقتصاد الكلي للدول، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كانت نتائج القمة في ديربان في عام 2013 عاملا إضافيا ساهم في تحول دول البريكس إلى مجتمع جيوسياسي وآلية شاملة التفاعل بين

خمسة بلدان، وهو ما يتجاوز وظيفة منبر للمشاورات حول قضايا معينة. (Victoria,Panova2020,P20) وأصبح قرار إطلاق بنك التنمية الجديد نتيجة للقمة في مدينة فورتا ليزا البرازيلية في عام 2014 أحد نقاط التحول في أنشطة البريكس، و اعتبرت القمة الحادية عشر للبريكس 2019 ذات أهمية خاصة لتمثيلها لآلية مهمة للغاية ذات صلة من حيث الهيكل لكل عضو في المجموعة، و تطرق قادة دول البريكس في القمة الثانية عشر 2020 الى القضية المهمة للتعاون في مكافحة الوباء والنظر في مستقبل تنمية البريكس، والتأكيد على التدابير التي اتخذها بنك التنمية الوطني في الوقت المناسب، من أجل مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبه الواردة في برنامج المساعدة الطارئة، الذي يهدف إلى توفير ما يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ لدول الأعضاء(Victoria,Panova2020,P26).

وتحتوي هذه الدول الأربع على أكثر من 42% من سكان العالم ولديها أيضًا نسبة أعلى من متوسط معدل المواليد، وخاصة في الهند والبرازيل. يتم عرض الملف الشخصي لكل بلد في (الجدول رقم1-01).

الجدول رقم (1-01): مؤشرات تنمية دول البريكس

المؤشرات	البرازيل	روسيا	الهند	الصين
السكان (2012)	195 مليون	142 مليون	1.17 مليار	1.33 مليار
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (دولار أمريكي$)	1,573 مليار	1,232 مليار	1,310 مليار	4,991 مليار
GDP تعادل القوة الشرائية، بالدولار الأمريكي2012	10,499	14,913	3,015	6,778
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي % (2012-1990)	2.5	0.5	6.3	10.2
الصادرات السلعية (مليار دولار أمريكي)	153	303	162	1,201
التغير في مؤشر التنمية البشرية (2012-1999)	7.6	3.8	33.3	44.2

Source: World Bank, IMF, UNDP Human Development Report, www.globalsherpa.org

وبالتالي فإن وزنهم العددي لسكان العالم لن ينخفض بشكل كبير خلال العقود القليلة القادمة. وفي الوقت الحاضر، تبلغ حصة هذه الاقتصادات في رأس المال العالمي الأسواق حوالي 3.5%.

ما يميل إلى التجاهل فيما يتعلق بدول البريكس هو أنه على الرغم من انخفاض عدد الفقراء في السنوات الأخيرة، وخاصة في الهند والبرازيل، لا يزال الفقر منتشرا على نطاق واسع. تتزايد عدم المساواة في الصين مع تزايد مؤشر جيني وقد ارتفع المعامل بشكل حاد في العقدين الماضيين؛ وينطبق الشيء نفسه على روسيا. يجني الهند ويتم حساب المعامل رسميًا على أساس الإنفاق الاستهلاكي الذي تم انتقادها لعدم تقديم بيانات دخل موثوقة للغاية. (Kalim Siddiqui,2016,P5)

لقد تسارعت وتيرة عدم المساواة منذ تم إطلاق الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية في عام 1991 ونتيجة لذلك انخفض عدد الدولار الأمريكي، ولقد نما مليارديرات في الهند. على مدى عقدين من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية فشلت الهند في الحد من الفقر والبطالة في ثلاثة أرباع البلاد، ويعتمد السكان على قطاع الزراعة لكسب دخلهم ولا يزال هذا القطاع راكداً، علاوة على ذلك، لم يشهد قطاع التصنيع أي اختراقات، خاصة في مجال التوظيف.

وكما هو مبين في (الجدول رقم 1-01) ، تختلف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وقيم السلع المصدرة بين الدول اقتصادات البريك. وكانت الصين هي الأكثر نجاحا من حيث ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، في حين جاء أداء النمو في الهند في المرتبة الثانية. (Kalim Siddiqui,2016,P5)

الجدول رقم (1-02): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (BoP) (بمليارات الدولارات الأمريكية)

الرتبة	الدولة	2005	2006	2007	2008	200
3	الصين	79.13	78.09	138.41	147.79	78.19
8	روسيا	12.89	29.70	55.07	75.00	36.75
9	الهند	7.61	20.34	25.13	41.32	34.58
13	البرازيل	15.07	18.78	34.58	45.06	25.95

Source: World Bank, 2012, World Development Indicators, Washington D.C.

وبالمثل، من حيث تدفق رأس المال الأجنبي، والذي يُنظر إليه على أنه العنصر الأكثر أهمية في النمو النيوليبرالي وفقًا للاستراتيجية، تعتبر الصين أيضًا أكبر دولة مقصد للاستثمار الأجنبي المباشر، كما هو موضح في

الجدول رقم (1-02). بالنسبة للمستثمرين الأجانب، كانت روسيا الوجهة الثانية بعد الصين. ومع ذلك، نجد الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا ارتفع بشكل حاد من 12.89 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى 36.75 مليار دولار أمريكي في عام 2010، لكنها لا تزال أقل من نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي في الصين. وكانت الهند أيضًا ناجحة وقادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية من 7.61 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى 34.58 مليار دولار أمريكي في عام 2010.

وفي عام 2005، تلقت البرازيل 15.07 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى من الهند، ولكن على الرغم من ارتفاع الاستثمار الأجنبي إلى 25.95 دولار أمريكي في عام 2010، فقد انخفضت البرازيل إلى حد كبير وراء الهند. (Kalim Siddiqui,2016,P5)

الناتج المحلي الإجمالي للصين هو أكثر من ضعف نظيره في الهند، واقتصادها لديه أعلى متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن معدل النمو السنوي في الهند أعلى من المتوسط العالمي، مما يعني أنه سيكون قادرًا على اللحاق مرة أخرى في المستقبل. وعلى النقيض من ذلك، البرازيل وروسيا تظهر انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، عندما نقارن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس، أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فنجد اختلافاً شاسعاً في أدائها التصدير، وقد شهد النمو في بلدان البريكس زيادة مطردة في الفترة من 2003 إلى 2010.

ومع ذلك، لم تشهد جميع البلدان الأربعة نمواً مطرداً، شهدت أداء مماثل، ومرة أخرى نجد أن أداء الصادرات في الصين كان كذلك المتميزة خلال هذه الفترة وأيضا خلال الفترة 2003 – 2010، صادرات البرازيل وروسيا كان أداء النمو جيدًا. في حالة البرازيل، كان هذا يرجع بشكل رئيسي إلى الزيادة السريعة في صادرات السلع الأساسية الزراعية، خاصة نتيجة لارتفاع الطلب من الصين. وترجع الزيادة في الصادرات الروسية بشكل أساسي إلى ارتفاع الطلب على النفط والغاز، ومع ذلك فإن التباطؤ الأخير في كل من معدلات النمو الصيني وأسعار النفط قد أثر سلباً على الاقتصادين. فيما يتعلق باحتياطيات النقد الأجنبي في دول البريكس بين عامي 1991 و 2015 نجد أنه منذ تبني النيوليبرالية، الإصلاحات بين هذه الاقتصادات ارتفعت تدفقات رأس المال بسرعة كما هو مبين في الجدول رقم (1-02)

III. أثر الصراع بين الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي

لقد حفزت الحرب في أوكرانيا وتجميد احتياطيات النقد الأجنبي الروسية في عام 2022 مناقشات كبيرة حول "تسليح" الدولار، وانقسام الكتل الجيوسياسية، وفي نهاية المطاف، الانخفاض "الحتمي" في استخدام الدولار – أو "القضاء على الدولرة".

إن جزءًا لا يتجزأ من هذا النقاش لن يقتصر فقط على كيفية تطور تلك التجمعات الجيوسياسية، ولكن أيضا ما إذا كانت العملات الأخرى قادرة على تحدي الدور الدولي الذي يلعبه الدولار. ونعتقد أن موضوع إلغاء الدولرة قد يكتسب بعض الاهتمام في صيف 2023، ويجتمع كبار قادة دول البريكس في جنوب أفريقيا يومي 22 و24 أغسطس. على قمة جدول أعمال القمة وهو التوسع المقترح لهذا التجمع الجيوسياسي وربما بعض المقترحات المتعلقة بنظام الدفع المشترك بعملات البريكس. (Chris Turner,& All 2023,P3)

وفيما يتعلق بتوسع البريكس، تكثر التكهنات حول عدد الدول التي ستنضم، إن وجدت النادي – للتوسع الأول منذ عقد. التركيز هنا يميل إلى أن يكون على البلدان التي انضمت إلى بنك التنمية الجديد الذي ترعاه مجموعة البريكس (NDB). وتشمل هذه دول مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر وبنغلاديش.

ويرى أنصار التغيير المتسارع أن بعض كبار مصدري النفط يحبون ذلك وقد يتم تضمين المملكة العربية السعودية وإيران ونيجيريا أيضًا. لكن الخبراء يحذرون من هذا الاحتكاك بين الصين ـ التي تؤيد التوسع ـ والهند الأكثر تحفظاً في طرح هذا الموضوع غير مؤكد للغاية. (Chris Turner,& All 2023,P3)

والسبب وراء أهمية هذا الأمر في النقاش الدائر بشأن إزالة الدولرة هو سرعة التوسع في هذا المجال. ويمكن لمجموعة البريكس أن تحدد السرعة التي تتبنى بها هذه الكتلة الأمور التجارية والتجارية الأنظمة المالية خارج نطاق الدولار.

هناك أيضًا اقتراحات بأن هذه القمة يمكن أن تعيد طرح موضوع البريكس عملة. وبعيداً عن التخلي عن عملاتهم الوطنية، فإننا نفترض هذا المشروع ويمكن متابعتها على غرار "وحدة الحساب" الجديدة – على غرار الوحدة الخاصة لصندوق النقد الدولي، حقوق السحب (SDR). على سبيل المثال، بنك التنمية الجديد أو أي تجارة أخرى تجري في "بريكس". قد يتطلب الأمر من المستخدمين الاحتفاظ بالمزيد من هذه العملات ومن المحتمل أن ينجذبوا بعيدًا عن الدولار. (Chris Turner,& All 2023,P3)

والارتباط بإلغاء الدولرة هنا هو أن إنشاء وحدة حسابية لمجموعة البريكس أمر ممكن لزيادة حصص هذه العملات في احتياطيات العملات الأجنبية لمستخدمي البريكس – بنفس الطريقة. وكان المقصود من انضمام الصين إلى سلة حقوق السحب الخاصة في عام 2015 زيادة الاهتمام بالرنمينبي.

وبعيدًا عن التكهنات حول مستقبل البريكس، يمكن طرح الأدلة على إلغاء الدولرة التي شوهدت حتى الآن. ربما يكون أحد أفضل التعريفات لما يجعل العملة الدولية موضحًا في الشكل (1-01). هنا، يتم تقييم وظيفة العملة الدولية من خلال منظور كلا القطاعين العام والخاص: (Chris Turner,& All 2023,P3)

الشكل(1-01): أدوار العملة الدولية

Fig 1 Roles of an International currency

Function of Money	Public sector	Private sector
Unit of account	Exchange rate pegs/anchor currency	Trade invoicing/financial securities pricing
Medium of exchange	FX intervention/lender of last resort	Cross-border payments for trade and financial transactions
Store of value	International reserves	Financial securities denomination/cash

Source: Chris Turner,& All , "**BRICS expansion and the dollar Would a larger bloc mean faster de-dollarisation?",** ING, August 2023,P 3

ورغم أننا نجد هذا الإطار مفيدًا لتقييم مدى التراجع عن الدولار، إلا أننا نفضله لدراسة التحدي الذي يواجه هيمنة الدولار من خلال المجالات الرئيسية الثلاثة (التجارة والتبادل التجاري، جانب الأصول (مخزن الثروة)، جانب المسؤولية (العملة).

وبالنظر إلى الأدلة حتى الآن (الشكل 1-02)، يبدو أنه على الرغم من فقدان بعض الشعبية منذ عام 2015 (نستخدم هذا العام كإطار مرجعي بسبب تشابهه مع التيار أسعار الصرف)، لم تكن عملية التخلص من الدولار نشطة للغاية في العامين الماضيين. زيادة وفي الوقت نفسه، ازداد دور الدولار في سوق سندات الدين. (Chris Turner,& All 2023,P4)

الشكل (1-02): ملخص إزالة الدولار

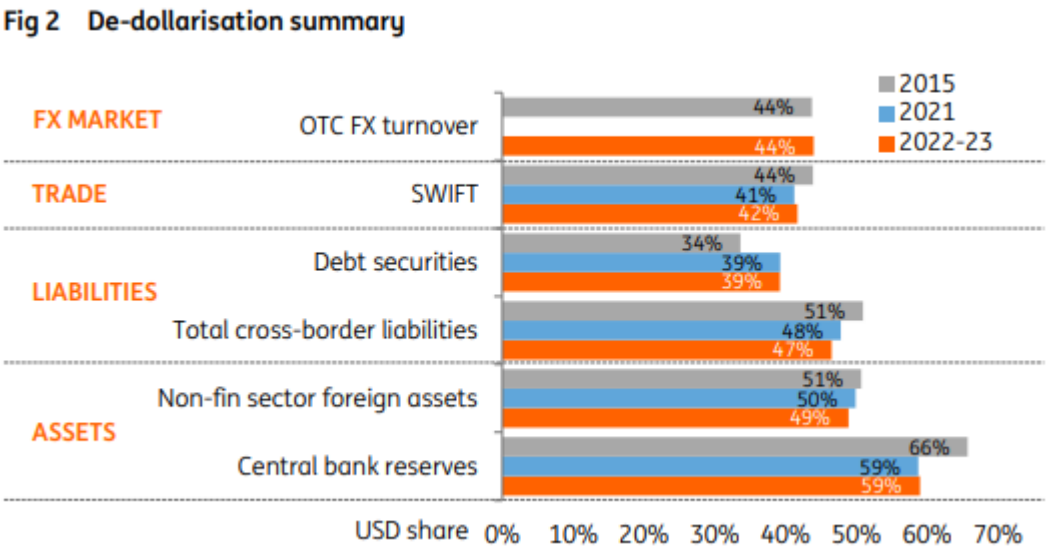

Source: Chris Turner,& All , "**BRICS expansion and the dollar Would a larger bloc mean faster de-dollarisation?",** ING, August 2023,P4.

بشكل عام، أصبح وجود الدولار الأمريكي في مختلف القطاعات أكثر توازنًا ونسبيًا وظلت الهيمنة مقابل العملات الأخرى قائمة، وهو أمر ملحوظ بشكل خاص دون تغيير من الضلع الأمريكي من أزواج العملات المتداولة في سوق OTC العالمي.

في هذه المرحلة، لا يبدو أن الدولار يواجه أي خطر مباشر بفقدان مكانته باعتبارها العملة العالمية الأساسية. لكن في الوقت نفسه، هناك تحديات. (Chris Turner,& All 2023,P4)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

I. دراسات سابقة حول النظام المالي العالمي

❖ **دراسة (قاسم، ج، مشتى،ب ، 2016)**: بعنوان: " **إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والحلول المقترحة"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقة التي أدت لتحول أزمة الرهن العقاري الأمريكية الى أزمة مالية هزت الاقتصاد العالمي، باتباع المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، و كذا المنهج التحليلي.

باعتبار أن الأزمة المالية العالمية 2008 هي المتغير المستقل و بتأثيرها على النظام المالي العالمي المتغير التابع توصلت الى كشف الأسباب التي ساعدت في حدوث الأزمة المالية من أهمها اهتزاز الاقتصاد الأمريكي الذي كان يعاني من عجز في الميزان التجاري، العجز في الميزانية و ميزان المدفوعات، و تضخم الميزانية العامة والخاصة، اضافة الى نمو نشاط المضاربات الذي لم يقابله نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة للأسهم.

- **دراسة (حناش، إ، 2017)**: بعنوان: **" أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 :أي مفارقة؟"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 على النظام المالي العالمي، وتحديد ملامح هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي، وتأثير الأزمة المالية العالمية على الأطراف المهيمنة في النظام المالي العالمي خلال الفترة 2007-2014.

تم استخدام المنهج التاريخي لتطور الأزمة المالية العالمية والمنهج الوصفي التحليلي لشرح وتحليل بعض المعطيات الاقتصادية من خلال البيانات التحليلية و الإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

وتمثلت متغيرات الدراسة في الأزمة المالية كمتغير مستقل و النظام المالي العالمي كمتغير تابع.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على الاقتصاد العالمي بعدد من الاستراتيجيات وأهمها هيمنة الدولار على المعاملات المالية الدولية و الهيمنة على المؤسسات المالية و التنظيمية الدولية.

- **دراسة (عامر، ع، بن سعيد، أ، 2017)**: بعنوان: **" أهمية النظام المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الإقتصادي الجديد في سياسات التنمية دراسة حالة الجزائر"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية النظام المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الإقتصادي الجديد في سياسات التنمية دراسة حالة الجزائر، تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي، بالإضافة إلى طرق الإقتصاد القياسي من أجل معرفة طبيعة و قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في التوجه النظام المالي و الاستثمار الاجنبي كمتغير مستقل و النمو الاقتصادي كمتغير تابع، و تم الاعتماد على بناء نموذج اقتصادي

قياسي لأثر التنمية المالية "مؤشر FIDEX" على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1999-2014.

تم التوصل الى أن دخول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط إلى حد كبير بطبيعة البيئة الاقتصادية، وأنه من الواجب أن لا يقل مستوى التطور المالي عن الحد الأدنى المطلوب، و منه يوجد أثر إيجابي للنظام المالي على دخول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

II. الدراسات السابقة حول تأثير الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي

- **دراسة (Oliver Stuenkel, 2015)**: بعنوان:" the BRICS and the Future of Global Order"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تاريخ مرجعي نهائي لبلدان البريكس كمصطلح وكمؤسسة و توضيح أثر البريكس على النظام العالمي، حيث نجد هنا أن دول البريكس تمثل المتغير المستقل و النظام العالمي يمثل المتغير التابع. وقد تم استخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لشرح وتحليل بعض المعطيات الاقتصادية.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن بعض دول البريكس تسعى بشكل متزايد للحصول على معاملة خاصة، وبمجرد أن تكون دول البريكس قادرة على ذلك، فإنها ستسعى إلى الحصول على امتيازات أكبر داخل نظام الحوكمة العالمي الحالي، مما سيسمح لها بتشكيل جدول الأعمال وتطبيقه على القضايا التي تهمهم، سواء من خلال التعديلات في القواعد الرسمية وعبر التأثير غير الرسمي المعزز، وهذا هو الحال بالفعل على المستوى الإقليمي، حيث تتمتع دول البريكس خاصة الصين و الى حد أقل الهند وروسيا بامتيازات متزايدة.

- **دراسة (Jash Amrita, 2017)**: بعنوان:" The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الناشئ للبريكس في النظام العالمي المتغير، الذي أدى إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي الدولي، تم استخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لتحقيق الهدف من البحث ومعرفة تأثير متغيراته المتمثلة في .

وتوصلت الدراسة إلى أن دور البريكس كان واعدا للغاية نظرا لإضفاء الطابع المؤسسي، على بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ وهما أمران حاسمان ويعتبران أنهما يلعبان دورا مهما في المجالين الجغرافي والجيوسياسي، وعلى هذا الأساس، نجحت في إرساء نظام بديل في الديناميكيات الهيكلية الحالية للنظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، وهذا سيسمح لها بأن تصبح كمنتدى متعدد الأطراف قوي وفعال في النظام العالمي.

- **دراسة (Alexandra Morozkina, John J. Kirton, 2018)**: بعنوان: " BRICS and Global Governance"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الهوية المؤسسية المتطورة لبلدان البريكس، وتبيان مساهمتها في مجالات السياسة الرئيسية للحوكمة العالمية واهتمامات أعضاء دول البريكس وأولوياتهم في التعاون، تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لشرح وتحليل بعض المعطيات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن دول البريكس ستستمر في اللجوء إلى النموذجين اللذين تفضلهما حتى الآن، التأثير التحفيزي، والمعالجة، ومنه كذلك تعكس سياسات الاقتصاد الكلي؛ التجارة، الاستثمار، الطاقة، المناخ والتنمية المنصوص عليها في وثائق البريكس، استراتيجية لنظام عالمي جديد يستجيب لاحتياجات الشمال والجنوب بطريقة متوازنة.

- **دراسة (Hussain Nazia, 2020)**: بعنوان:" BRICS in Time of Pandemic: Leadership from Emerging Economies?"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح بعض النقاط المضيئة لقيادة البريكس في ظل انتشار وباء كوفيد- 19 خلال الفترة 2019-2020، في حين تعرض المؤسسات الدولية للنقد للفشل في الاستجابة بشكل كاف للوباء، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لشرح الوضعية الاقتصادية خلال تلك الفترة.

وفي ظل المتغيرات "وباء كوفيد-19 "كمتغير مستقل و "اقتصاد دول البريكس"كمتغير تابع توصلت الدراسة إلى أنه يتوجب على دول البريكس اجتياز نظام عالمي بعد وباء كوفيد-19، كما يمكنها إما تعزيز نفوذ الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التفوق في الأداء على المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى للنظام الليبرالي أو الاستسلام لمعارضي مصداقيتها كمؤسسة للحوكمة العالمية.

- **دراسة (Sylvia Lorico,2021)**: بعنوان:" Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO?"

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على تحليل شامل لأدوار جميع دول البريكس في منظمة التجارة العالمية لتشكيل تحالف البريكس وتأثيرها على منظمة التجارة العالمية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لشرح وتحليل بعض المعطيات الاقتصادية، و معرفة تأثير كل من تحالف البريكس كمتغير مستقل على اقتصلدات منظمة التجارة العالمية متغير تابع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن كل دول البريكس سعت لممارسة المزيد من النفوذ و إصلاح منظمة التجارة العالمية.

- **دراسة (معلم أم البنين، 2022)**: بعنوان:" "دور تكتل البريكس في النظام الدولي"

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه دول البريكس في التجارة العالمية لإدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 2019، وتم استخدام المنهج التاريخي لدراسة الموضوع، وإتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد حقيقة تكتل دول البريكس، من خلال تقييم مدى فعاليته واستمراريته وأهم التحديات التي تعترض سبيله للمضي قدما، نحو اكتساب قوة أكبر للتأثير على الصعيد العالمي، حيث تم تحديد تكتل دول البريكس كمتغير مستقل و النظام الدولي كمتغير تابع.

وتوصلت هذه الدراسة الى نجاح تكتل البريكس على مدى مرونته في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، بيد أن جائحة فيروس كوفيد-19 فتحت فرصا جديدة لها لتوسيع وجودها في أرجاء العالم، خاصة في مناطق الجنوب العالمي، بالإضافة إلى محاولتها لإنشاء شراكة ذات مصداقية في اتخاذ إجراءات ملموسة.

- **دراسة (مصطفى رمضان ابراهيم خليل، 2023)** بعنوان: **" اتفاقية البريكس وأثرها على الإقتصاد والتنمية الزراعية لدول أعضاء المجموعة"**

هدفت هذه الدراسة الى توضيح تأثير اتفاقية البريكس على الإقتصاد والتنمية الزراعية لدول أعضاء المجموعة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي، وتمثلت متغيرات الدراسة في كل من اتفاقية دول البريكس كمتغير مستقل و الاقتصاد و التنمية الزراعية كمتغير تابع.

وتوصلت هذه الدراسة الى تقدير مدى تأثر التنمية الزراعية في جنوب أفريقيا وأثره على الاقتصاد العالمي، ومهام بنك التنمية من تمويل مشروعات الدول النامية والرؤية المستقبلية لمجموعة بريكس وكذلك توصلت هذه الدراسة الى أن هذه المجموعة تمنح الاقتصاد قوة كبيرة وكذلك مدى استفادة الاقتصاد المصري بين اتفاقية بريكس ودول الاعضاء عمومي وان هناك عوائد محقق هذه الاتفاقية وهي عوائد سياسية وعوائد اقتصادية. ومدى تاثير الاتفاقية علي مستوى الأسعار للانضمام لهذه المجموعة وماهي معايير الاختيار للدول بهذه المجموعة ومدى إصدار عملة موحدة لهذه المجموعة.

III. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

استنادا إلى ما سبق، فإننا لاحظنا أن الدراسة الحالية تتفق مع معظم الدراسات السابقة من حيث موضوع تكتل البريكس والصراع بين الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي ، وكذلك تتفق مع بعض الدراسات السابقة في الأهداف الفرعية، وفي بعض المحاور والأسس، وتختلف دراستنا عن بقية الدراسات السابق ذكرها نظرا لأنها حديثة ولكونها تشمل المرحلة الراهنة من الحرب الروسية و مرحلة جائحة كوفيد-19 و كذا مقاطعة بعض المنتجات الداعمة للكيان الصهيوني نظرا للفترة التي تمر بها فلسطين وتسعى دراستنا لفهم دور الحقيقي لتكتل البريكس في ظل النظام الدولي الراهن، ومدى مرونتها لمواكبة هذه الجائحة و الحرب وماذا سوف يترتب عليهما بعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار بجميع الجوانب التي لم يتم التركيز عليها من خلال الدراسات السابق.

خلاصة:

على ضوء ما تم ذكره في الإطار المفاهيمي للدراسة من مفاهيم عن النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ الحرب الباردة، ومكانة الدولار و البريكس في الاقتصاد العالمي، فإن من سمات كل نظام دولي هو تصاعد قوى وسيطرتها على النظام الدولي واضمحلال قوى في طيات النظام الدولي القديم، تعتبر الأحادية القطبية من بين السمات التي يتميز بها النظام الدولي الجديد بزعامة الهيمنة الأمريكية، وهكذا فإن هذا النظام يرتكز أساسا على أحادية الولايات المتحدة بإتخاذ القرار الهادف لإنهاء و إضعاف الفواعل الأخرى، و ان الادراك المتزايد بأن القوة تعرف تحولا في السياسة العالمية، وبأن القوى الصاعدة تأخذ شيئا فشيئا دورا أكثر قوة ونشاطا وأهمية، وفي هذه الحالة يمتاز النظام الدولي بانتشار القوة لدول تدخل ضمن القوة الصاعدة والإقليمية، التي تعمل على تغيير ديناميكيات القوة في النظام الدولي، فبدأ النظام الدولي في التحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام تعددي توافقي، تمتلك فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية، وتتوزع القوة الاقتصادية على عدة أقطاب تكون فيه الولايات المتحدة في محل منافسة مع قوى أخرى مثل الصين؛ الهند، الاتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا إضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا التي تبرز بشكل سريع كفواعل هامة.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية و القياسية

لانعكاس الصراع بين الدولار والبريكس

على النظام المالي العالمي

تمهيد:

تماشيا مع ما تم ذكره في الفصل الأول و باعتبار أن كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا تشكل مجتمعةً دول البريكس، أكثر من 40٪ من سكان العالم، فهي تبرز كمركز ثقل جديد في الاقتصاد العالمي تعتبر دول البريكس ليست فقط رائدة في إنتاج مجموعة من السلع الرئيسية وتجارة الخدمات العالمية، ولكنها تلعب أيضا دورا حيويا محوريا في التجارة العالمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما تؤثر من خلال مؤسساتها سياسيا على الساحة العالمية، أضف إلى ذلك، دورها المحوري في إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، بإعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه الى ثلاث مطالبتين كالتالي:

المبحث الأول: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي

المبحث الثاني: استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والانضمام

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

المبحث الأول: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي

ان دول البريكس ليست فقط رائدة في إنتاج مجموعة من السلع الرئيسية وتجارة الخدمات العالمية، ولكنها تلعب أيضا دورا حيويا محوريا في التجارة العالمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما تؤثر من خلال مؤسساتها سياسيا على الساحة العالمية.

I. التحولات الاقتصادية الكبرى لدول البريكس

ان تجاوز دول البريكس للأزمة المالية العالمية وبروزها كأكبر تكتل على الساحة الدولية خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، نتج عنه صعود و ازدهار هذه الدول (البرازيل، روسيا، الصين، الهند، جنوب افريقيا) وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

1.I التحولات الاقتصادية الكبرى للبرازيل

اشتهر أداء اقتصاد البرازيل في النصف الثاني من القرن العشرين بشكل جيد، حيث شبه أداء الاقتصادات الكبيرة في أمريكا اللاتينية، حيث أن النمو الاقتصادي في البرازيل نما بشكل سريع واستثنائي أنذك إلى أن تعطل بسبب الأزمة التي اجتاحت البلدان المثقلة بالديون منذ أوائل الثمانينيات. وأثناء العصر الذهبي للنزعة التنموية من عام 1945 إلى غاية 1980 ، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي والنمو الصناعي بـ 7.4 % و 8.7%على التوالي، مما جعل البرازيل واحدة من بين البلدان الصناعية الحديثة التي تنمو بسرعة في ذلك الوقت؛ ومع ذلك، في العقد الموالي، انخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى0.44-%.

Dante Mendes Aldrighi, Renato Perim Colistete, 2015,P172))

وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الجدول رقم (2-01):

الجدول رقم (2-01): مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسي للبرازيل 1940-2023.

متوسط النمو السنوي %			متوسط الأسهم%		
السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	انكماش الناتج القومي المحلي	اجمالي الإستثمار المحلي	الناتج المحلي الإجمالي للصادرات
1950-1940	6.0	3.5	12.5	12.0	10.1
1960-1950	7.4	4.3	198.9	15.5	5.9
1970-1960	6.2	3.3	3.46	16.4	5.1
1980-1970	8.7	6.8	42.49	21.9	6.8
1990-1980	1.7	0.23	590.02	21.9	9.4
2000-1990	0.44-	0.44	849.76		
2010-2000	0.14	0.005	9.79		
2020-2010	0.8	0.65	7.45		
2023-2020	1.54	0.98	2.61		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك لدولي

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل من الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية أثر بشكل دائم على التجارة الخارجية والهيكل الاقتصادي للبرازيل؛ حيث انخفضت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من 10.1% في المتوسط في العقد الأول من القرن العشرين إلى 5.1% في فترة الخمسينيات، غير أنه لم يحدث انتعاش معتدل لحصة الصادرات في الناتج القومي إلا منذ السبعينيات فصاعدا، وكان هناك توسع مستمر في الصادرات منذ الستينيات مثلا كان متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الحقيقية 5.1% في الفترة الممتدة ما بين 1960-1970، و6.8% ما بين 1970-1980 ، و9.4 ما بين 1980-1990، كما بلغ متوسط نمو الواردات الحقيقية 5.7% و 8.7% و 0.8 % في نفس الفترات على التوالي، إلا أنه قبل هذه العقود الثلاثة، كان نمو الصادرات بطيئا بمعدل نمو 0.8% في الفترة الممتدة ما بين 1940 1950 و 1.3% ما بين 1950-1960، مقارنة بمتوسط نمو للواردات الحقيقية بنسبة 8.9% و4.0% على التوالي في هذه الفترات، لذلك، يظهر النمو السريع للصادرات من الستينيات فصاعدا تغييرا مهما آخر في الهيكل الاقتصادي للبرازيل خلال سنوات ما بعد الحرب. (Dante Mendes Aldrighi, Renato Perim Colistete, 2015,P172)

استمرت اقتصادات أمريكا اللاتينية في بداية التسعينيات في المعاناة من الاختلالات الشديدة في الاقتصاد الكلي، فظلت أزمة الديون الخارجية دون حل وظلت تغذي الأزمة المالية التي أثارتها، فعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة الجديدة في البرازيل لعام 1990 استمرت معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة على نحو متزايد، فزاد من مخاوف المستثمرين من التخلف عن السداد، فبعد خمس محاولات فاشلة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، عالجت الخطة "RealPlan" التي تم إطلاقها في عام 1994 التضخم الجامع، وتمكنت من خفضه من 2,708% في عام 1993 إلى أقل من 15% في عام 1995، وبصرف النظر عن إنشاء عملة جديدة " الريال"، فقد اعتمد برنامج الاستقرار أيضا على سياسات نقدية متشددة تهدف إلى منع ضغوط الطلب.

قدم استقرار الأسعار نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي الحديث للبرازيل، فأعاد تحديد الحوافز والمكافآت للفاعليين الاقتصاديين والسياسيين وفرض تغييرات في الممارسة الاقتصادية الراسخة بعمق، وبالتالي أصبح إخفاء أوجه القصور في الشركات أكثر صعوبة، فتضررت البنوك لانخفاض عائدات ضريبة التضخم، مما دفع بتدخل الدولة في حالة سوء الإدارة أو التصرف، وبشكل عام، أدى الحفاظ على معدل تضخم منخفض إلى تحسين بيئة الأعمال، من خلال تقليل عدم اليقين بشأن أسعار المدخلات والمخرجات. (Dante Mendes Aldrighi, Renato Perim Colistete, 2015,P180)

تميزت معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة بالسنوات الأولى بعد إطلاق "Real Plan"، حيث بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي للفرد ب 0.5% بين عامي 1995–2000، وتحسن أداء النمو خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، و في الفترة 2005-2009 عندما نما المعدل المركب للناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 2.6% سنويا، مقارنة بمتوسط معدل مركب نسبته 0.9% خلال السنوات العشر السابقة، كما حدث تطور فيما يتعلق بعدم المساواة، بعد أن كان يتراوح بنسبة 0.600 منذ أواخر الثمانينيات، حيث بدأ المعامل الجيني لعدم المساواة لدخل الأسرة في الانخفاض في عام 2001 إلى 0.543 في عام 2009، ولكنه لا يزال مرتفعا جدا وفقا لمعايير الدولية، غير أنه أقل بكثير من مستوى الذروة البالغ 0.636 في عام 1989، ويعود هذا الانخفاض الكبير في عدم المساواة في الدخل الأسري نتيجة للنمو الاقتصادي الأسرع والتوزيع الأفضل التعليم إلى التوسع القوي في الضمان الاجتماعي والتحويل الحكومي المشروط وغير المشروط. (Dante Mendes Aldrighi, Renato Perim Colistete, 2015,P182)

شهدت البرازيل انكماشا خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، بعد أن شهدت نموا كبيرا منذ عام 2003، ومع ذلك، فقد كانت البرازيل واحدة من أوائل الأسواق الناشئة التي بدأت في الانتعاش، مع حفاظها

على معدل نمو يزيد عن 7% في عام 2010، والذي انخفض بنسبة 2.7% في عام 2011، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي الوافد إلى البرازيل بحلول نهاية عام 2011 بقيمة 426 مليار دولار أمريكي، كما بلغ رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بـ 113 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2014 شهدت أيضا البرازيل لأول مرة منذ 16 عاما، عجزا أوليا بما يتعدى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى رفع معدلات التضخم السنوي لما يزيد عن 6% منذ عام 2013. (David Collins,2013, P.24)

على عكس السنوات السابقة، تتميز الفترة ما بين 2015-2018 بانكماش اقتصادي، وزيادة في الاختلالات المالية وفقدان مرتبة الاستثمار، فمنذ عام 2014، واجهت البرازيل ظروفا اقتصادية غير مواتية في الداخل والخارج أعاقت الاستثمار والنمو، نتيجة لانخفاض الإيرادات وصلابة المستويات المرتفعة من الإنفاق بشكل أساسي الإنفاق الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، حيث انخفض معدل النمو السنوي من متوسط 4.5% سنويا من 2006-2010 إلى 2.4 من 2011-2014، ثم تلاه انكماش بنسبة 3.8% و 3.6% بين عامي 2015-2016، إلا أن الاقتصاد البرازيلي بدأ يتعافى خلال العامين الماضيين، وكان هذا الانتعاش مدفوعا بالانتعاش في الأسواق الدولية، والضبط المالي والإصلاحات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.1% في 2017 و بنسبة 1.3% في عام 2018 وأعلى بقليل مقارنة بعام 2017 (أنظر للرسم البياني رقم (2-01)) نلاحظ من خلال الرسم البياني بأن الانتعاش الاقتصادي للبرازيل ضئيل جدا بالنسبة لهذه الفترة، ومن أجل تحسين النمو الاقتصادي تحتاج البرازيل إلى متابعة إصلاح المعاشات التقاعدية والضريبية بقوة من خلال خلق مزيد من فرص العمل والانفتاح التجاري والاستثمار في البنية التحتية والإصلاحات المالية الرئيسية.(Inter-American Development Bank,2018,P3-4)

الشكل رقم(2-01): الانتعاش الاقتصادي البرازيلي لسنة 2017-2018

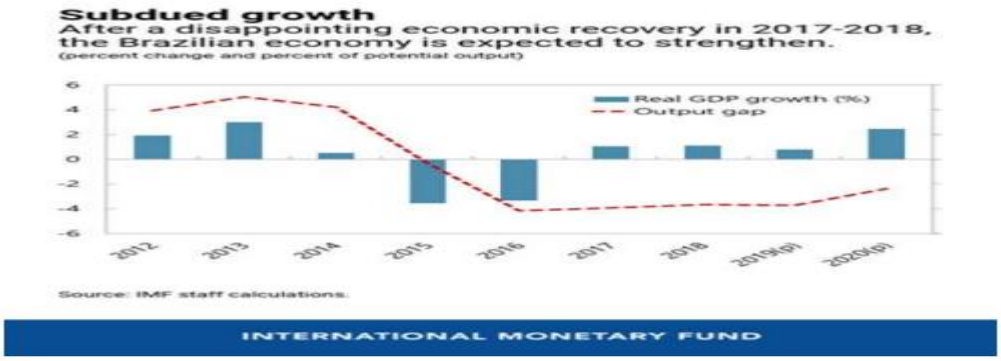

Source: International Monetary Fund, Six Charts on Boosing Growth in Brazil, P1.

واصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد البرازيلي في الانخفاض بنسبة 1.1% في عام 2019، ، وكان هذا أقل من التوقعات عائد للوضع الخارجي الذي عرقل النمو في سوق العمل والاستهلاك نظرا للأزمة الأرجنتينية والعملية التشريعية المطولة لتبني الإصلاحات والأحداث غير المتوقعة. و قبل أن تبدأ آثار تفشي وباء فيروس كوفيد – 19– في البرازيل، كان معدل النمو راكدا بنسبة 0.3% نتيجة لانخفاضات كبيرة في القطاعات الإنتاجية مثل التصنيع والمعادن وفي الطلب والاستهلاك الأسري. وفي الربع الأخير من عام 2020 على الرغم من تباطؤ النمو من التوسع الحاد الا أن الاقتصاد واصل انتعاشه من الركود، فنما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في الربع الرابع من عام 2020، بالإضافة الى التوسع في الطلب المحلي العارض للتراجع في الصادرات.

ويوضح الرسم البياني رقم (2–02) أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد في الربع الرابع، ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي تكوين رأسمال الثابت بنسبة 20% ، واستمر الاستهلاك الخاص في دعم الاقتصاد على الرغم من تباطؤ مساهمته عن الربع الثالث من نفس السنة، بالإضافة إلى ذلك تراجع الإنفاق الحكومي بشكل كبير، حيث بدأ تركيز الحكومة باتجاه شفاء الصحة المالية بعد تدابير التحفيز القوية منذ بداية جائحة فيروس كورونا، وبشكل عام انكمش الاقتصاد البرازيلي بنسبة 4.4% على مدار السنة بأكملها. (Akrur Barua, Monali Samaddar,2021,p1)

الشكل رقم (2–02): ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار في الربع الرابع من عام 2020.

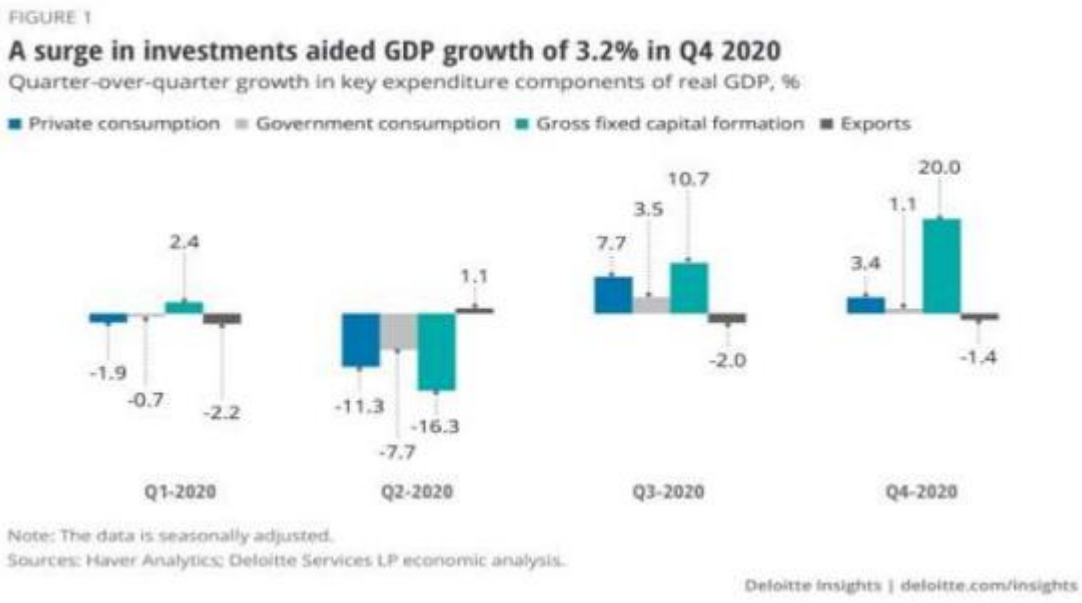

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 %من جانفي إلى مارس في عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، مسجلا أول توسع بعد الانكماش الاقتصادي المتتالي، سرعان ما تقلص بنسبة 0.1% في الربع الثاني من عام 2021 ،وهو انعكاس للنمو في الأرباع الثلاثة السابقة، وذلك يعود إلى تفشي الموجة الثانية للوباء، حيث انكمشت الزراعة بنسبة 2.8 % بسبب الجفاف الذي شهدته البرازيل منذ ما يقرب من قرن، ومع ذلك، نمت الخدمات بشكل طفيف، مما حال دون انحدار أقوى في الناتج المحلي الإجمالي، أما من ناحية الطلب، جاءت المساعدات للاقتصاد من القطاع الخارجي، حيث تضاعف نمو الصادرات تقريبا من الربع الأول إلى 9.4% في الربع الثاني، نتيجة لذلك نما الاقتصاد بنسبة 4%، بعد توسع قياسي بنسبة 12.3% في الفترة السابقة. (Brazil Economic Snapshot,2021,p1)

2.I التحولات الاقتصادية الكبرى لروسيا

شهدت روسيا نمو اقتصادي قوي في السنوات الماضية (1999-2022) فزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.9% في المتوسط سنويا، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي البالغ 6.8% خلال السنوات (1992-1998) حيث تنعكس اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية في قياسات أخرى، تشير إلى تحسن مستوى المعيشة في روسيا طوال هذه الفترة من 1999-2008 ،وعليه، ارتفع متوسط الأجور الحقيقية في روسيا بنسبة 10.5% سنويا من 1999-2008 ، ونما الدخل الحقيقي المتاح بنسبة7.9% وانخفض معدل البطالة في روسيا خلال نفس الفترة من 12.6%إلى 6.3% فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الإيجابي، إلا أن روسيا عانت من مشاكل مستمرة، نجد من خلال البيانات المتاحة في الجدول، أن معدلات التضخم انخفضت عن المعدلات المرتفعة للغاية في التسعينيات، ولكن سرعان ما ارتفع ما بين 2006 و2008 بسبب ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 9.7% و 9% و 14.1% على التوالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-02): المؤشرات الاقتصادية الداخلية الروسية الرئيسية 1999-2022.

السنة	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الدخل الشخصي الحقيقي المتاح	معدل البطالة
1999	6,40	3,10	55335908952	13,04
2000	10,00	2,00	93896143854	10,58
2001	5,10	-0,80	99685281772	8,98
2002	4,70	2,60	99408361691	7,88
2003	7,30	2,40	1,21643E+11	8,21
2004	7,20	2,10	1,78844E+11	7,76

7,12	2,33381E+11	1,40	6,40	2005
7,06	3,03522E+11	2,30	8,20	2006
6	4,06376E+11	2,70	8,50	2007
6,21	4,99315E+11	3,40	5,20	2008
8,3	2,55242E+11	-0,60	-7,80	2009
7,37	4,00805E+11	-1,50	4,50	2010
6,54	5,88358E+11	1,40	4,30	2011
5,44	6,01631E+11	2,25	4,02	2012
5,46	5,5666E+11	0,05	1,76	2013
5,16	5,04765E+11	-2,48	0,74	2014
5,57	3,59505E+11	-3,61	-1,97	2015
5,56	3,19368E+11	1,45	0,19	2016
5,21	4,04076E+11	2,53	1,83	2017
4,85	4,79785E+11	1,28	2,81	2018
4,5	4,49307E+11	2,37	2,20	2019
5,59	3,84743E+11	1,95	-2,65	2020
4,72	5,66541E+11	2,90	5,61	2021
3,867	7,0705E+11	2,81	-2,07	2022

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك لدولي

هز الركود الاقتصادي للفترة 2008-2009 روسيا من خلال الأسواق المالية العالمية، التي اهتزت بسبب إفلاس بنك ليمان براذرز bankruptcy'Brothers Lehman، بالرغم من تفاؤل الاقتصاد الروسي نظرا لاحتياطاته الهائلة التي تقدر بأكثر من نصف تريليون دولار من النقد الأجنبي، وفائض الميزانية الفيدرالية، وأسعار النفط، الذي قد يكون بمثابة ملاذا لاستقرار الاقتصاد العالمي المضطرب، غير أن انخفاض أسعار النفط إلى ثلث مستواها السابق إلى 22 دولارا أمريكيا للبرميل في ديسمبر 2008 ، وتدفق رأسمال الهائل إلى الخارج وسحب البنوك والشركات الروسية من الأسواق المالية العالمية، أدت إلى مشاكل رئيسية للحصول على الائتمان، وكل هذه المؤشرات السلبية أثرت على النمو الاقتصادي، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.8% لسنة 2009 ،والإنتاج الصناعي بنسبة 10.7 ،%وانخفض الإنتاج السكني الجديد من قبل مؤسسات الدولة بنسبة 14.4%.

و في الفترة 2010-2011 عرف الاقتصاد الروسي انتعاشا، ز مونه غيرت روسيا نمطها القديم للنمو الذي كان يعتمد على أسعار النفط المتزايدة باستمرار، حيث سقطت معظم الميزانيات الإقليمية في عجز كبير وزادت نسبة الديون المعدومة إلى أصول البنوك، وحصلت الشركات الحكومية على دور متضخم، واستمر التضخم في الارتفاع 8-6% سنويا مما منع البنك المركزي من خفض معدلات الفائدة المرتفعة، كما أصبح الاستثمار للشركات الخاصة أسوء، أدى الى كود رهيب بين عامي 2012 و 2013. (Sergey Smirnov and Others, 2019, P.103)

ان الاقتطاعات و العقوبات المالية على روسيا المرتبطة بالأزمة الأوكرانية في عام 2014 ،والعقوبات الروسية على واردات الغذاء الانخفاض الشديد في أسعار النفط، دفعت الاقتصاد الروسي إلى ركود جديد، مما أدى الى انخفاض الروبل، وارتفعت أسعار الفائدة عن معدل التضخم، حيث ارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك إلى15.5%في عام 2015، لكنه انخفض إلى3.7 %في عام 2017 ، وعليه، تم خفض الإنفاق العام بالقيمة الحقيقية، مما أثر حتى على الإنفاق الدفاعي اعتبارا من عام 2016.

وحدث انتعاش متواضع وتقلب في أسعار النفط في عام 2018، وعادت الحكومة إلى الفائض. و هو موضح في الرسم البياني التالي: **(Philip Hanson,2019, P4)**

الشكل رقم (2-03): الإيرادات، النفقات والميزان الحكومي العام 2012-2018(تريليون روبل)

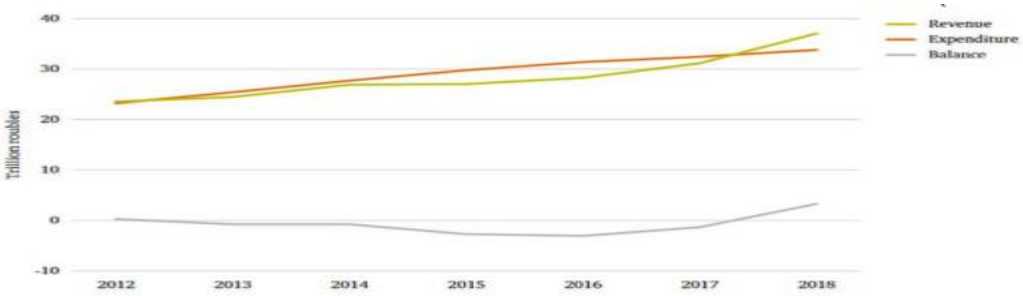

Source: Philip Hanson**, ˜Russian Economic Policy and the Russian Economic System Stability versus Growth",** The royal Institute of International Affairs, December, 2019, P.4.

بالرغم من الانتعاش الذي عرف في أوائل عام 2018، مدعما بالطلب القوي في قطاع الصناعات التحويلية سياسيا، ازداد خطر تصاعد التوترات التجارية في الرسوم الجمركية المتبادلة من قبل الولايات المتحدة والصين، انخفضت قيمة العائد على الدخل الثابت بنحو 7% في عام 2018، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط مما يعكس كلا من الانخفاض بسبب العقوبات الجديدة وتأثير مشتريات العملات الأجنبية في ظل اللوائح المالية، قد ساعد الحساب الجاري على تسجيل فائض قياسي بنسبة 7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، مع نمو قوي للصادرات وواردات معتدلة، كما انخفض الدين الخارجي بنسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي، مع استمرار القطاع الخاص في تقليص المديونية الخارجية، تبعا لذلك، واصل الاقتصاد الروسي بإظهار نمو معتدل في ظل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، ولكن مع القيود الهيكلية وتأثير العقوبات، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% في عام 2018، مدفوعا بالصادرات والاستهلاك ومدعوما بنمو الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمالة، وتسجيل الاستثمار زيادة معتدلة مقارنة بالعام السابق. (World Bank Group,2018,p3)

ونتج عن السياسة النقدية المتشددة نسبيا في النصف الأول من عام 2019، وارتفاع التضخم الناجم عن ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة، وضعف الدخل الحقيقي، والبداية البطيئة في تنفيذ المشاريع الوطنية، إلى تراجع النمو في عام 2019. لا يزال الانخفاض في القوى العاملة وعدد الموظفين بسبب شيخوخة السكان يمثل إرهاقنا، خاصة وبعد الزيادات الأخيرة في سن التقاعد، حيث تأثرت الصادرات بضعف الطلب العالمي على الهيدروكربونات والمعادن.

ان قيود العقوبات الأمريكية تحد من نمو الطلب المحلي، وقد تعزز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2019 بشكل طفيف على أساس سنوي، حيث ارتفع بنسبة 0.9% مقارنة بالربع الأول. وتسارع معدل النمو في الربعين الثالث والرابع من عام 2019، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 بأكمله بنسبة 1.3% مقارنة بالعام السابق. و هذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-04): نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي من جانفي 2019 إلى جانفي 2024.

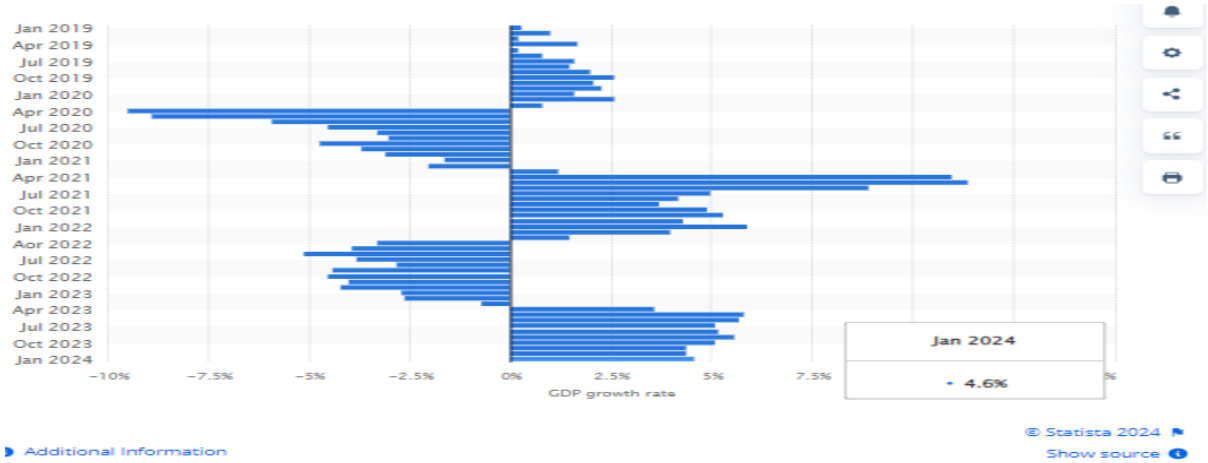

Source:https://www.statista.com/statistics/1009056/gdp-growth-rate-russia/

أنهى الاقتصاد الروسي الربع الأول من عام 2020 في وضع قوي نسبياً. قبل أن تضرب أزمة كوفيد-19، كانت الحسابات التجارية والمالية والجارية كلها تحقق فائضا وكان التضخم عند مستويات منخفضة تاريخيا. وأدت موجة فيروس كوفيد-19 في روسيا إلى توقف التعافي الاقتصادي في الربعين الثالث والرابع، ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في روسيا إلى 3.1% للعام بأكمله. وفي الربع الأول من عام 2021، ومع تفشي بعض أوبئة التاج الجديدة، انتعش النمو الاقتصادي مرة أخرى، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنحو 10% في الربع الثاني بسبب الأزمة الناجمة عن وباء كوفيد-19، وانهيار أسعار النفط، حيث نما الناتج

المحلي الإجمالي لروسيا بنحو 3.7% في الربع الثالث من 2021، يليه زيادة بنسبة 5.2% في نوفمبر، يليه انخفاض بنسبة 4.3% في ديسمبر، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الروسي الإجمالي بنسبة 4.6%.

3.I التحولات الاقتصادية الكبرى في الصين

كان اقتصاد الصين فقيرا زراعيا قبل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها البلد، حيث شكلت الزراعة آنذاك 57.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1950، كما استوعبت 83.5% من العمالة الصينية، وكان الناتج المحلي الإجمالي لبير كابيتا Percapita" منخفضا جدا، و قدر نصيب الفرد من الناتج الزراعي والصناعي بـ 143 يوانا (أو ما يعادل 65 دولارا بأسعار عام 1952) أدى الهيكل الصناعي المشوه إلى قمع تطور الاقتصاد الصيني الذي بدوره قام في إنشاء اقتصاد مغلق وفقر مدقع، وتوزيع مشوه للدخل، وعلى غرار القادة في العديد من البلدان النامية الأخرى التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، تبنى قادة الصين استراتيجية تنمية موجهة للصناعات الثقيلة بعد حصولهم على الاستقلال السياسي في عام 1949. (Justin Yifu Lin and Miaojie Yu,2021,p1)

أما في عهد ماو تسي تونغ كان الاقتصاد الصيني معزولا عن الاقتصاد العالمي، فشهدت الصين منذ عام 1978 معدلات نمو مرتفعة باستمرار، نظرا للإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي بدأت بعد عامين من وفاة ماو تسي تونغ، حققت معدل نمو سنوي قدره 9% في الفترة 1979-1990، وفي نهاية تلك الفترة وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اعتقد العديد من العلماء أن الصين لا يمكنها الاستمرار في نفس المعدل من النمو لفترة أطول بسبب عدم وجود إصلاحات جوهرية، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تضاعف بمقدار 13 مرة في عام 2006 مما كان عليه في عام 1978. (Gitte Wallin Pedersen,2003,p61)

صعد معدل الناتج المحلي الإجمالي الصيني من 157.7 مليار دولار أمريكي إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي، مما أدى الى رفع مستوى دخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بها بشكل حاد، والحد من انتشار الفقر المدقع، بالإضافة إلى ذلك شهدت الصين ارتفاعا هائلا في التدفقات التجارية بينها وبين بقية العالم، حيث أصبح الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان واقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى شركاء تجاريين رئيسيين للصين، وقد أثرت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 على أسواق الصادرات الصينية الرئيسية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان). (Gugliemo Maria Caporale, & All,2015,p262)

أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام 2008 تأثير كبير على الاقتصاد الصيني، بسبب الركود العالمي والانكماش الأول في التجارة منذ 30 عاما، وانهارت صادرات الصين التي تمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وحوالي ثلث نموها الاقتصادي السنوي- في أواخر عام 2008، وقد أدى التراجع في التجارة إلى خفض معدل النمو بحوالي 3 نقاط مئوية في عام 2009، وبنسبة حوالي نقطة مئوية في الربع الأول من نفس العام (2009)، وقد ساعد ضخ الأموال من مجموعة العشرين للاقتصادات الرئيسية لدعم تمويل التجارة، ولكن الصادرات لم تستأنف دورها كمحرك نمو قوي، نتيجة للأزمة وما أعقبها من انخفاض في التجارة. (Linda Yueh,2010,p1)

قامت الحكومة الصينية بتنفيذ حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 586 مليار دولار، هدفت إلى تمويل البنية التحتية وتخفيف السياسات النقدية لزيادة الإقراض المصرفي، حيث مكنت مثل هذه السياسات الصين من مواجهة آثار الانخفاض العالمي الحاد في الطلب على المنتجات الصينية، فمن الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010 بلغ متوسط نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي للصين ومع ذلك تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الست التالية على التوالي، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 10.6% في 2010 إلى غاية 6.7% في 2016، ثم ارتفع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6.8% في عام 2017، لكنه تباطأ إلى 6.6% في9.7%. (Wayne M. Morrison, 2019,5)

الشكل رقم (2-05): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي الصيني: 1979-2018

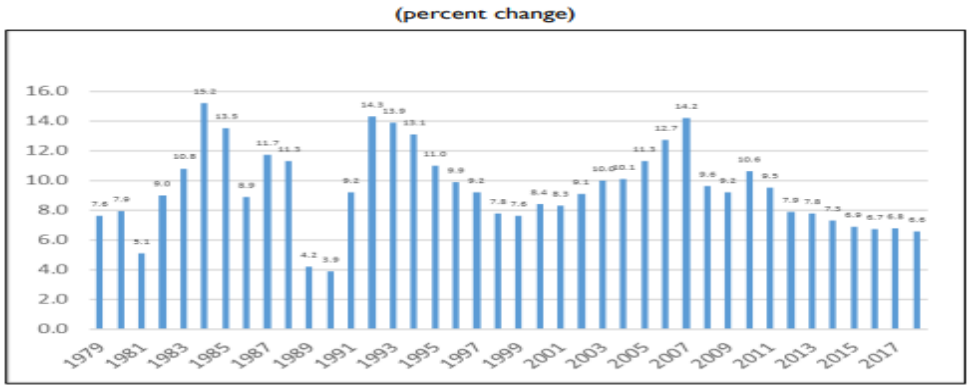

Source: IMF, and Chinese National Bureau of Statistics

الشكل رقم (2-06): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي الصيني: 1979-2018

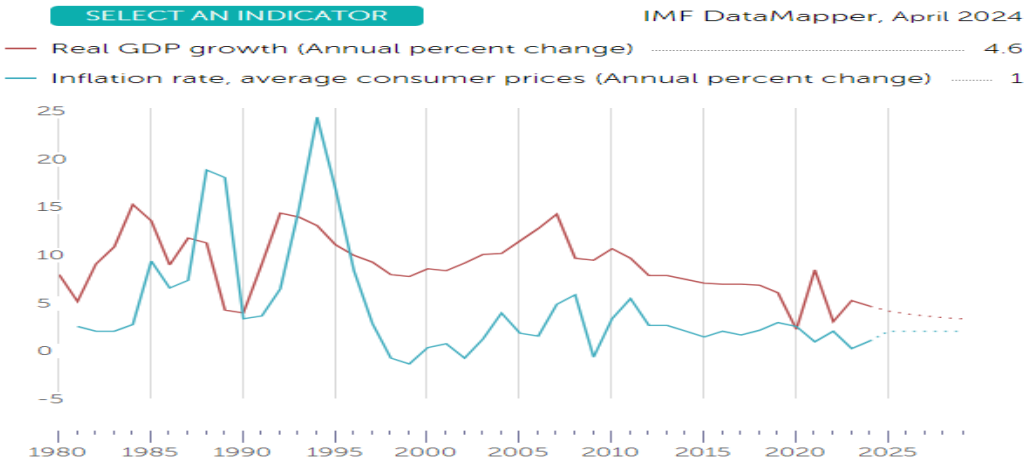

Source: IMF, and Chinese National Bureau of Statistics

واجه الاقتصاد الصيني منذ بداية عام 2019 ضغوطا كبيرة تحت تأثير العوامل الايجابية وغير المواتية، فمن ناحية، تحول نمو الصادرات من إيجابي إلى سلبي وسط تباطؤ التعافي العالمي والخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ويؤكد هذا الانعكاس استنتاجا مهما مفاده أن الاقتصاد الصيني، سيتعرض لمزيد من التحديات بسبب تشديد البيئة الخارجية، عكس الوضع في عام 2018 كانت التحديات ناتجة عن البيئة الداخلية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 6.4% في عام 2019 ولكن تباطأ بنسبة 0.2% في الربعين الثاني والثالث، مما أظهر انخفاضا تدريجيا في الأرباع الثالثة الأولى ، فبالنسبة للربع الرابع من عام 2019، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 6.0 % وهو نفس معدل نمو الربع الثالث وأبطأ من6.2% في الربع الثاني و6.4%في الربع الأول ونتيجة لذلك حقق معدل النمو السنوي البالغ 6.1% في عام 2019، وهو ضعف معدل النمو العالمي البالغ 9.3 %كما توقعه .صندوق النقد الدولي في جانفي. (Bin Zhao,2020,p2)

انخفض النمو الاقتصادي الصيني انخفاضا نادرا في الربع الأول من عام 2020، و بلغ معدل النمو الاقتصادي في الربع الأول 6.8% بانخفاض قدره 13.2 نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2019 6.4% وانخفض الحجم الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي بنحو 410 مليارات دولارات، وفي الوقت نفسه انخفضت واردات وصادرات الصين من السلع بنسبة 11.4% في الربع الأول، بـ 15.1% نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2019(3.7%) فيما بعد تمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق انتعاش في الربع الثاني من 2020 بنسبة 3.2 %و4.9% في الربع الثالث و6.5% في الربع الرابع على التوالي، على أساس سنوي. (Liqing Zhang, 2020, p17)

سجل الاقتصاد الصيني معدل نمو بنسبة 2.3 %في عام 2020 بأكمله، ويعزى هذا النمو إلى التعافي المستمر في زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة بشكل كبير في هذا التحسن، والإنتاج الصناعي الذي كان مدفوعا بالصادرات والأرباح الصناعية، ولذلك، تجاوز الاقتصاد الصيني علامة 100 تريليون يوان للمرة الأولى، نتيجة لذلك، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 8.1%في عام 2021 مقارنة بالعام الماضي.

4.I التحولات الاقتصادية الكبرى في الهند

في 1947 وبعد استقلال الهند عن الحكم الاستعماري ،كان هيكل الاقتصاد الهندي زراعيا بطبيعته، أما في الفترة ما بين 1950-1951، كان أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الزراعة، وما يقرب 30% من الخدمات وكانت حصة الصناعة 16% وفي قطاع التصنيع كان ما يقرب من ثلثي انتاج القطاع المنظم يتألف من الأنشطة التقليدية مثل المنسوجات وتجهيز الأغذية ومعالجة المواد الخام الزراعية والمعدنية، وبناء على "تجربة السوفياتية" تبنت الدولة سياسة تسريع التصنيع وزيادة الاستثمار العام بشكل كبير، مع التركيز على الصناعة الثقيلة والتعريفات المرتفعة لحماية قطاع التصنيع، تم وضع وتنفيذ مجموعة واسعة من الضوابط مثل نظام الترخيص الصناعي لخلق القدرات والإنتاج والأسعار لضمان استخدام الأموال وفقا لمزيج الاستثمار المحدد في إطار استراتيجية التصنيع المخطط لها، لذلك، في نصف العقد الأول بعد الاستقلال ارتفعت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، بوتيرة أسرع من تلك الخاصة بقطاع الخدمات، ويرجع ذلك أساسا إلى التركيز الشديد الذي توليه الحكومة للصناعة، ولكن في أواخر الستينيات، بدأ هيكل الناتج المحلي يتحول ببطء لصالح الخدمات، و يوضح الشكل الموالي حصص الناتج المحلي الإجمالي في الهند للقطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات للفترة ما بين 1950-2008 كالتالي:

الشكل (2-07): حصص الناتج المحلي الإجمالي في الهند للقطاعات 1950-2008

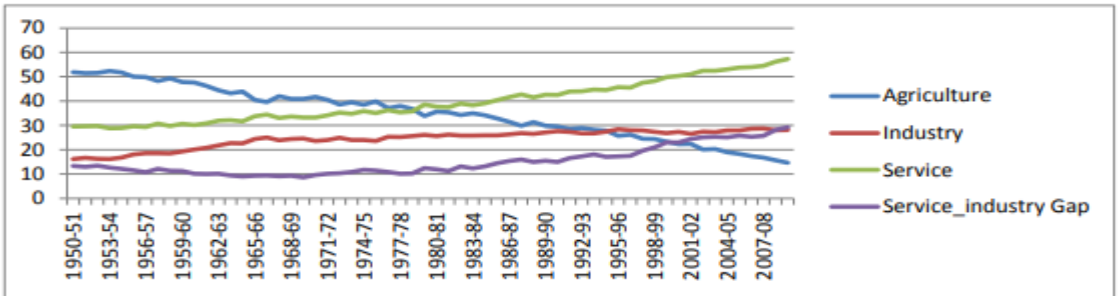

Source: Aradhna Aggarwal , Nagesh Kumar, Structural Change, Industrialization and Poverty Reduction: the case of India, (the UK: British Library Cataloguing, 2012, P17.

ويرتبط النمو الاقتصادي طويل الأجل في الهند بالتغيرات في المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي هناك وقد حدث تحول كبير في حصة الناتج المحلي الإجمالي المتولدة في القطاع الزراعي إلى قطاعات اقتصادية أخرى وهي الصناعة والخدمات. ويبين الشكل (2-07) حصص الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الثلاثة: الزراعة، الصناعة والخدمات.

في نصف العقد الأول بعد الاستقلال وفي ظل نظام النمو، ارتفعت حصة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع من قطاع الخدمات بمعدل سنوي 6.6 % ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التركيز الشديد على الصناعة من قبل الحكومة. ولكن في أواخر الستينيات، بدأ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التحول ببطء لصالح الخدمات، وتسارعت وتيرة نمو قطاع الخدمات في أواخر السبعينيات مع انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وبقاء حصة الصناعة في حالة ركود تقريبًا.

وشهدت أواخر التسعينات انفجارا في نمو الخدمات يقابله تآكل سريع في حصة القطاع الزراعي، وبالكاد تمكنت الصناعة من الحفاظ على حصتها في الناتج المحلي الإجمالي عند نفس المستوى تقريبًا. (Aradhna Aggarwal , Nagesh Kumar,2012,p16-17)

كانت الهند تنمو بشكل أسرع من مجموعات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة، فبعد الأزمة المالية انخفض النمو بشكل حاد في الهند من 9.8% في عام 2007 إلى 3.9% في عام 2008 ،مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأكثر تضررا انخفض معدل نموها من2.7%إلى 0.1% فمنذ منتصف عام 2009 ،كانت وتيرة التعافي في الهند قوية يقودها الطلب المحلي والاستثمار في البنية التحتية، والأداء القوي في الخدمات والصناعة والزراعة وأنشطة البناء، حيث استقر معدل النمو في الهند عند 6.8% في عام 2009، ثم انتعش الاقتصاد الهندي بنسبة 10.1% في عام 2010 مدفوعا بالانتعاش القوي في الزراعة والنمو السريع في الخدمات، ثم انخفض النمو إلى 6.6 %و5.5%في عام 2011 و 2012 على التوالي، وهذا أدى إلى انهيار متوسط النمو السنوي للاستثمار بمقدار 10 نقاط مئوية في ائتمان الصناعة والأرباح بأكثر من ذلك، انخفضت الصادرات والواردات بأكثر من 12 نقطة مئوية . (Arvind Subramanian, Josh Felman, 2019,p9)

بلغت حصة صادرات الخدمات في عام 2016 حوالي 36 %من إجمالي الصادرات؛ حيث شكلت صادرات البضائع الأساسية أي الصادرات غير النفطية وغير الذهبية حوالي نصف جميع الصادرات، وشكلت

صادرات النفط 10% وصادرات الذهب بنسبة 4% وعليه سجل الاقتصاد الهندي نمو قوي بنسبة 7.1% لعام 2016 ،ثم سجل معدل نمو بنسبة 7.2 %في عام 2017 بأكمله.

أدى التقدم البطيء للقطاع المالي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند وهذا راجع إلى انخفاض النمو في الإنتاج الصناعي والتباطؤ في قطاع الزراعة، ومنه نما الاقتصاد الهندي في الربع الأول من عام 2018 ،بنسبة 8%إلى 7% في الربع الثاني و6.6 %في الربع الثالث و5.8% في الربع الرابع لنفس السنة، حيث تم تسجيل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8% لعام 2018، وهو أقل من معدل النمو لعام 2017 بنسبة 7.2%(انخفض بنسبة0.4%) . (Manjushree Paruchuru and Others,2020,p2-3) و يمثل الشكل الموالي (2-08) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند في عام 2018:

الشكل (2-08): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند في عام 2018

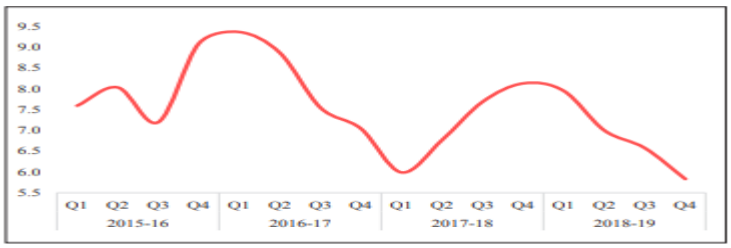

Source:https://www.indiabudget.gov.in/budget201920/economicsurvey/doc/vol2chapter/echap01_vol2.pdf

تباطأ الاقتصاد الهندي في عام 2019 ،مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.8% في عام 2018 ،إلى 5 %في الربع الأول من عام 2019 إلى 4.5% في الربع الثاني من 2019، بسبب الطلب الريفي الضعيف والضغط على القطاع المالي، كعاملين رئيسيين يساهمان في تباطؤ النمو ، مما أدى إلى نمو الاقتصاد الهندي بوتيرة أبطأ بنسبة 4.7 %و3.1% خلال الربع الثالث على التوالي، قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الهندي بنسبة 4.7 في عام 2019 بأكمله. (India Today,2021,p1)

شهدت الهند أكبر تباطؤ في النمو الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية قبل ظهور جائحة كوفيد-19 ، فعلى مدار العام حتى الربع الأول من عام 2020 ،تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد قليلا عن 4% وهو أقل بكثير من متوسط العقد البالغ حوالي 7% خلال عام 2010 ،ويرجع هذا التباطؤ إلى مجموعة من العوامل، من بينها انخفاض الاستثمار الذي يشكل ربع الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الاضطرابات المرتبطة بالتغير الجزئي وادخال ضريبة السلع والخدمات وانخفاض في نمو والائتمان المرتبطة بالقضايا الهيكلية في القطاع

المالي، غير أن الحكومة قدمت عدة تدابير لدعم الاقتصاد إلا أنها لم تحتوي هذا التباطؤ. وبعد تفشي فيروس كوفيد-19 ،فرضت الهند إغلاقا صارما على مستوى الدولة خلال المرحلة الأولية للوباء في مارس و أفريل 2020 ثم تلاه فتح تدريجي وإلغاء تدريجي لإجراءات الاحتواء، قدر نمو الناتج ، المحلي الإجمالي الحقيقي للهند 7.97%مقارنة بعام 2019. (Ndtv Profit, 2022,p1)

5.I التحولات الاقتصادية الكبرى في جنوب إفريقيا

خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى بعد الحرب العالمية الثانية خضع اقتصاد جنوب إفريقيا لتغييرات هيكلية كبيرة ، وكان التوسع السريع من سمات اقتصادها، و رغم النمو السريع في الإنتاج الزراعي وتعدين الذهب، إلا أن مساهمتهما النسبية في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بسبب النمو الملحوظ في الإنتاج الصناعي، ولذلك انخفضت من أكثر من 17% في عام 1950 إلى أقل من 10%بحلول عام 1970، بينما وصلت مساهمة قطاع التصنيع إلى 23 %بحلول عام 1970 ،كما ساهمت صادرات الذهب من 24 %من إجمالي الصادرات في عام 1950 إلى أكثر من 40% في الستينيات. (J. C. Venter,2018, p202)

وتم دمج البلاد في الاقتصاد العالمي و اكتسب هذا الأخير زخما بعد الانتخابات في عام 1994 حيث واجهت حكومة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تحدي تصحيح مظالم الماضي مع اقتصاد مثقل بمستويات الديون المرتفعة، ولمواجهة هذا التحدي دخلت الحكومة خطة إعادة الإعمار والتنمية (RDP) لعام 1994 أول خطة سياسية رئيسية لمحاولة تصحيح الاختلالات في الإدارة السابقة، اجتماعيا واقتصاديا ومكانيا. بهدف الجمع بين النمو والتنمية واعادة التوزيع والمصالحة في استراتيجية واحدة؛ حيث ركزت الخطة على سبعة قطاعات. وفي مواجهة عدم اليقين المستمر في الاقتصاد الكلي، والاستدامة المالية لبرنامج التنمية الريفية، تبنت الحكومة "استراتيجية النمو والتوظيف واعادة التوزيعGEAR" في عام 1996، هادفة إلى استقرار الاقتصاد الكلي وخلق فرص العمل بسرعة، وبالتالي فهي تندرج تحت المظلة الأوسع لبرنامج الإصلاح والتنمية.(Edwards L and Others,2015,p4-6)

و قد تعافى اقتصاد جنوب افريقيا خلال عامي 1999 و2000، بعد تأثير العدوى للأزمة الآسيوية والاضطراب في الأسواق المالية، نظرا للزيادات في كل من قطاع التصنيع والخدمات، حيث أدى الانخفاض المستمر في قيمة الراند إلى تعزيز الإنتاج الصناعي الذي نما بنسبة 3.6 %في عام 2000، واستمر النمو الاقتصادي في عام 2001 من خلال النمو المعتدل في الاستثمار الخاص، والحكومي والاستهلاك الحكومي والإنفاق الأسري، نما صافي فوائض التشغيل بقوة في عام 2000 ما بين 19 %و13 %وزادت الإنتاجية ما بين 6 %و4% مما

أسهم في تخفيف الضغوط التضخمية المحلية والحفاظ على معدلات فائدة منخفضة طويلة الأجل، غير أن إنفاق الأسر ارتفع بنحو 2.7%على الرغم من وجود علامات على ارتفاع المديونية، ساهمت الزيادات في الدخل الحقيقي بسبب نمو الأجور الحقيقية والتخفيضات الضريبية، في تسريع وتيرة إنفاق الأسر على مدى السنوات الثلاثة المقبلة. (Budget Review,2002,p18)

تجاوز اقتصاد جنوب افريقيا الظروف الاقتصادية العالمية المضطربة بشكل جيد في الفترة ما بين -2003 2002 ، تحول الحساب الجاري لميزان المدفوعات من فائض قدره 6.7 مليار راند في عام 2002 إلى عجز قدره 10.1 مليار راند سنة 2003 ، وسجل الميزان التجاري فائضا قدره 28.5 مليار راند في عام 2003 ،مقارنة بفائض قدره 48.9 مليار راند في عام 2002 ،كما انخفضت قيمة الصادرات السلعية عام 2003، انخفضت القيمة الاسمية لصادرات البضائع بنسبة 10.6% إلى 256 مليار راند من 286.4 مليار راند في عام 2002،ثم انخفضت أسعار الراند للسلع المصدرة في المتوسط بنسبة 11.7% في عام 2003، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض سعر الصرف المرجح لراند . (معلم أم البنين، 2022، ص174-175)

انتعش النمو الاقتصادي بشكل كبير منذ عام 2004 بمتوسط 5% سنويا حتى عام 2007 ، بسبب نمو في العمالة وزيادة في الاستثمار.

قبل الركود العالمي 2008-2009 شهد اقتصاد جنوب افريقيا نموا معتدلا وصل إلى 6.5% في 2007 وكانت سنوات النمو المرتفع مدعومة بارتفاع أسعار السلع الأساسية، والظروف المحلية المواتية، خاصة في الاقتصادات المنخفضة الدخل التي انتقل بعضها إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى مثل زامبيا.

وواصل اقتصاد جنوب إفريقيا نموه في الفترة 2009- 2013 بنسبة 3.1% فقط سنويا، بينما بلغ متوسط الاقتصادات الأخرى ذات الدخل المتوسط الأعلى بنسبة 4.3% سنويا، لكن في فترة الانكماش انخفض النمو بنسبة 1.5%، مما ساهمت مجموعة متنوعة من العوامل مثل النقص في إمدادات الكهرباء وما تلاه من ارتفاع التكلفة من أواخر 2007 فصاعدا، إلى الزيادات في التكاليف المدارة الأخرى، والبيئة العالمية غير المؤكدة والقضايا المحلية الأخرى في تباطؤ النمو، وعلى الرغم من التباطؤ في النمو. (معلم أم البنين، 2022، ص175)

تباطأ النمو في جنوب افريقيا إلى 1.5 %في عام 2014، من أعلى مستوى بعد الأزمة المالية بلغ 3.2%في عام 2011 ،كما شهدت الأسواق الناشئة الأخرى المصدرة للسلع الأساسية تباطؤا حادا في النمو مع

نهاية دورة السلع الأساسية الكبرى، من متوسط 7.4% في عام 2011 إلى 2.1% في عام 2014، واستمر هذا حتى عام 2015 ،وقد أدى هذا الانخفاض في أسعار السلع الأساسية العالمية.

تأخر نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب افريقيا عن أقرانه لبعض الوقت، مما ساهم في تزايد الفجوة في حجم اقتصادها ودخلها مع نظيراتها في الأسواق الناشئة الأخرى، مقارنة مع دول البريكس الأخرى. كانت جنوب افريقيا في مرتبة متأخرة عن الصين، أما البرازيل وروسيا فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 نما اقتصاد جنوب افريقيا بأعلى مستوى في خمسة أرباع بنسبة نمو 1.9 %على أساس سنوي في عام 2015، بسبب انتعاش إنتاج التعدين من إضراب استمر خمسة أشهر في البلاتين، كما استمرت الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة في النمو بشكل ملحوظ، وبالتالي تباطأ النمو في الأشهر اللاحقة مما يعكس الرياح الخارجية المعاكسة وتأثير الجفاف على الزراعة. (معلم أم البنين، 2022، ص176-177)

ومما تقدم ذكره نستنتج، أن دول البريكس تتفاوت في المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، وذلك راجع لعدة عوامل داخلية وخارجية، وتأثيرها على هيكلها الإقتصادي وتطوره، غير أن كل دولة تعتمد في سياستها الإقتصادية على قطاع معين من أجل زيادة وتيرة نموها الاقتصادي، فقد شهدت هذه الدول مرونة رغم تعرضها إلى العديد من الأزمات غير أنها تغلبت عليها مقارنة بالدول الناشئة الأخرى.

II. مساهمة دول البريكس في النمو العالمي

في العقود الأخيرة، أدت الأهمية المتزايدة لدول البريكس كمساهمين في الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية، إلى جانب أهميتها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية الجديدة، أدت إلى توفير زخم جديد لمساهمة دول البريكس في الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية. تأخذ التنمية الدولية ثلاثة أشكال محددة حيث تعتبر محرك الاقتصاد العالمي، حيث توفر طلبا كبيرا ومتزايدا على السلع والخدمات وتوريدها، فضلا عن زيادة الموارد المالية وحلول المشكلات المطلوبة للتقدم المتبادل. ثانيا ملئ الفراغات لعب دور أكبر في توفير الاستثمار والمعرفة، وأخيراً من خلال تفعيل الإجراءات المشتركة والمنسقة بين دول البريكس لتعزيز تحقيق الأهداف العالمية المهمة. على الرغم من الأزمة المالية التي اندلعت عام 2008، والتقلبات في النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع تدابير الحماية، والنقص المستمر في تمويل البنية التحتية، تظل دول البريكس واحدة من المحركات الرئيسية القليلة للنمو الاقتصادي العالمي. (معلم أم البنين، 2022، ص184-185)

يعتبر موقع دول البريكس وخاصة الصين في الأسواق مثير للإعجاب أكثر مما يقاس بمؤشرات الاقتصاد الكلي حيث تنتج دول البريكس ما يصل إلى 49% من خام الحديد القابل للاستخدام في العالم و 67% من الألومنيوم الأساسي؛ تنتج الصين 16% و 54% على التوالي؛ كما تنتج البرازيل 18% من خام الحديد القابل للاستخدام في العالم، بالإضافة إلى ذلك تلعب دول البريكس أيضا دورا أصغرا ولكنه لايزال مهما للغاية في أسواق النحاس والذهب المكرر.

في سنة 2015، الصين لوحدها من بين دول البريكس أنتجت نسبة 34.6% من إمدادات النحاس في العالم، أما روسيا بنسبة 3.7% والهند 3.4%، و قد تفوقت الصين على البلدان الأخرى في استخراج الذهب، ونمت حصتها في السوق باستمرار، وفي عام 2016 بلغت 14.7% من العرض العالمي في عام 1990 كانت النسبة (4.6% وبلغ نصيب روسيا نصف ذلك بنسبة 8.1% وهو نفس ما كان عليه في عام 1990، وتجدر الإشارة أيضا إلى أزمة تعدين الذهب في جنوب افريقيا: في عام 1990، كانت جنوب إفريقيا تمثل 28% من المعروض العالمي، وفي عام 2016 انخفض المعدل إلى 4.5% (من الناحية المادية، انخفض حجم إنتاج الذهب في جنوب إفريقيا 4.3 مرات. (معلم أم البنين، 2022، ص185)

وتعتبر حصة دول البريكس في أسواق النفط والغاز كبيرة، و على عكس ما كانت عليه حصة الصين في المعادن، نجد هنا روسيا تأخذ زمام المبادرة، و بالرغم من ذلك تقلصت حصة روسيا في إنتاج الغاز العالمي في عام 1990، ولكنها بحلول عام 2016 انخفضت كذلك إلى النصف تقريبا لتصل إلى 16.3 (نمت حصة الصين من 0.8% إلى 3.9% خلال هذه الفترة) لا تمتلك الصين احتياطات من النفط والغاز لكنها تعوض ذلك بإنتاج الفحم المكثف، حيث شكلت الصين في عام 2016 حوالي 45.7% من الفحم المنتج في جميع أنحاء العالم (في عام 1990 بلغت 22.6% وهي أيضا تعد حصة كبيرة، وبهذا قدرت حصة دول البريكس الأخرى في إنتاج الفحم العالمي حوالي 17.9% في عام 2016، غير أن حصتها تنقلب من انتاج الحبوب العالمي حول مستوى ثابت إلى حد ما يبلغ حوالي 38% من محصول العالم، كما تزيد جميعا البلدان باستثناء الهند في انتاج الحبوب بمقدار 313 نقاط مئوية عن حصتها من سكان العالم (فقط الهند لديها نصيب من انتاج الحبوب العالمي)، وهذا أقل بكثير من نصيبها من سكان العالم (10- 11% و 17-18% على التوالي). (معلم أم البنين، 2022، ص187)

و بالإضافة للمعادن و النفظ و الغاز تلعب دول البريكس دورا رئيسيا أيضا في إنتاج السلع الصناعية بما في ذلك السلع المعقدة تقنيا، واستحوذت دول البريكس على 43.5% من الإنتاج العالمي لسيارات الركوب وفي عام 2016؛ وتم إنتاج نسبة 33.9% منها في الصين والتي كانت في عام 1997 تمثل 1.3% فقط، كما تلعب مجموعة بريكس أيضا دورا مهما في إنتاج السيارات التجارية، على الرغم من أنها أقل أهمية بكثير من دور سيارات الركاب حتى عام 2009، كانت حصة بريكس في سوق السيارات التجارية وسيارات الركاب تنمو بمعدلات مماثلة، ولكن في عام 2010، نما إنتاج السيارات التجارية في الولايات المتحدة بشكل كبير، وابتداء من عام 2011 بدأ الانكماش في الصين، وفي عام 2016، أنتجت مجموعة البريكس 23.3 من السيارات التجارية، مع انتاج 16.2% منها في الصين. (معلم أم البنين، 2022، ص187)

إن دور بريكس في إنتاج السلع والخدمات مهم أيضا، فعلى سبيل المثال، في عام 2016 أنتجت دول البريكس ككل 67%% من الإسمنت الهيدروليكي في العالم مما يدل على النشاط العالي في قطاع البناء)، في عام 2013 بلغ إنتاج البريكس ذروته بنسبة 70%، حيث يتركز إنتاج الإسمنت الهيدروليكي بشكل كبير في الصين، وفي عام 2016، مثلت 57.4% من الإنتاج العالمي (في 2013-2014 مثلت 59%)، يتركز البناء العالمي بشكل كبير في الصين، أما بما يخص مجال تكنولوجيا المعلومات، يتجاوز جميع دول البريكس باستثناء الهند عدد مستخدمي الإنترنت في العالم، وتعتبر روسيا هي الأكثر تقدما في هذا الصدد، حيث مثلت 76% من الأشخاص يستخدمون الإنترنت (نفس المستوى كما في الولايات المتحدة)، وفي البرازيل والصين وجنوب افريقيا يستخدم 50-60 من الأشخاص الإنترنت، أما في الهند تبلغ نسبة 30% مما يشير إلى أن الهند متخلفة بشكل كبير عن البلدان الأخرى في هذا المؤشر . (معلم أم البنين، 2022، ص188)

و أما فيما يخص تجارة الخدمات العالمية فتبرز دول البريكس كلاعبين مهيمنين في هذا المجال، على مدى عقد ونصف العقد الماضيين، شهد معظمهم نموا سريعا في تجارة الخدمات أكثر من الأسواق المتقدمة الرئيسية، (مع الصين والهند في المقدمة) ، وكانت الصين ثالث أكبر مصدر للخدمات في العالم في عام 2015 والهند في المرتبة الثامنة مع نجاح الهند بشكل خاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستعانة بمصادر خارجية، وشهدت قطاعات الخدمات الديناميكية مثل الهندسة والبحث والتطوير، نموا سريعا في الإنتاجية على مستوى السنوات الأخيرة.

وتتميز دول البريكس بتجارة الخدمات المتجسدة وهي الخدمات المستخدمة كمدخلات في إنتاج السلع والخدمات الأخرى القابلة للتداول، تمثل الخدمات حوالي 20% فقط في الصادرات العالمية من حيث القيمة الإجمالية، ولكن ما يقرب من 50% من حيث القيمة المضافة، مما يعكس حقيقة معظم تجارة الخدمات عبر الحدود في العالم هي خدمات وسيطة وليست نهائية، لذلك تتضمن صادرات بريكس الإجمالية من السلع المصنعة ما بين 30% و40% من الخدمات المضمنة من حيث القيمة المضافة، وهذا يؤكد أهمية تطوير الخدمات لتسهيل قدرة المصنعين في الأسواق العالمية، ويعد الوصول إلى خدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة من السوق العالمية أمرا مهما لرفاهية المستهلك وإنتاجية الأعمال في دول البريكس.

هناك عوامل مهمة تجعل دول البريكس لاعبين رئيسيين في تجارة الخدمات، وتترجم هذه المزايا الطبيعية إلى سياحة نشطة واقتصاديات سفر في العديد من دول البريكس، وفي الوقت نفسه تعمل دول البريكس ولاسيما الهند والصين، على توليد عدد متزايد من السياح مع ارتفاع دخل الفرد.

ومع نمو اقتصاد الخدمات في دول البريكس لايزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما بالتكامل التجاري، لاسيما بين دول البريكس نفسها، رغم وجود جهات أداء بارزة مثل الهند والصين، تظل دول البريكس ككل لاعبين ناشئين في تجارة الخدمات العالمية عند قياسها باستخدام بيانات ميزان المدفوعات باستثناء البرازيل وجنوب إفريقيا، اللتان تعتمدان على المجموعة كأسواق خدمات الوجهة حيث يذهب 19.90% و 28.72% من صادرات خدماتهما إلى بلدان البريكس الأخرى على التوالي، و قد حققت مجموعة البريكس نجاحا كبيرا فيها.

III. التأثير الجيو سياسي لدول البريكس في النظام الدولي

وفي ظل الوضع العالمي الجديد الذي يتسم بالمنافسة الجيوسياسية المحتدمة بين مراكز القوى القائمة والناشئة، ربما ينبغي أن يلعب جدول أعمال إدارة الأزمة السياسية العالمية والقضايا الأمنية دوراً رئيسياً في أنشطة مجموعة البريكس كجهة فاعلة جماعية في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي.

خلال السنوات الخمس الأولى من وجود البريكس كتحالف، اقتصر المضمون الأمني للإعلانات وخطط العمل على مواقف مشتركة ومجردة إلى حد ما بشأن الصراعات الكبرى، مثل تلك التي في ليبيا وسوريا، أو تحديد المبادئ العامة التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، مثل عدم التدخل. وهكذا، تهدف دول البريكس من خلال الدبلوماسية السلمية والتعددية إلى بناء نظام عالمي مستقر وآمن وعادل. (Georgy Toloraya & all (2017,P68

لا يقتصر هدف تحالف البريكس على تعزيز التعاون داخل المجموعة فحسب، بل يهدف أيضًا إلى توسيع نطاق تأثيرها الجماعي على الصعيد العالمي، خاصة في المجالات التي تواجه فيها الدول الأعضاء صعوبة في إيجاد أرضية مشتركة وتنسيق مواقفها السياسية.

وفي حين تشغل روسيا والصين مقعدين دائمين في مجلس الأمن، فإن الدول الثلاث الأخرى تطمح منذ فترة طويلة إلى مثل هذا المنصب كجزء من مطالب إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. ومع ذلك، فقد سعت الدول الخمس أيضًا إلى لعب دور أكبر في الأمن الدولي من خلال إظهار التزامات ملموسة، مثل المساهمة بقوات وقوات شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو من خلال الانخراط المباشر في الوساطة في النزاعات والمناقشات المعيارية بشأن الأمن الدولي، أو في بعض الحالات من خلال الانخراط مع الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة والنزاعات المسلحة. وتشترك هذه الدول في الرغبة في لعب دور أكبر في الأمن الدولي، إما من خلال إظهار الالتزام، أو من خلال الانخراط المباشر في الوساطة في النزاعات والمناقشات المعيارية حول الأمن الدولي، أو في بعض الحالات من خلال الانخراط مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة والنزاعات المسلحة.

ويبدو أن دول البريكس قد وجدت على نحو متزايد أرضية مشتركة في دفاعها عن مبدأ سيادة الدولة ونفورها من مفاهيم مثل السيادة المشروطة التي تتحدى معيار عدم التدخل. فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت مقاومة دول البريكس للتحركات الرامية إلى تليين مفهوم السيادة على المستوى الدولي ذات صلة بالنقاش العالمي حول التدخل الإنساني واستخدام القوة. (Adriana Erthal Abdenur, 2019;p112)

فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما تم اعتماد مفهوم المسؤولية عن الحماية في القمة العالمية للأمم المتحدة وإضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال القرار 1674 (قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1674 (2006)) كإطار معياري لمجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار بشأن استخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على المستوى الإقليمي، كانت دول البريكس تقترح التدخل العسكري رُفضت مرارًا وتكرارًا أو عارضتها صراحةً. على سبيل المثال، في القرار رقم 1973 (2011/ قرار مجلس الأمن الدولي رقم S/RES)، الذي وفر الأساس القانوني للتدخل في ليبيا، امتنعت أربع دول من أوائل الدول الأعضاء في مجموعة بريكس عن التصويت. تكمن أهمية الأزمة الليبية في أنها كانت أول أزمة دولية كبرى منذ إنشاء مجموعة البريكس؛ ومن قبيل المصادفة أن جميع دول البريكس كانت أعضاء في مجلس الأمن في عامي 2011 و2012، وكان لمجموعة القوى الناشئة تأثير محتمل في الساحة الدبلوماسية؛ ولذلك، على الرغم من أهمية مجموعة البريكس أنها

كانت حالة اختبار مبكرة وفرصة لإثبات كيف يمكن لعالم متعدد الأقطاب أن يدير الصراع العنيف؛ وعلى الرغم من أن دول البريكس لم تكتسب دورًا قياديًا واضحًا في الأزمة، إلا أن استجابتها لها كانت هامشية وكان لها عواقب بعيدة المدى على الصراعات اللاحقة، لا سيما الحرب في سوريا التأثير. وفي هذا الصدد، مثلت الأزمة الليبية مرحلة تكوينية لدول البريكس فيما يتعلق بسياستها الأمنية الدولية، حيث شكلت بشكل أساسي معتقداتها حول التدخل العسكري ومسؤولية الحماية، وعززت التصور لدى دول البريكس بأن التزامها بعالم متعدد الأقطاب ضروري أكثر من أي وقت مضى. (George Christou,2019,p62)

وقد عززت نتيجة التدخل في ليبيا تقارب دول البريكس حول مسؤولية الحماية وجعلتها مترددة في دعم التدخل الإنساني، لا سيما في سوريا. على سبيل المثال، حتى البرازيل التي حاولت التدخل في ليبيا من قبل الأمم المتحدة، سارعت إلى انتقاد حملة القصف التي قام بها تحالف الدول الراغبة في التدخل، مدعيةً أن الدول المتدخلة تستخدم المصطلح الغامض "جميع الوسائل الضرورية" الوارد في القرار. وهكذا أصبحت ليبيا حالة شبه نموذجية لمبدأ مسؤولية الحماية، لكن تطبيقها أظهر أيضاً الحاجة إلى معايير الشرعية لتوجيه القرارات المتعلقة بالإذن بالتدخلات العسكرية الدولية والإشراف عليها. (Thakur Ramesh, 2013,p1)

ومع ذلك، وفي حين أن ليبيا لم تعنِ نهاية مبدأ المسؤولية عن الحماية، وأثبتت روسيا أنها أكثر خيانة، إلا أن دولاً أخرى في مجموعة البريكس كانت على استعداد للانخراط في مزيد من فك الارتباط بهدف تحديد معايير التدخل، ولا سيما متى وتحت أي ظروف سيتم تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية. على سبيل المثال، اقترحت البرازيل طريقة لتخفيف تطبيق المسؤولية عن الحماية، ولكن هذا الاقتراح فقد زخمه في نهاية المطاف.

وفي الوقت نفسه، برررت روسيا تدخلاتها العسكرية الأحادية الجانب في جورجيا (2008) وأوكرانيا (2014) في إطار المسؤولية عن الحماية على أساس التهديدات التي يتعرض لها المدنيون الروس.

وقد تحولت الصين على نحو متزايد من موقف معارض للمسؤولية عن الحماية إلى موقف الدفاع عن المسؤولية عن الحماية. على سبيل المثال، في عام 2012، طرحت الحكومة الصينية لفترة وجيزة فكرة الحماية التفاعلية. وعلى الرغم من أن الصين سحبته في وقت لاحق، إلا أن الاقتراح يشير إلى أن مواقف هذه الدول بشأن السيادة والتدخل ليست ثابتة وتتغير تدريجياً، حتى بعد الجدل الليبي. وكما تُظهر الحالة الليبية، هناك تحديات منهجية في تحليل دور تحالف مثل البريكس فيما يتعلق بنزاع معين (أو أي قضية في العلاقات الدولية). (Adriana Erthal Abdenur, 2019,p112)

وكما في الحالة الليبية، كان اندلاع النزاع السوري وتصاعده محنة بالنسبة لمجموعة البريكس، على الأقل من وجهة نظر الغرب. أولاً، لأن دول البريكس بدأت تؤكد على أنه قبل أن تكون مستعدة لدعم التدخل العسكري، يجب أن يكون هناك احتمال معقول للنجاح. ثانياً، كما يشير أوديمي، عارضت دول البريكس عموماً التدخل العسكري، كما كان الحال في سوريا.

وعلى وجه الخصوص، دفعت معارضة روسيا والصين الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي إلى إطلاق مبادرة "أصدقاء سوريا". ولم يكن من بين أعضاء مجموعة أصدقاء سوريا دول البريكس. والواقع أن هذه المقاومة الأولية، التي قادتها روسيا والصين، ستشتعل لسنوات قادمة. كانت هناك أيضًا تحالفات جيوسياسية، لا سيما العلاقة الوثيقة تاريخيًا بين روسيا ونظام الأسد، كما وصفت أليسون دعم موسكو لنظام الأسد. (Adriana Erthal Abdenur, 2019;p114)

قررت روسيا رسم خط في الرمال في سوريا، حيث مصالحها واضحة وطويلة الأمد. يدرك المشاركون في الورشة وأدبيات السياسة الخارجية الروسية أن الشرق الأوسط أقل أهمية لاستراتيجية الأمن القومي للكرملين من أوروبا وآسيا. ويتضح هذا الأمر في وثيقتي مفهوم السياسة الخارجية لوزارة الخارجية الروسية لعامي 2013 و2016، حيث يرد الشرق الأوسط قرب نهاية قسم "الأولويات الإقليمية" في كلتا النسختين، مما يشير إلى أولويته المنخفضة نسبياً في نظرة موسكو للعالم. وبالتالي، ترى روسيا فرصًا محدودة نسبيًا لحماية مصالحها القومية الحيوية في الشرق الأوسط أو تعزيزها، وهذا التقييم يؤطر سلوكها الداخلي: فبين عامي 2015 و2018، دخل مجلس الأمن أكثر مراحله نشاطًا، حيث أصدر 14 قرارًا بشأن سوريا.

وحتى لو لم تكن موسكو ملتزمة باستمرار نظام الأسد كما يدعي بعض الروس، إلا أنها ملتزمة بالحكومة السورية في ظل النظام الحالي أو المستمر، ليس فقط من خلال دعمها لقوات النظام السوري، بل أيضًا من خلال غاراتها الجوية على القوات البرية الإيرانية وقوات حزب الله. وفي حين أن روسيا ملتزمة بمنع انهيار النظام السوري، على الأقل في الوقت الراهن، وإبرام اتفاق ثلاثي لوقف إطلاق النار مع تركيا وإيران ومسار منفصل للمحادثات السياسية بين الأطراف السورية، إلا أنه من غير الواضح كيف ستنسحب روسيا نفسها دون المخاطرة بانهيار النظام من قبل حلفائها، كما أن جهود تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع من المرجح أن تتطلب المساعدة. (James Sladden &all, 2017, p4-5)

حتى وقت قريب، لم تكن الصين من أصحاب المصلحة الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولم تكن الصين تعتبر أن للصراعات في المنطقة تأثيراً مباشراً على مصالحها الخاصة. لم يكن لدى الصين استراتيجية متطورة تتجاوز مبادئ عدم التدخل للتعامل مع قضايا العلاقات الخارجية مثل التجارة والمصالح الجيوسياسية الأخرى في المنطقة، ومع بروز الصين كشريك اقتصادي مهيمن في المنطقة، فإن استمرار عدم التدخل من شأنه أن يعرض مصالح الصين للخطر.

وفي العراق، تُعد الصين أكبر مستثمر أجنبي في البلاد وتواجه خطرًا متصاعدًا يتمثل في تعطل تدفق الأصول والممتلكات والموظفين. ونتيجةً لذلك، من المتوقع أن تخسر الصين استثمارات بمليارات الدولارات، كما أنها تواجه خطر انقطاع مفاجئ لإمدادات النفط إذا ما سيطر تنظيم الدولة الاسلامية على حقول النفط في البلاد. والأهم من ذلك أن الصين تواجه ضغوطاً دولية قوية للمساهمة في استقرار المنطقة، ونظراً للاضطرابات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، من المرجح أن تجد الدول المستقرة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، نموذج الاستقرار جذاباً. (Chaoling Feng, 2015,p03)

من بين النزاعات المذكورة أعلاه، لم يكن الصراع في أوكرانيا، الذي اندلع بين نهاية عام 2014 وسبتمبر 2018، عنيفًا بنفس القدر، حيث بلغ عدد القتلى 6,366 شخصًا وفقًا لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP). وعلى الرغم من كل الاهتمام الدولي الذي اجتذبه النزاع، فإن هذه الأرقام معتدلة نسبيًا. وبعبارة أخرى، ليست شدة الصراع أو حدته هي ما يجعل الأزمة الأوكرانية بارزة، بل ميلها وطابعها لتحدي النظام الغربي المهيمن، مما يجعلها حالة اختبار مثالية لاستكشاف تأثير قوة عظمى صاعدة على قضايا النظام العالمي.

إن الأبعاد السياسية الدولية للأزمة الأوكرانية هي في الواقع أبعد مدى من دراسات الحالة الثلاث الأخرى. فقد تجنبت المصالح المتضاربة للقوى الغربية والقوى الصاعدة حول ليبيا وسوريا المواجهة المباشرة. فالقوى الغربية لم تدعم الثوار السوريين بنشر قوات برية على نطاق كان من شأنه أن يهدد بقاء الأسد ويؤدي إلى مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وروسيا.

كما أن الحرب الأهلية في جنوب السودان تفتقر إلى البعد الأوسع للنظام العالمي، وهو ما يختلف جذريًا في حالة أوكرانيا. تعتبر الأزمة الأوكرانية حالة حساسة بالنسبة لدول البريكس لسببين: أولاً، إن أحد أعضاء البريكس متورط بشكل مباشر في جميع الحالات الأخرى والعواقب الأمنية للحرب غير مباشرة إلى حد ما. ثانياً، انتهاك حق أوكرانيا في وحدة أراضيها هو انتهاك كبير للسيادة التقليدية. ولذلك، فإن الرهانات السياسية بالنسبة

لدول البريكس وأسئلة النظام العالمي فيما يتعلق بمدى ملاءمة أفعالها أعلى في حالة أوكرانيا. إن الأزمة الأوكرانية هي الحالة الوحيدة التي تورطت فيها دولة عضو في البريكس في نزاع مسلح كبير في جوارها المباشر، مما أدى إلى ضم أراضيها من قبل دولة أخرى، ولكن لم يكن للنزاع أي تأثير أمني سلبي مباشر على أي من الدول الأخرى الأعضاء في البريكس. (George Christou,2019,p125)

واعتبرت جميع دول البريكس الدعم الغربي للمتظاهرين ضد الحكومة الموالية لروسيا في كييف تدخلاً غير لائق في شؤونها الداخلية. لم تؤيد دول البريكس تصرفات روسيا ضد أوكرانيا، كما لم تقم المجموعة أو دولها منفردة بإدانة روسيا. وقد تسامحت البريكس مع تصرفات روسيا ليس لأنه كان يُنظر إليها على أنها مشروعة بالمعنى القانوني الضيق، ولكن لأنه كان يُنظر إليها على أنها تنتمي إلى منطقة النفوذ الأساسية لروسيا، والتي اعترفت بها الدول الأعضاء في البريكس لبعضها البعض دون أي توقع لتدخل من المجموعة. وربما كانت استجابة دول البريكس الخافتة إلى حد ما للنزاع ترجع إلى الموقع البعيد نسبيًا للنزاع وتأثيره الإقليمي المحدود وعدم أهميته الاقتصادية بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء في البريكس. وكان من المرجح أن يؤدي الانتقاد العلني لروسيا إلى توتر العلاقات بين دول البريكس وعدم تحقيق فائدة تذكر. لذلك، ووفقًا للقواعد غير المكتوبة داخل مجموعة البريكس، لا يُتوقع من أعضاء المجموعة مناقشة الشؤون الداخلية المثيرة للجدل ويتوقع منهم احترام المصالح الوطنية الأساسية لبعضهم البعض. أما على الصعيد العالمي، فإن السلام والأمن من المواضيع المتكررة في قسم بريكس، وكثيراً ما أعربت دول البريكس عن رغبتها في المساهمة في الحفاظ على النظام الدولي واستقراره، واستعدادها لتحمل مسؤولية أكبر في هذا المجال، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وفي الوقت نفسه، أكدت دول البريكس في عدد من البيانات الصادرة عن قادة دول البريكس على عدم ملاءمة مؤسسات الحوكمة العالمية التي تم تصورها في سياق يتسم فيه الوضع الدولي على جميع الجبهات بتحديات وفرص مختلفة للغاية، والحاجة إلى إصلاحات لمعالجة المنظمات الدولية التي سبقت هذه التغيرات وقد تم التأكيد على ذلك. وفي هذا الصدد، تطمح دول البريكس إلى أن يتم الاعتراف بها كبلدان موفرة للاستقرار من خلال المساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة وخارجها ضد التهديدات العالمية مثل الإرهاب والقرصنة والهجمات الإلكترونية. (George Christou,2019,p149-150)

وتطمح دول البريكس إلى أن يتم الاعتراف بها كمزود للاستقرار من خلال المساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة وخارجها ضد التهديدات العالمية مثل الإرهاب والقرصنة والهجمات الإلكترونية. ويتجلى ذلك في الرؤية الكبرى التي يقدمها إعلان بريكس بشكل فردي للمبادرات الدولية التي تقوم بها الدول الأعضاء في البريكس بشكل جماعي، مثل خارطة الطريق للتعاون العملي لضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، والاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب التي تستضيفها الهند، والسلام السوري أو دور الوساطة الروسي في هذه العملية، أو المبادرات التي تقوم بها مازروز، على سبيل المثال لا الحصر.

على سبيل المثال، تعمل البرازيل مع تركيا للتوسط في التوترات المتصاعدة بشأن برنامج إيران النووي، وحتى الصين، بخطابها التاريخي القوي غير التدخلي، عرضت مؤخرًا التوسط في النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا. (ويرجع ذلك إلى الدور المتزايد للجهات الفاعلة من غير الدول في كل من النزاعات داخل الدول وبين الدول).

وتسعى دول البريكس إلى المشاركة بشكل مباشر أكثر في وضع القواعد والمعايير في مجال الأمن الدولي، لكنها تختلف في طرق ومدى مشاركتها في المناقشات المعيارية الدولية. كما أنها تقترح تغييرات على المستويين المفاهيمي والتشغيلي، مثل اقتراح البرازيل للمسؤولية عن الحماية كوسيلة للحد من مسؤوليات الحماية، ودعوات جنوب أفريقيا المتكررة لزيادة الاستثمار في حل النزاعات من خلال الحوار السياسي وفكرة الحماية المسؤولة التي تقودها الصين". تشير هذه النقاط إلى أن دول البريكس تتقاسم بعض الأهداف العامة المشتركة في مجال الأمن الدولي. وقد يسهل هذا الأمر تطوير مواقف ومبادرات مشتركة خاصة بموضوعات محددة في مجال الأمن الدولي لدول البريكس. وتختلف دول البريكس في مواقفها وسياساتها في مجال مكافحة الإرهاب. فثلاثة من أعضاء المجموعة، وهي روسيا والصين والهند، تعتبر جميعها حكومات الجماعات الانفصالية المحلية جماعات إرهابية ذات صلات دولية. وفي المقابل، تواجه البرازيل وجنوب أفريقيا مرحلة من الاضطرابات السياسية، لكنهما لا تواجهان تمردًا على مستوى المنطقة، ولا تعتبر أي من هذه الحكومات رسميًا أي جماعات إقليمية منظمات إرهابية. في الواقع، كانت البرازيل في بعض الأحيان تنتقد بشدة خطاب السياسة الخارجية الذي يستخدم مصطلح الإرهاب لتبرير التدخل العسكري. (معلم أم البنين، 2022، ص215)

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بذلت دول البريكس جهوداً كبيرة لصياغة جدول أعمال مشترك بشأن ضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم وضع جدول أعمال وخطة عمل أكثر تفصيلاً من قبل فريق عمل خبراء البريكس المعني بالأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي عام 2017، صدر إعلان جوهانسبرغ الصادر عن قمة البريكس العاشرة والأقسام اللاحقة من "التعاون العملي بشأن ضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خارطة طريق البريكس لخارطة طريق البريكس لخارطة طريق البريكس أو غيرها من الخطط المتفق عليها بشكل متبادل.

وتشمل المقترحات الروسية الأخيرة التي قدمتها روسيا لشركائها في البريكس دعم وتعزيز مشروع اتفاقية الأمم المتحدة للتعاون في مكافحة الجريمة السيبرانية ومشروع مفهوم اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التشغيل الآمن للإنترنت وتطويره.

إن التحديات الخطيرة في مجال التهديدات العسكرية التقليدية والناشئة في أعالي البحار، مثل القرصنة والإرهاب البحري وانتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج والهجرة غير الشرعية، هي من بين سمات عدم الاستقرار العالمي اليوم، وتصاعد وتكثيف خطاب النزاعات الإقليمية البحرية كجزء من التنافس الجيوسياسي للدول البحرية، و عسكرة محيطات العالم.

لا تزال الصين وروسيا أكثر الجهات الفاعلة نشاطًا في أنشطة التعاون الفضائي، حيث اعتمدتا برنامجًا للتعاون الفضائي الثنائي للفترة 2018-2020.

مما سبق، يمكن الاستنتاج أن هناك اختلافات كبيرة في المصالح والسياق الجيوسياسي لدول البريكس على مستوى القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما ينعكس في مواقفها المتباينة من بعض القضايا، والتي تحركها في النهاية المصالح الوطنية. (معلم أم البنين، 2022، ص216-218)

المبحث الثاني: استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والانضمام

من خلال هذا المبحث سوف نحاول فهم استراتيجية روسيا في تكتل البريكس تجاه النظام الدولي من خلال إبراز أهم الدوافع التي تساعد في استمرارية هذه الاستراتيجية، وأهم التحديات التي تعترضها وانضمام الامارات و الجزائر الى دول البريكس.

I. استمرارية استراتيجية روسيا في تكتل البريكس تجاه النظام الدولي

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ظلت المصالح الوطنية الرئيسية لروسيا ثابتة، وقد تطورت السياسة الخارجية لروسيا وفقًا للمفهوم الذي تتبناه روسيا للتحديات التي تقف في طريق أهدافها الوطنية، والتي تتأثر بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية والدينية. وعلى هذا النحو، طورت روسيا مفهوم أن تحقيق مكانة القوة العظمى أمرا ضروريا لاستمرار أمنها وبقائها الاقتصادي.

هناك ثوابت ومتغيرات في السياسة الخارجية الروسية. فالثابت هو الدفاع المستمر عن المصالح العليا للبلاد وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية الروسية مدفوعة بطموحات متبادلة يعزز بعضها بعضًا، وهو ما أصبح واضحًا في بداية القرن الحادي والعشرين، كما أنه أضاف ثلاثة عناصر جديدة إلى السياسة الروسية المتمثلة فيما يلي : (معلم أم البنين، 2022، ص238)

- إذا استمر حلف شمال الأطلسي في التوسع عند البوابة الغربية لروسيا، ستسعى روسيا إلى دعم الاعتماد المتبادل بين الدول السوفيتية السابقة من أجل الدفاع عن منطقة الدفاع الأولى الخاصة بها.
- تعارض روسيا الأحادية القطبية وهي من أشد المدافعين عن نظام الأمم المتحدة، ولكنها ستتعاون مع واشنطن في قضايا متعددة، بما في ذلك الحد من التسلح وحقوق الإنسان والإرهاب
- وستسعى روسيا إلى دعم البيئة الأمنية في الشرق من خلال تعزيز العلاقات مع الصين والهند واليابان وكازاخستان ومنغوليا. يعتبر بوتين أن السوق الحرة مهمة للاقتصاد الروسي .

إن سياسة روسيا تجاه دول البريكس لها دوافع فكرية ومادية مختلطة فمن ناحية تُعد دول البريكس مهمة بالنسبة للكرملين من حيث السعي وراء المكانة تحاول روسيا إعادة وضعها كقوة عظمى، وتشكيل النظام العالمي المستقبلي ، فمن خلال دعم دول البريكس وإجبار الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على الالتزام بقواعد هذا النظام، تسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى وتشكيل النظام العالمي المستقبلي. من ناحية أخرى، تولي موسكو أهمية كبيرة لشراكتها الاقتصادية والاستراتيجية مع دول البريكس، التي لا تقتصر أهميتها على رفاهية روسيا فحسب، بل أيضًا لتحقيق التوازن مع الغرب في البيئة الجيواقتصادية والجيوسياسية العالمية. وبعبارة أخرى، تعتبر دول البريكس مهمة جداً لرفاهية روسيا لدرجة أنها تعطي روسيا مكانة إضافية على الساحة العالمية.

استراتيجية الطاقة في روسيا الاتحادية حتى عام 2035 (المرسوم رقم 1523 لعام 2020) من أجل تطوير قطاع الطاقة في روسيا الاتحادية، من ناحية، وتقديم أقصى قدر من الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ومن ناحية أخرى، تعزيز مكانة روسيا الاتحادية في قطاع الطاقة العالمي والحفاظ عليها حتى عام 2035 على الأقل، وفي الوقت نفسه وفي مجمع الوقود والطاقة وقطاعات الاقتصاد الأخرى حتى عام 2024، والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية وحل المهام الاستراتيجية لتنمية الاتحاد الروسي التي حددها المرسوم الرئاسي رقم 204 للاتحاد الروسي. (M. Mishustin, 2020,p5-6)

II. انضمام الامارات الى دول البريكس

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة رسميًا إلى مجموعة بريكس، وقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة الآن عضواً في هذا التكتل الذي يمثل 42% من سكان العالم ويساهم بنسبة تتراوح بين 25 و29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أنها تستحوذ على أكثر من 16% من التجارة العالمية، وهو ما يعكس بحق المبدأ الثاني من المبادئ الخمسين المتمثل في بناء أفضل اقتصاد في العالم وأكثرها حيوية والعمل على خلق أفضل بيئة اقتصادية عالمية.

وتبرز هذه الخطوة، التي تم التصديق عليها رسمياً في قمة "بريكس" الأخيرة في جوهانسبرغ، نجاح الدبلوماسية الإماراتية القائمة على بناء وتعزيز وتنويع الشراكات مع الدول الرئيسية، مما يعزز مكانتها الاقتصادية والتجارية كشريك موثوق به بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. يأتي انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة البريكس تتويجاً لعلاقة متنامية بين الطرفين على مدى سنوات، في سياق حرص دولة الإمارات على الانخراط في شراكات تنموية مع الدول ذات الخبرات والتجارب الاقتصادية المتميزة.

وقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل المستثمرين من خارج دول البريكس في بنك التنمية الجديد لدول البريكس الذي تم إطلاقه في منتصف العقد الماضي برأسمال قدره 100 مليار دولار أمريكي لتعبئة التمويلات لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول النامية والناشئة بالإضافة إلى دول البريكس. وقبل بضعة أشهر، شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في منتدى "أصدقاء البريكس" في كيب تاون في منتصف عام 2023 في إطار اجتماع وزراء خارجية دول البريكس (www.aletihad.ae/news)

كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة باستثمارات متنوعة في دول البريكس في مجالات مثل البنية التحتية والأمن الغذائي والطاقة النظيفة والنقل والصناعة، وفي فبراير 2022، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء الأخرى، وقعت اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع الهند، العضو الرائد في التحالف.

وُصفت الإمارات العربية المتحدة بأنها "شريك طويل الأمد" لهذا التجمع الواعد قبل انضمامها إلى بريكس، حيث يفوق حجم الكتلة الاقتصادية المنضوية تحت لوائه مجموعة السبع، ويبلغ عدد سكانه 3.2 مليار نسمة مقارنة بـ 800 مليون نسمة في مجموعة السبع.

تمثل مجموعة البريكس الآن 32% من الاقتصاد العالمي، أي أكثر من مجموعة السبع بنسبة 30.7%، وقد توسع دورها خلال السنوات الماضية، فاستحوذت المجموعة على 30% من إجمالي النمو العالمي.

وعلى الرغم من كونها حديثة العهد نسبياً مقارنةً بالتكتلات الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، إلا أن هذا النجاح الهائل الذي حققته مجموعة البريكس دفع أكثر من 20 دولة للتقدم بطلبات للعضوية فيها، سعياً للاستفادة من ثقلها الاقتصادي العالمي وكون أراضي الدول الأعضاء فيها تغطي ما يقرب من 40% من مساحة الكوكب.

حرص مؤسسي التجمع على التوسع مرة ثانية بإضافة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، بعد أن توسع للمرة الأولى في عام 2010 ليشمل الدول المؤسسة – روسيا والصين والهند والبرازيل بالإضافة إلى جنوب أفريقيا. (www.aletihad.ae/news)

1.II مكاسب الإمارات

ويتفق المحللون والخبراء على أن الإمارات العربية المتحدة ستستفيد من انضمامها إلى هذا التجمع، حيث عززت الإمارات العربية المتحدة آلياتها في السنوات الأخيرة من خلال إنشاء مجلس أعمال لإدارة الاستثمارات، ووكالة تصنيف ائتماني خاصة بها، وصندوق احتياطي للطوارئ.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي حوّلت اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تشجيع الابتكار منذ مطلع القرن، ستساعد عضوية البريكس على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، وتُعد دول البريكس مصدرًا مهمًا للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة أنها تضم الصين، أكبر اقتصاد في العالم، بالإضافة إلى الهند وروسيا اللتين تحتلان المرتبة الثالثة.

كما تهدف دول البريكس إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي متوازن، غنية بالموارد الرئيسية مثل النفط والقمح، والموارد المعدنية التي تستخدم على نطاق واسع في صناعة التكنولوجيا، مما يمنح الشركات الإماراتية المزيد من الخيارات ويجعل الاقتصاد الإماراتي الأكثر تنافسية في الشرق الأوسط، وتفتح عضوية البريكس الباب أمام الشركات ورؤوس الأموال الإماراتية لدخول أسواق عالمية جديدة، وتدعم سياسة المرونة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وتجعلها الدولة العربية الأولى من حيث جذب الاستثمارات.

إن الفوائد المحتملة لعضوية البريكس ستعزز دور الإمارات العربية المتحدة كقوة اقتصادية ومالية إقليمية وعالمية. كما أنها ستساعد الإمارات على بناء جسور التعاون مع المزيد من الدول حول العالم، خاصة وأنها من أسرع الاقتصادات نمواً، وستدعم جهود الإمارات في زيادة التبادل التجاري للسلع غير النفطية الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنوات القليلة الماضية.

في يونيو الماضي، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن مشاركة الإمارات والدول العربية الأخرى في التكتل الاقتصادي من شأنها أن تثريه وتزيد من قوته وتساهم في إعادة التوازن للاقتصاد العالمي. وباعتبارها واحدة من أكبر الأسواق في الخليج فإن الإمارات العربية المتحدة ستحقق قيمة مضافة لا مثيل لها للتجمع وتعزز قدرته على تحقيق أهدافه وتقوي نفوذه على الساحة الدولية بما يتماشى مع المشهد السياسي والاقتصادي العالمي المتغير وتحولاته.

وعلاوة على ذلك، فإن توسيع عضوية البريكس سيضيف بعداً جديداً لتاريخ البريكس، وسيوفر الظروف اللازمة لمزيد من المشاريع التنموية بين دول البريكس، وسيمكن شركاته من الوصول إلى أسواق جديدة، وسيزيد من القدرة الأمنية لدول البريكس في مواجهة أي تهديد. ويؤكد المراقبون أن انضمام دول البريكس إلى عضوية البريكس سيعزز القدرة الأمنية لدول البريكس في مواجهة أي تهديد.

وبالنظر إلى أن دول البريكس الخمس تمثل 43% من إنتاج النفط العالمي، فإن انضمام الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص سيعزز من مكانة دول البريكس كلاعب رئيسي في سوق الطاقة الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن توسيع عضوية التكتل الاقتصادي سيسمح لها بتنويع احتياطياتها من العملات وتقوية عملتها وزيادة احتياطاتها من الذهب بنسبة 13% وزيادة عدد سكانها بأكثر من 15.5% وتتجاوز فوائد البريكس من عضوية الإمارات العربية المتحدة الجوانب الاقتصادية.

فبفضل البنية التحتية العلمية والتكنولوجية القوية التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في مجالات الفضاء والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، ستعزز هذه الخطوة قدرات المجموعة في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. (www.aletihad.ae/news)

III. انضمام الجزائر الى دول البريكس

وقد رحبت بكين وموسكو برغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومنافسة التكتلات الكبرى مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين. وقد عبّر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن هذا الطموح في أواخر يوليو الماضي، لكن المراقبين يصرون على أن هذه العضوية المهمة والاستراتيجية يجب ألا تأتي على حساب علاقات الجزائر مع شركائها الغربيين.

وتهدف الجزائر إلى الانضمام إلى مجموعة البريكس التي تضم دولاً كبرى مثل الصين وروسيا. وقد أعلن الرئيس عبد المجيد تبون عن هذا الطموح في أواخر شهر يوليو الماضي، وقد رحبت به كل من بكين وموسكو.

وتعد مجموعة البريكس إحدى التكتلات السياسية والاقتصادية الرائدة في العالم، وتضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وقد استقطبت إلى جانب الجزائر اهتمام العديد من دول الشرق الأوسط، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران.

وصرح الرئيس الجزائري آنذاك أن بلاده أوشكت على استيفاء شروط الانضمام إلى البريكس، وقال في مقابلة مع إحدى الصحف الوطنية بثتها قناة تلفزيونية وإذاعية محلية في 31 يوليو (تموز) 2022، "هناك شروط اقتصادية للانضمام إلى البريكس، وأعتقد أن الجزائر أوشكت على استيفائها " وأوضح أن البلاد عضو في مجموعة البريكس. كما ذكر تبون أن مجموعة البريكس تهم بلاده لأنها 'قوى اقتصادية وسياسية' والعضوية فيها ستبقي الجزائر 'رائدة عدم الانحياز' بعيدة عن 'صراع القطبين'.

في السياق ذاته، نقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن القائم بأعمال السفير الصيني في الجزائر تشيان جين، أمس الثلاثاء، أن بلاده ترحب بمساعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة بريكس، فيما التقى وزير الخارجية الصيني وانغ يي مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة يوم السبت على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وعقب اللقاء، أعربت الصين عن ترحيبها بانضمام الجزائر إلى "عائلة بريكس".

وكان السفير الروسي في الجزائر فاليريان تشوفاييف قد صرح في وقت سابق من هذا الشهر أن بلاده ليس لديها أي اعتراض على انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس. 'ليس لدى روسيا أي اعتراض على رغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة بريكس: 'ليس لدى روسيا أي اعتراض على رغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة بريكس. وقد ناقش

الرئيسان الجزائري والروسي بوتين هذه المسألة، ووفقًا لموقع بريكس، أعربت إيران والأرجنتين أيضًا عن رغبتهما في الانضمام إلى البريكس في يوليو الماضي'.

1.III ما هي مصلحة الجزائر في الانضمام لمجموعة بريكس؟

وقال د. دانيال ملحم: 'يتجه العالم نحو نوع من التفتت والتشرذم في النظام العالمي في ظل نهاية العولمة وتحولها إلى نوع جديد من العولمة من خلال تكتلات مثل تكتل جنوب آسيا والتكتل الأوروبي وتكتل أمريكا الشمالية. مهمة لأنها تضم دولاً ذات نمو مرتفع مثل الصين والهند والبرازيل، ومن المؤكد أن تنضم إليها دول أخرى. فالهند، على سبيل المثال، ستشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا خلال العقد المقبل، الأمر الذي سيضع طلبًا كبيرًا جدًا على موارد الطاقة. والجزائر مهتمة بالانضمام إلى مجموعة البريكس ويمكن أن تستفيد من التسهيلات التجارية والاقتصادية. وبعد تفكك النظام العالمي، هناك حاجة إلى نظام مالي ونقدي جديد، ويمكن إصدار عملة رقمية جديدة لبلدان البريكس. وينبغي على الجزائر الانضمام إلى هذا التجمع لجني الفوائد التجارية المستقبلية لما تتمتع به من مزايا استراتيجية للتجارة والنظام المالي والنقدي العالمي على مدى الخمسين سنة القادمة." (france24)

وأوضح د. ممدوح سلامة: "في أوائل شهر أغسطس الماضي، اقترح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون انضمام بلاده إلى مجموعة البريكس. وقد جاء هذا الاقتراح في وقت تمر فيه علاقات الجزائر مع بعض الأطراف الأوروبية بأزمة، وكذلك علاقاتها مع إسبانيا، وعلاقاتها مع فرنسا في حالة اهتزاز. تجد الجزائر نفسها في نظام عالمي يتحول بسرعة من نظام أحادي الطرف بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام متعدد القوى بقيادة الصين وروسيا. والأزمة الأوكرانية هي أحد مظاهر ذلك. وعلاوة على ذلك، تعتقد الجزائر أن لديها القدرة الاقتصادية والسياسية لجعل بلدها أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز، كما أن الانضمام إلى مجموعة البريكس يوفر للجزائر آفاقاً جديدة ومزايا كبيرة.

"وتتمثل الميزة الأولى في أن الجزائر تستطيع توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي من خلال انضمامها إلى تجمع يضم الصين وروسيا، اللتين تمثلان معاً 41% من سكان العالم و24% من الاقتصاد العالمي و16% من التجارة العالمية. وباعتبارها أكبر مستورد للطاقة في العالم، يمكن للصين أن تستوعب كل صادرات الجزائر من النفط والغاز، ويمكنها توجيه بعض استثماراتها إلى صناعة النفط والغاز في الجزائر. والميزة الثانية هي أن الجزائر يمكنها بيع نفطها وغازها بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي أو اليورو، أو التحول إلى اليوان الصيني في المستقبل، مما يحمي الجزائر من العقوبات الاقتصادية المحتملة من قبل الولايات المتحدة إذا ما اتخذت نهجًا سياسيًا

لا يرضي واشنطن يمكن القيام بذلك. أما الميزة الثالثة فهي أن الجزائر يمكن أن تتعلم من روسيا كيف تحولت من مستورد رئيسي للقمح والمواد الغذائية في عهد الاتحاد السوفيتي إلى أكبر مصدر في العالم تحت قيادة الرئيس بوتين. ومع اشتداد أزمة الغذاء العالمية، ستستفيد الجزائر في المستقبل من خلال ضمان أمنها الغذائي وتصدير فائضها إلى بقية العالم. (**france24**)

2.III ما تداعيات انضمام الجزائر إلى بريكس على علاقاتها مع الغرب؟

"إن عضوية الجزائر في مجموعة البريكس لا تعني إدارة ظهرها للمنظومة الغربية. نحن نعلم أن العلاقات التجارية بين الجزائر وأوروبا مزدهرة خاصة في قطاع النفط والغاز. والجزائر لن تدير ظهرها للدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية تحت طائلة تكبد خسائر فادحة. وفي رأيي أن استراتيجية الجزائر لن تدير ظهرها للغرب، بل ستبقي أبوابها مفتوحة أمام دول البريكس، وبالتالي ستحافظ على علاقات جيدة معها جميعاً.

وكما يقول الخبير الاقتصادي الدكتور ممدوح سلامة: "بالطبع، ستتأثر علاقات الجزائر مع الغرب، خاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بشكل كبير. ومع ذلك، فإن عضوية الجزائر في مجموعة البريكس ستعزز مكانتها الاقتصادية والسياسية في العالم وقد تقوي أيضا مكانتها السياسية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة"، يقول الخبير الاقتصادي الدكتور ممدوح سلامة.(france24)

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

I. منهجية التقدير:

قمنا بدراسة أثر انعكاس الصراع بين الدولار و البريكس على النظام المالي العالمي من خلال النموذج الذي يبين اثر كل من الناتج الداخلي الخام وحجم التجارة الخارجية لدول البريكس على هيمنة الدولار مقاسا بحجم الاحتياطات العالمية بالدولار كما هو موضح في النموذج التالي:

المتغير التابع:

RED: النسبة المئوية لحجم الاحتياطات العالمية بالدولار

المتغيرات التابعة:

CIB: النسبة المئوية لحجم التجارة الخارجية لدول البريكس

GDPB: النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس

REGB: النسبة المئوية لاحتياطات الذهب لدول البريكس

البيانات مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي والنشرات الإحصائية، وهي بيانات سنوية للفترة 1990 -2023.

قمنا بتقدير النموذج من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تم التقدير باتباع منهجية الانحدار الذاتي VAR باستعمال برنامج EVIEWS 9.

II. نتائج الدراسة القياسية

❖ التحليل الوصفي للمتغيرات

إن التحليل الوصفي لمختلف السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة تسمح لنا بإعطاء لمحة واضحة حول تطور هذه المتغيرات، و نتائج التحليل الوصفي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-03): نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

	RED	GDPB	CIB	REGB
Mean	63.55617	17.81045	18.89426	9.218760
Maximum	71.51797	25.96700	25.68742	15.65841
Minimum	58.40574	8.102422	10.79397	4.181106
Std. Dev.	3.491559	6.442316	4.388847	4.152571
Skewness	0.525463	-0.318512	-0.448628	0.241602
Kurtosis	3.050793	1.551843	2.006223	1.504370
Jarque-Bera	1.107025	2.502959	1.792659	2.470397
Probability	0.574927	0.286081	0.408065	0.290777
Observations	24	24	24	24

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews9.

يوضح الجدول ان:

- نسبة الاحتياطات العالمية بالدولار RED سجلت خلال فترة الدراسة متوسط حسابي قدره 63.55 %، باعلى قيمة سنة 2001 قدرها 71.51 % وادنى قيمة سنة 2023 قدرها 58.40 % ، بانحراف معياري 3.49 % ، كما يبين اختبار Jarque-Bera ان السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

- نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس GDPB

يوضح الجدول أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المدرجة في النموذج، مقاييس النزعة المركزية، الوسط الحسابي(Mean) والوسيط(Median) ومقاييس التشتت، الانحراف المعياري (Std.Dev)، المدى والذي يمكن حسابه بطرح أدنى قيمة (Minimum) من أعلى قيمة (Maximum) بالاعتماد على نتائج تحليل الدراسات السابقة، تم بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين الصراع بين الدولار و البريكس و النظام المالي العالمي، حيث تم الاعتماد على الصراع بين الدولار و البريكس كمتغيرات تابعة و النظام المالي العالمي كمتغيرات مستقلة.

- **متغيرات الدراسة:**

❖ **الاحتياطات RED:**

الجدول رقم (2-04): تطور الاحتياطات دول البريكس خلال الفترة 2000-2023.

السنوات	الاحتياطات	السنوات	الاحتياطات
2000	71.13749894789	2012	61.4971891005806
2001	71.5179716503584	2013	61.2768264453591
2002	66.5012155497516	2014	65.1714200478992
2003	65.4498739669679	2015	65.7485815407328
2004	65.5072874753056	2016	65.3603119218992
2005	66.5151612341001	2017	62.726993165501
2006	65.0447066906518	2018	61.761464536059
2007	63.8745060840071	2019	60.7477162622329
2008	63.7652211427071	2020	58.9228773742622
2009	62.1541681129337	2021	58.7986618156925
2010	62.2471741090156	2022	58.5163261862697
2011	62.6991428637103	2023	58.4057400578122

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يمثل الجدول أعاها بيانات حول الاحتياطات دول البريكس خلال الفترة 2000-2023.معبرا عليه بمليون دولار، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2000 وهي مساوية الى 71.13749894789 وأدنى قيمة سجلت سنة 2023 وهي مساوية ل 58.4057400578122.

الشكل رقم (2-09): تطور الاحتياطات دول البريكس خلال الفترة 2000-2023.

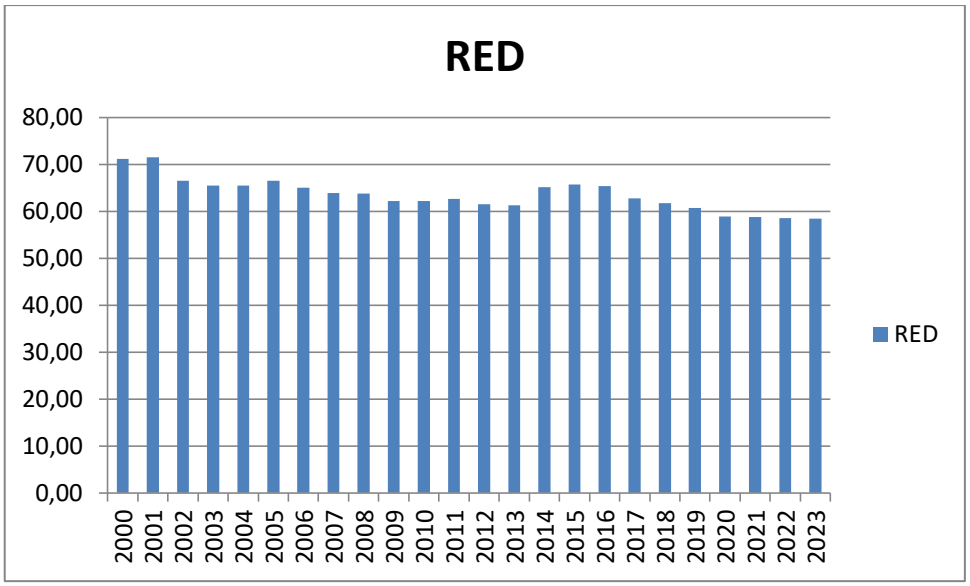

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2023)عرف انخفاض طفيف وذلك راجع الى الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي كانت تمر بها دول البريكس، بينما عرف ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (2014-2017) وذلك راجع الى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي في سياق برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي، كما نلاحظ في الفترة الأخيرة (2020-2023) تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وذلك راجع الى جائحة كوفيد-19 و الحرب الروسية.

- **دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**

سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمار اختبار الجذور الأحادية ADF للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والمبينة كما يلي:

جدول رقم (2-5): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF

القرار	ADF		المتغيرات	
	الاحتمال	T stat		
غير مستقرة	330.38	0-2.371	RED	الاحتياطات
مستقرة	0.0158	-4.2177	D(RED)	
غير مستقرة	0.9836	-0.3442	GDPB	الناتج المحلي
غير مستقرة	0.223	-2.7658	D(GDPB)	
مستقرة	0.0002	-6.49625	D(GDPB,2)	
غير مستقرة	0.7957	-1.5111	CIB	التجارة الخارجية
مستقرة	0.0310	-3.8797	D(CIB)	
مستقرة	0.4285	-2.2777	REGB	احتياطات الذهب
غير مستقرة	0.01777	-4.1612	D(REGB)	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews9.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم T_{st} لكل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أكبر من القيم الحرجة و الاحتمال أكبر من 5% و بالتالي فان السلاسل الزمنية غير مستقرة.

نلاحظ أن Tst للتفاضل الأول للسلاسل الزمنية لكل المتغيرات المدروسة باستثناء نسبة الناتج المحلي الاجمالي أصغر من القيم الحرجة و أن الاحتمال أصغر من 5% و بالتالي فان السلاسل الزمنية ل (D(RED، D(CIB)، D(REGB) مستقرة من الدرجة الأولى I(1).

نلاحظ أن Tst للتفاضل الثاني للسلسلة الزمنية لنسبة الناتج المحلي الاجمالي أصغر من القيم الحرجة و أن الاحتمال أصغر من 5% و بالتالي فان للسلسلة الزمنية ل D(GDPB,2) مستقرة من الدرجة الثانية I(2).

بما ان السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى والثانية سنقوم باستعمال منهجية التكامل المتزامن.

- **اختبار التكامل المتزامن:**

قمنا باستعمال اختبار Johansen لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات كما هي مبينة في الجدول التالي

جدول رقم (2–6): التكامل المتزامن

Date: 05/07/24 Time: 13:21
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: RED GDPB CIB REGB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.761258	67.18004	63.87610	0.0257
At most 1	0.525692	35.66790	42.91525	0.2186
At most 2	0.477688	19.25811	25.87211	0.2658
At most 3	0.202185	4.969318	12.51798	0.6008

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.761258	31.51214	32.11832	0.0591
At most 1	0.525692	16.40979	25.82321	0.5085
At most 2	0.477688	14.28879	19.38704	0.2354
At most 3	0.202185	4.969318	12.51798	0.6008

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

- يبين اختبار التكامل المتزامن ان Trace Statis اصغر من القيم الحرجة عند r=1، وبالتالي يوجد علاقة واحدة طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة .
- بالنظر الى نتائج اختبار التكامل سنمر الى تقدير العلاقة باستعمال نموذج تصحيح الاخطاء

- **نموذج تصحيح الأخطاء:**

جدول رقم (2-7): نموذج تصحيح الاخطاء

D(REGB,2)	D(CIB,2)	D(GDPB,3)	D(RED,2)	Error Correction:
0.182739	-0.209184	-0.306608	-0.870281	CointEq1
(0.16072)	(0.14991)	(0.13866)	(0.24711)	
[1.13701]	[-1.39538]	[-2.21115]	[-3.52180]	
0.144835	0.154461	0.040221	0.278266	D(RED(-1),2)
(0.12762)	(0.11904)	(0.11011)	(0.19622)	
[1.13490]	[1.29758]	[0.36529]	[1.41813]	
-0.419020	0.169311	-0.290098	1.777918	D(GDPB(-1),3)
(0.33299)	(0.31059)	(0.28729)	(0.51198)	
[-1.25837]	[0.54512]	[-1.00977]	[3.47265]	
0.158936	-0.588509	0.024319	-0.097392	D(CIB(-1),2)
(0.27292)	(0.25457)	(0.23547)	(0.41963)	
[0.58234]	[-2.31175]	[0.10328]	[-0.23209]	
-0.345250	0.078190	-0.107418	0.251177	D(REGB(-1),2)
(0.21347)	(0.19912)	(0.18418)	(0.32823)	
[-1.61729]	[0.39268]	[-0.58322]	[0.76526]	
-0.026848	-0.016576	-0.028353	0.074025	C
(0.19511)	(0.18199)	(0.16833)	(0.29999)	
[-0.13760]	[-0.09108]	[-0.16843]	[0.24676]	
0.432116	0.404383	0.613421	0.580007	R-squared
0.229301	0.191663	0.475357	0.430009	Adj. R-squared
10.43434	9.078239	7.767079	24.66708	Sum sq. resids
0.863313	0.805261	0.744843	1.327379	S.E. equation
2.130587	1.901009	4.443019	3.866775	F-statistic
-21.87247	-20.48025	-18.92039	-30.47614	Log likelihood
2.787247	2.648025	2.492039	3.647614	Akaike AIC
3.085967	2.946745	2.790759	3.946334	Schwarz SC
0.026959	0.013281	-0.004159	0.047038	Mean dependent
0.983390	0.895655	1.028331	1.758170	S.D. dependent

تبين نتائج الدراسة :

- نلاحظ أن قيمة CointEq1 سالبة (0.78-) ولها معنوية احصائية.
- تبين F-statistic (3.86) وجود معنوية احصائية للنموذج وله جودة تفسيرية.
- تبين R^2 (0.58) وجود قدرة تفسيرية متوسطة للنموذج، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع Red بنسبة 45%.
- نلاحظ أن كل المتغيرات ليس لها معنوية احصائية و بالتالي ليس لها أثر على نسبة الاحتياطات بالدولار.

- يوجد أثر لنسبة الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس GDPB على Red ذو دلالة معنوية حيث أن إذا إرتفعت نسبة GDP ب 1% فإن نسبة الاحتياطات ترتفع بنسبة 1.77%.

استخراج المعادلة:

RED= 0.174682*RED(-1) + -0.269196*RED(-2) - 0.499633*GDPB(-1) -1.303126*GDPB(-2) + 0.644751*CIB(-1) + 0.338384*CIB(-2)+ 0.151210*REGB(-1) -0.519144*REGB(-2) - 0.804859

تشير المعادلة أعلاه الى الاحتياطات بدلالة قيمته السابقة بسنة أو بسنتين و القيم السابقة للناتج المحلي و التجارة الخارجية و احتياطات الذهب و يمكننا التوصل الى:

- معامل التحديد $R^2 = 0.465598$ مما يعين 46.55% من التغيرات في الاحتياطات مفسرة بقيمته السابقة والقيم السابقة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فترجع الى عوامل أخرى.
- المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة 0.000 عند 5%، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة للاحتياطات مقبولة احصائيا.

III. تحليل دوال الاستجابة

الشكل رقم (2-10): دوال الاستجابة

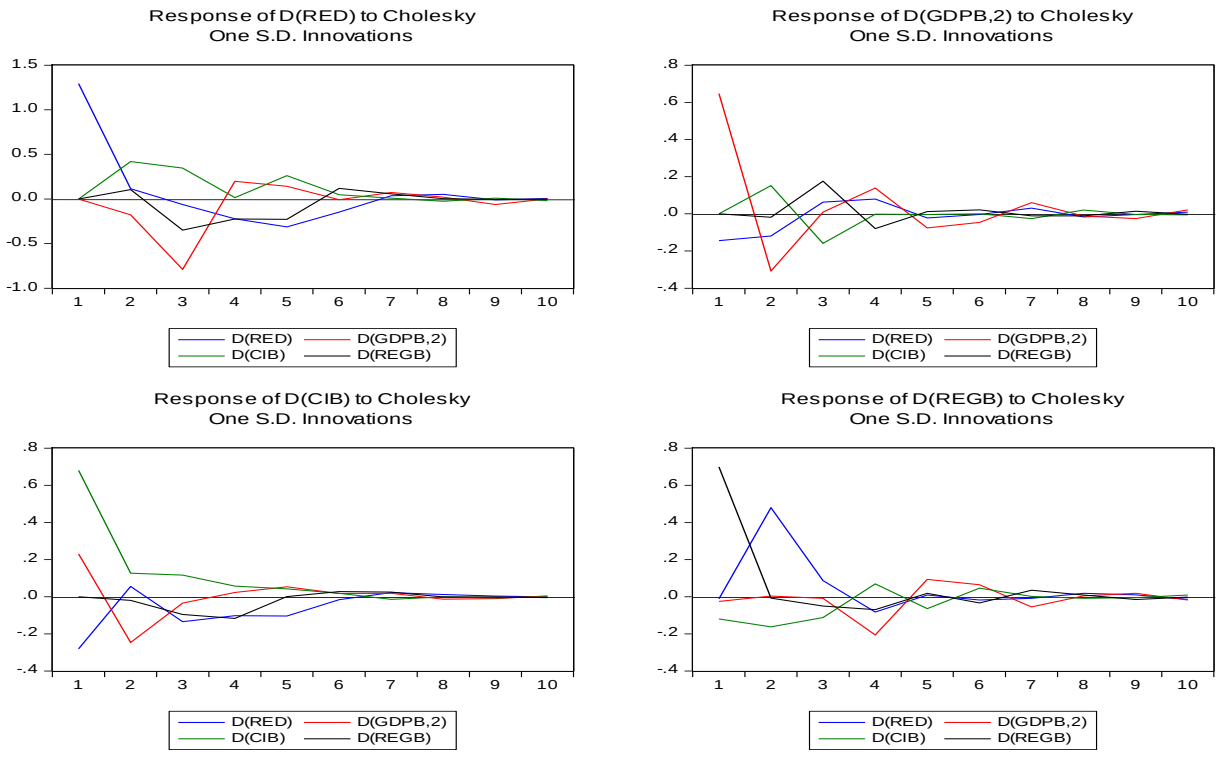

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

- من الشكل (**2-13**): نلاحظ عند احداث صدمة للاحتياطات، نلاحظ استجابة الناتج المحلي والتجارة الخارجية و احتياطات الذهب في السنوات الأولى، و بداية من السنة الثانية لاحظنا استجابة موجبة حتى السنة السادسة.
- عند احداث صدمة الناتج المحلي، نلاحظ استجابة الاحتياطات والتجارة الخارجية و احتياطات الذهب في السنوات الأولى، و من ثم نلاحظ منذ السنة الخامسة عدم الاستجابة.
- عند احداث صدمة للتجارة الخارجية، نلاحظ استجابة الاحتياطات والناتج المحلي و احتياطات الذهب في السنوات الأولى، و بداية من السنة السادسة لاحظنا استجابة سالبة حتى السنة العاشرة
- عند احداث صدمة لاحتياطات الذهب، نلاحظ استجابة موجبة للاحتياطات في السنوات الأولى، على عكس الناتج المحلي و التجارة الخارجية كانت استجابتهما سالبة و بداية من السنة السابعة لاحظنا عدم استجابة كل من الاحتياطات والناتج المحلي و التجارة الخارجية حتى السنة العاشرة.

- **تحليل دوال التباين:**

جدول رقم (2-8): تحليل دوال التباين

Variance Decomposition of D(RED):

Period	S.E.	D(RED)	D(GDPB,2)	D(CIB)	D(REGB)
1	1.292133	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.379353	88.44419	1.677352	9.291467	0.586995
3	1.664445	60.87817	23.58766	10.73372	4.800456
4	1.705628	59.66108	23.80277	10.22837	6.307779
5	1.774061	58.26104	22.63875	11.62468	7.475524
6	1.784657	58.24186	22.37309	11.55649	7.828562
7	1.787453	58.10047	22.46684	11.52277	7.909920
8	1.788512	58.11623	22.45338	11.52952	7.900873
9	1.789619	58.04751	22.54331	11.51754	7.891638
10	1.789719	58.04223	22.54086	11.52602	7.890891

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

- يوضح الجدول(2-11) نتائج مكونات التباين للاحتياطات، ان المكون الوحيد في المدى القصير هو نفسه هو نفسه حيث يمثل نسبة 100%، بينما تنخفض هذه النسبة في المدى الطويل ليصل الى 58.04% في السنة العاشرة، حيث يصبح الناتج المحلي يمثل نسبة 22.54 % من الاحتياطات في السنة العاشرة و تصبح

التجـارة الخارجيـة تمثـل نسـبة % 11.52 مـن الاحتياطـات في السـنة العاشـرة و تصـبح احتياطـات الذهب%7.89 من الاحتياطات في السنة العاشرة و لكن المتغيرات هذه تبقى ضعيفة في المدى القصير حيث كانوا %0 في السنة الأولى.

- يوضح الجدول(2-11) نتائج مكونات التباين للناتج المحلي، ان المكون الوحيد في المدى القصير هو الناتج المحلي نفسه حيث يمثل نسبة 95.28%، بينما تنخفض هذه النسبة في المدى الطويل ليصل الى 80.13% في السنة العاشرة، حيث تصبح الاحتياطات يمثل نسبة6.93 % من الناتج المحلي في السنة العاشرة و تصبح التجارة الخارجية تمثل نسبة % 7.22 من الناتج المحلي في السنة العاشرة و تصبح احتياطات الذهب%5.70 من الناتج المحلي في السنة العاشرة و لكن المتغيرات هذه تبقى ضعيفة في المدى القصير حيث كانوا %0 في السنة الأولى.
- يوضح الجدول(2-11) نتائج مكونات التباين للتجارة الخارجية، ان المكون الوحيد في المدى القصير هو للتجارة الخارجية نفسه حيث يمثل نسبة 77.81%، بينما تنخفض هذه النسبة في المدى الطويل ليصل الى 65.14% في السنة العاشرة، حيث تصبح الاحتياطات يمثل نسبة16.00 % من الناتج المحلي في السنة العاشرة و يصبح الناتج المحلي يمثل نسبة % 15.62 من للتجارة الخارجية في السنة العاشرة و تصبح احتياطات الذهب%3.22 من للتجارة الخارجية في السنة العاشرة و لكن المتغيرات هذه تبقى ضعيفة في المدى القصير حيث كانوا %0 في السنة الأولى.
- يوضح الجدول(2-11) نتائج مكونات التباين لاحتياطات الذهب ، ان المكون الوحيد في المدى القصير هو احتياطات الذهب نفسه حيث يمثل نسبة 96.97%، بينما تنخفض هذه النسبة في المدى الطويل ليصل الى 57.42% في السنة العاشرة، حيث تصبح الاحتياطات يمثل نسبة28.25 % من احتياطات الذهب في السنة العاشرة و يصبح الناتج المحلي يمثل نسبة % 6.88 من احتياطات الذهب في السنة العاشرة و تصبح التجارة الخارجية %7.43 من احتياطات الذهب في السنة العاشرة و لكن المتغيرات هذه تبقى ضعيفة في المدى القصير حيث كانوا %0 في السنة الأولى.

خلاصة:

على ضوء ما تم ذكره في الدراسة التحليلية و القياسية لانعكاس الصراع بين الدولار والبريكس على النظام المالي العالمي ، وكخلاصة لهذا الفصل، كانت الرغبة في مراجعة التوزيع الحالي للسلطة، أحد الدوافع الأساسية لهوية البريكس والدافع الرئيسي لإنشاء المجموعة، وخاصة أن دول البريكس هي مجموعة متنوعة جغرافيا، مما يضيف هذا الامتداد العالمي إلى قوة المجموعة ومصالحها، فإذا كانت دول البريكس ترغب في التميز كقادة في القضايا العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية بما أن الموقف الذي يتخذه الغرب تجاه هذه القضايا يظهر أن مهارتهم القيادية تعاني في هذا المجال، لابد لها من إيجاد حلول للخروج من هذا المأزق، مما يمكنها من إكتساب أهمية أكبر من حيث القوة وبالتالي اكتساب المزيد من المصداقية على الساحة العالمية، وهذا تحدي كبير بالنسبة له، غير أن انحدار الغرب يمكن أن يفتح هذه المسارات، مما يسمح لهم في إيجاد نوع من التوازن الجيوسياسي بوجه السيطرة الأمريكية.

خاتمة عامة

كجزء من إعادة تشكيل تدريجية وغير محددة للنظام الدولي و توازن القوى داخلها، تشكل مجموعة البريكس مساحة ذات ملامح متطورة واليوم تجتذب وتتكتل عددًا متزايدًا من بلدان الجنوب (أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا) مجبرين على الإبحار في تيارات الساحة المعذبة أكثر من أي وقت مضى دولية، نتجت عن التوترات الناشئة والتنافس النظامي المتزايد بين الصين والولايات المتحدة. في عالم لا قوة فيه، أو مجموعة من ولا تستطيع القوى وحدها أن تمارس القيادة القادرة على فرض توازنها على الجميع، وتقوم كل دولة الآن بتطوير استراتيجيات معاملاتية وعملية تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف في المقام الأول لتعزيز مصالحها المباشرة والحصول على الحكم الذاتي. في هذا إن السياق، أو الانضمام إلى مجموعة البريكس أو الاقتراب منها، يستجيب بشكل أقل للمنطق بالنسبة لهذه البلدان الانضمام إلى معسكر أيديولوجي محدد سلفًا بدلاً من البحث عن التنويع شراكات وتحالفات تهدف إلى الحد من النشاط الاقتصادي والسياسي قوية للغاية من الناحية الاستراتيجية أو حصرية في مواجهة القوتين المتنافستين في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي فإن طبيعة وشدة وتطور هذا التنافس النظامي هو الذي سيحدد وبشكل ملحوظ الأشكال المستقبلية ومسار مجموعة البريكس.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلت الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- بدأ النظام الدولي في التحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام تعددي توافقي، تمتلك فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية، وتتوزع القوة الاقتصادية على عدة أقطاب تكون فيه الولايات المتحدة في محل منافسة مع قوى أخرى برزت بشكل سريع كفواعل هامة.
- شهد القرن الحادي والعشرين تنامي دور القوى الصاعدة في النظام الدولي الراهن، التي تسعى إلى خلق "النظام الموازي" الذي سيتحدى المؤسسات الدولية التي يقودها الغرب حاليا.
- تم إنشاء مصطلح البريك" BRIC" من الناحية المفاهيمية كفئة استثمارية جذابة من البلدان في عام 2001 بواسطة الخبير الاقتصادي العالمي في غولدمان ساكس "جيم أونيل"، ومع ذلك تعود أصولها السياسية إلى أوائل التسعينيات في روسيا في شكل "مثلث استراتيجي" لروسيا والهند والصين، ثم تم تعزيزها الحقا من خلال تشكيل منظمة شنغهاي للتعاون بقيادة كل من روسيا والصين.
- تنتهج دول البريكس أهداف استراتيجية في الحوكمة العالمية المتمثلة في تعزيز مواقف دول البريكس من الناحية الكمية؛ إنشاء هياكل موازية في الحوكمة الدولية، إيجاد نموذج تنموي جديد أكثر مساواة من النموذج الليبرالي القائم على السوق.

- على مدار الثالثين عاما الماضية، نجحت دول البريكس بدرجات متفاوتة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال التغيير الهيكلي في العقود الثالثة الماضية.
- أدى نمو الصين الهائل الذي تقوده الصادرات (صادرات السلع المصنعة) هو مسؤول إلى حد كبير عن زيادة حصة الصادرات من دول البريكس، كما تقوم الهند بشكل متزايد بتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ذلك، نجحت البرازيل في تصدير الموارد الطبيعية بالإضافة إلى فئات معينة من السلع المصنعة، غالبا المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، في المقابل، تظهر صادرات التصنيع الروسية اتجاها نحو التركيز حصريا في المنتجات البترولية المكررة (مدفوعة بمواردها من النفط والغاز)، كما ركزت صادرات التصنيع في جنوب إفريقيا على المواد الكيميائية والمعادن الأساسية ومعدات النقل.
- تأخذ مساهمة دول البريكس في الاقتصاد العالمي وفي التنمية العالمية ثالثة أشكال ملموسة المتمثلة، كمحرك للاقتصاد العالمي يوفر جزءا كبيرا ومتزايدا من الطلب والعرض للسلع والخدمات؛ سد الثغرات ولعب دور أكبر في توفير الاستثمار والمعرفة وأخيرا، تمكين الأهداف العالمية المهمة من التقدم من خلال تفعيل الإجراءات المشتركة والمنسقة لدول البريكس.
- أدى وباء كوفيد19- إلى تفاقم الاختلافات الجيوسياسية الموجودة مسبقا بين دول البريكس، خاصة بين الصين والهند، مما سيؤثر على دول البريكس كتجمع سياسي.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها دول البريكس على مدار عشرين سنة، إلا أنها تواجه العديد من العقبات التي تعترض طريقها كانتشار ظاهرة الفساد السياسي، التفاوت الهيكلي بين الصين وبقية دول الأعضاء، نقص التنسيق في السياسات داخل دول البريكس بسبب العلاقات السياسية المضطربة بين بعض الأعضاء والافتقار كذلك إلى التنسيق فيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية، ضعف التجارة البينية، وغيرها من القضايا الأخرى ورغم هذا كله وفي ظل هذا الوباء تميزت المجموعة بمرونتها وتخطيها للأوضاع الراهنة واستمراريتها، مما أكسبها مكانة متزايدة على الصعيد الدولي.

واستخلاصا لما سبق، يعتمد نجاح تكتل البريكس على مدى مرونته في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، بيد أن جائحة فيروس كوفيد19- فتحت فرصا جديدة لها لتوسيع وجودها في أرجاء العالم (في شكل مساعدات لمواجهة هذا الوباء)، خاصة في مناطق الجنوب العالمي، بالإضافة إلى محاولتها لإنشاء شراكة ذات مصداقية في اتخاذ إجراءات ملموسة، بشأن تغير المناخ وفي مجال الطاقة المتجددة، من خلال توسيع عضويتها أمام البلدان

الأخرى، مما سيسمح لها بتشكيل معالم نظام دولي جديد يقوم على التعددية القطبية، في ظل تراجع النفوذ الغربي، وبهذا من المتوقع أن تصبح دول البريكس المركز والغرب المحيط.

شكّل عدم وجود الجزائر في قائمة الدول الجديدة المنضمة إلى مجموعة "بريكس" مفاجأة غير متوقعة، خصوصا أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أكد في لقاء صحفي سابق، أن "سنة 2023 ستتوج بانضمام بلاده للمنظمة." و يعود السبب الرئيسي لعدم انظمام الجزائر الى مجموعة البريكس و عدم قبولها، هو تحفظ الهند" ثم تابع "تُعيب الهند والبرازيل، هي الأخرى، على الجزائر اعتمادها الكبير على النفط."

و من أهم مكاسب الجزائريين بعد الانضمام إلى "بريكس ما يلي

- تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول العضوة في هذه المجموعة، حيث ستكون هذه العضوية في خدمة المصالح الاقتصادية البحتة لبلادنا، كما أن هذا الانضمام سيؤهّل الجزائر إلى التوقيع على مشاريع اقتصادية جديدة، حسب خصوصيات هذه الدول،
- تطوير البنى التحتية، وتسهيل إنجاز المشاريع الكبرى، ويتعلّق الأمر باستغلال الثروات المنجمية مع الصين على سبيل المثال، والتي تم أمس توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي وفق الخطّة الخماسية الثانية معها .
- كما أن دول ‘‘بريكس’’ وقعت سنة 2014إنشاء بنك التنمية الجديد، والذي يتكفّل بتمويل استثمارات كبرى، إذ أن الصيغة التي يعمل بها هذا البنك تنافس صندوق النقد الدولي، ف) FMI)يفرض شروطا تعجيزية صارمة لإقراض الدول، في حين يكتفي بنك "بريكس" بالإقراض مقابل فوائد معينة، وهي الآليات المالية التي سيتسنى للجزائر الاستفادة منها في حال انضمامها للمجموعة، كما قد يؤهّلها هذا الخيار إلى التوقيع على اتفاقيات تفاضلية تتعلّق برفع القيود الجمركية والعراقيل غير الجمركية، وأيضا الاستفادة من تجارب هذه الدول الرائدة في قطاعات معينة كالصناعة والزراعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية.

اما الدراسة القياسية فقد بينت وجود أثر سلبي لانعكاسات الصراع بين الدولار و البريكس على النظام المالي العالمي،

الاجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: " تمتلك دول البريكس مجموعة من العوامل والمقومات التاريخية والسياسية و الإقتصادية التي تجعل منها قوة صاعدة وفاعلة في النظام الدولي" ان المجموعة تسير تدريجيا إلى آلية متكاملة للتعاون المتبادل فيما يخص

مسائل الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية وتؤكد المؤشرات أن بريكس تمضي نحو إضفاء تنوع حقيقي إلى النظام العالمي يحفظ الأمن والإستقرار، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "النمو المتزايد لإقتصادات دول البريكس يهدد الإقتصاد الأمريكي مما يؤثر على دورها العالمي"، ان تطوير مجموعة بريكس ، في حد ذاتها مؤشر على التحول التدريجي في التوازن العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:"يوجد اثر لتكتل دول البريكس على الاحتياطات العالمية بالدولار وعلى النظام المالي العالمي" حيث تسعى دول مجموعة بريكس إلى إطلاق عملة موحدة بينها تنهي بها هيمنة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي، إذ أعلن ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مشددا على أن مجموعة بريكس تعمل على تطوير عملة احتياطية جديدة على أساس سلة العملات للدول الأعضاء. هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

و من أهم التوصيات التي يمكن أن تساعد الجزائر في انضمامها لتكتل البريكس نذكر:

- مضاعفة الصادرات حيث وصلت صادرات الجزائر إلى 56.5 مليار دولار مع نهاية ،2022 منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، حسب معطيات حكومية . ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام ،2021 ، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب أفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار.
- زيادة الناتج الداخلي الخام فتواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في ،2021 وفق بيانات البنك الدولي. بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب أفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري،
- موافقة الدول الخمس أحد شروط انضمام الجزائر إلى البريكس حيث كانت روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، فإن الرئيس الجزائري أكد موافقة جنوب أفريقيا أيضا، أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري "لولا دا سيلفا" إلى الحكم تخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، لكن موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة.

المراجع

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. إياذ الضاري، مُحَّد الجبوري، "**إدارة الأزمات الدولية**"، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
2. إيهاب خليفة، **القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت؟ الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
3. جلال أمين، "**العولمة**"، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2009.
4. رشاد العصار و رياض الحلبي، "**النقود والبنوك**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000.
5. سامي عفيفي حاتم , "**التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**" ,الدار المصرية اللبنانية,1994.
6. سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، مصر، 2014.
7. صبحي تادريس قريصة، "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
8. صموئيل رمسيس، "**الاتجاهات العولمية 2025" عالم قد تحول**"، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010.
9. الطاهر المهدي بن عريفة، **'الجامعة العربية والعمل الجماعي المشترك 1945–2000'**، ط1، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
10. عبد العزيز بن مُحَّد الصغير، "**الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقه الإسلامي**"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2015.
11. عبد القادر رزيق المخادمي، "**النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
12. قليج بوغرا قنات، "**تحولات السياسة الخارجية التركية العدالة والتنمية وسياسته الخارجية**"، العدد 3، 2014.
13. محسن أحمد الحضيري، **العولمة والإجتياحية**، القاهرة، مطبعة النيل العربية، 2000.

14. مُحَمَّد سعادى، "**التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد**"، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

15. محمود عبد الفضيل، "**النفط والمشكلات المعاصرة في التنمية العربية**" مجلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت جانفي 1978.

16. مدحت صادق، "**النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**"، دار ،غريب القاهرة 1997.

17. هايل عبد المولى طشطوش، "**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

18. يونس مؤيد يونس، "**أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

- **مقالات، أطروحات ومذكرات:**

1. حناش الياس . بوزرب خيرالدين، " **أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 :أي مفارقة؟**"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد01/ديسمبر2017.

2. عامر عبد الرحيم . بن سعيد مُحَمَّد، " **أهمية النظام المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الإقتصادي الجديد في سياسات التنمية دراسة حالة الجزائر**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة، العدد07 جانفي2016.

3. قاسم, جمال، مشتي بومدين، " **إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والحلول المقترحة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص المالية، جامعة ابن خلدون –تيارت–، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2016/2015.

4. مصطفى رمضان ابراهيم خليل، " **اتفاقية البريكس وأثرها على الإقتصاد والتنمية الزراعية لدول أعضاء المجموعة**"، دكتوراه الاقتصاد والعلوم السياسية – جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للعلوم الزراعية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم وآلاداب، مصر، 6(20) يوليو ، -11 .24، 2023.

5. معلم أم البنين، "**دور تكتل البريكس في النظام الدولي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم سياسية تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر– باتنة 1 -كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2022/2021.

المراجع الأجنبية:

1. Adriana Erthal Abdenur, Rising Powers and International Security: the BRICS and the Syrian Conflict, Rising Powers Quarterly 1, 2019
2. Alexandra Morozkina, John J. Kirton, **"BRICS and Global Governance",** (First Edition .New York: Routledge, 2018)
3. Arvind Subramanian, Josh Felman, "**India's Great Slowdown: What Happened? What's the Way Out?"** CID Faculty Working Paper 370, 2019.
4. Bin Zhao, "**China Economic Quarterly Q4 2019**", Pwc, February, 2020.
5. Budget Review, "Economic policy and outlook", The National treasury, 18 February, 2002.
6. Chaoling Feng , **"Embracing Interdependence: The Dynamics of China and the Middle Eas**t", BROOKINGS DOHA CENTER, April , 2015.
7. Chris Turner,& All , "**BRICS expansion and the dollar Would a larger bloc mean faster de-dollarisation?",** ING, August 2023.
8. De Tomas Renard**, "A BRIC in the world: Emerging powers"**, Europe, and the Coming Order,(Brussels: Academia press, 2009).
9. Edwards L and Others, "**Restructuring of the South African economy**: 1994 –2014, ESSA , 20 AUGUST,2015.
10. George Christou, "**The role of BRICS in large-scale armed conflicts**", Switzerland: Springer Nature, 2019
11. Georgy Toloraya and Others, **"Realizing the BRICS Long-Term Goals: Road-Maps and Pathways"**, (South Africa :the Observer Research Foundation, 2017.
12. Gitte Wallin Pedersen," **China's Role in the Global Economy**", Monetary Review, 19 December 2003.
13. Gugliemo Maria Caporale , Anamaria Sova, Robert Sova",**Trade flows and trade specialisation: The case of China**", China Economic Review 34 (2015): P. 262
14. Haass, ""**The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S.**" Dominance," 3 January , 2017.
15. **Hussain Nazia, « BRICS in Time of Pandemic: Leadership from Emerging Economies? »,**(RSIS,Commentaries, No. 102). RSIS Commentaries. Singapore: Nany ang Technological University,2020
16. J. C. Venter, **"A Brief History of Business Cycle Measurement in South Africa**", Springer, 6 AUGUST , 2018.
17. James Sladden and Others , **"Russian Strategy in the Middle East"**, RAND Corporation, 6 March , 2017.
18. Jash, Amrita, « **The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order** «, IndraStra Global, 6, 1-11. 2017.
19. Jayati Ghosh, "**Recovering better: economic and social challenges and opportunities**", Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York 2020.

20. Justin Yifu Lin and Miaojie Yu, "**Industrial Upgrading and Poverty Reduction in Chin**a, the site was browsed on: 25/04/2024.P.1
21. Kalim Siddiqui ,**"Will the Growth of the BRICs Cause a Shift in the Global Balance of Economic Power in the 21st Century**?", Journal: International Journal of Political Economy, : 2016, ISSN: 1558-0970
22. Linda Yueh , "**a Stronger China**", International Monetary Fund 47, 2010: P. 1.
23. Liqing Zhang, "**Global Economy and China's Economy in 2021**", PWC, December, 2020.
24. M. Mishustin, "Energy Strategy of the Russian Federation until 2035 (Government Decree No. 1523-P of 2020) (RU)", Russian Federation, 9 June, 2020, P.P. 5-6.
25. Manjushree Paruchuru and Others, "**Challenge For Economic Growth in India"**, Journal of Critical Reviews 7, 2020
26. Miguel A. Cruz, "**The Perils of Polarity: The Danger of Absolute Terms in International Politic** " HEMISFERIO 5,2019.
27. National Accounts and World Bank Staff Calculations. Notes: Years are Fiscal Years. All national accounts data is measured in constant INR.2012
28. Nuno Monteiro, "U**nrest Assured: Why Unipolarity is not Peaceful,**" International Security,vol. 36, no. 3, 2011-2012, Monteiro, Theory of Unipolar Politics.
29. Oliver Stuenke , » **the BRICS and the Future of Global Order** », Indian Foreign Affairs Journal, Vol. 10, No. 2 (April-June, 2015), pp. 187-190
30. Oliver Stuenkel, **"the BRICS and the Future of Global Order**", Second Edition. (London: Lexington Books, 2016).
31. Oliver Stuenkel, **"the BRICS and the Future of Global Order**",(Second Edition. London: Lexington Books, 2020.
32. Stephen G. Brooks & William C. Wohlforth, "**The Rise and Fall of the Great Powers in The Twenty First-century: China's Rise and the Fate of America's Global Position**," International Security, vol. 40, no. 3 (Winter 2015-2016).
33. Sylvia Lorico, **"Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO"**, University of Toronto, 16 JULY , 2021
34. Sylvia Lorico, « **Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO?** «World Outlook, An Undergraduate Journal of International Affairs at Dartmouth College ,2021, p110-118.
35. Thakur Ramesh**, "R2P after Libya and Syria: Engaging Emerging Powers**", The Washington Quarterly36 (2013).
36. UNCTAD, "**Development and Globalization**", Facts and Figures, UNCTAD , 2004.
37. Victoria Panova, **"Evolution of BRICS in the System of International Relations**", Moscow: International Affairs, 2020
38. Wayne M. Morrison, "**China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States",** Congressional Research Service, 25 June, 2019.
39. Xuewu Gu, **"Global Power Shift Report 2005- 2015**", **center for global studies Bonn**, October 2018.

مواقع الانترنت:

40. BRICS information portal, History of BRICS, The site was browsed on : 27/04/2024, P1. https://bit.ly/3aekakc
41. https://www.aletihad.ae/news/
42. https://www.france24.com/fr/
43. https://www.indiabudget.gov.in/budget2019-20/economicsurvey/doc/vol2chapter/echap01_vol2.pdf
44. India Today,India's GDP growth slips to 4.7% in December quarter, the site was browsed on: 26/6/2021. P.1. https://www.indiatoday.in/business/story/india-s-q3-gdp-growth-improves-marginally-at-4-7-1650933-2020-02- 28
45. Ndtv Profit, **"Economy Estimated To Grow At 9.2% In 2021-22: Government Data**", the site was browsed on: 02/05/2024.P.1. https://www.ndtv.com/business/india-gdp-data-2021-22-indian-economy-estimated-to-grow-at-9- 2-in-2021-22-says-government-data-2694933

الملخص:

ان الصعود الاقتصادي والسياسي لدول البريكس كمنتدى تعاوني غير رسمي، فضلا عن ظهورها الفردي على المسرح الدولي أدى إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، و ظهور دول البريكس بعد الأزمة المالية قد غير الديناميكيات الهيكلية للنظام المالي، الذي يهيمن عليه الغرب، و تهدف الدراسة الى توضيح أثر انعكاسات الصراع بين الدولار و البريكس على النظام المالي العالمي خلال الفترة 2000-2023.

و قد قمنا بتقدير النموذج من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تم التقدير باتباع منهجية الانحدار الذاتي VAR باستعمال برنامج EVIEWS 9، و تم التوصل الى وجود أثر ايجابي للناتج الداخلي الخام لدول البريكس على هيمنة الدولار.

الكلمات المفتاحية:

الدولار، البريكس، النظام المالي العالمي، الناتج الداخلي الخام، وحجم التجارة الخارجية.

Abstract:

The economic and political rise of the BRICS countries as an informal cooperative forum, as well as their individual emergence on the international stage, led to a change in the power dynamics in the global system, and the emergence of the BRICS countries after the financial crisis changed the structural dynamics of the financial system, which is dominated by the West. The study aims to Explaining the impact of the repercussions of the conflict between the dollar and BRICS on the global financial system during the period 200-2023.

We estimated the model by studying the stability of time series. The estimation was done using the VAR autoregressive methodology using the EVIEWS 9 program, and it was concluded that there is a positive effect of the volume of foreign trade of the BRICS countries on the dominance of the dollar.

Keywords:

The dollar, the BRICS, the global financial system, the gross domestic product, and the volume of foreign trade.